جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية

إعداد
إياد لطفي يوسف أبو صلاح

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2015م

إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية

إعداد

إياد لطفي يوسف أبو صلاح

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/12/20م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

الى روح والدي الحبيب (رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى) الذي كان يشجعني ووضع قدمي على بداية الطريق

إلى التي حملت وربت ووفرت لي الحنان والدعم وكل أسباب النجاح (أمي الغالية العظيمة)

إلى زوجتي الغالية التي كابدت معي آلام الحياة فكانت نعم المعين ونعم الزوجة

إلى أرواحي الرائعين (مهجة القلب) ونبض الفؤاد إباء..عمر..إفتخار..أحمد

إلى عائلتي وإخواني الأحباب إيهاب.. رجائي.. محمد.. مهند

إلى كل من أحببت.. إلى الأحرار.. إلى الشرفاء.. إلى المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى المبارك.. إلى أرواح الشهداء العظام.. إلى الأسرى الأبطال.. إلى القابضين على جمر الحق والواجب.. للشرفاء.. للباحثين.. لنواب فلسطين.. لشهداء الدفاع عن الأقصى..

الشكر والتقدير

قال تعالى "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ " [1] صدق الله العظيم

الحمد لله أولا وأخيرا أن أكرمني ووفقني لإتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على إمام البشرية وأستاذها وهاديها إلى الصراط المستقيم طب القلوب ودواؤها سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين

أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذي ومشرفي أ. د. عبد الستار قاسم مشرف هذه الرسالة لقبوله الإشراف على رسالتي، ولما قدمه لي من توجيه وإرشاد وصولا لإنجاز وإتمام هذه الرسالة.

كل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للكادر التعليمي لبرنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

الشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة على رسالتي الأساتذة الأفاضل: رئيس لجنة المناقشة أ. د. عبد الستار قاسم، والمناقش الخارجي د. عبد الرحمن حج إبراهيم، والمناقش الداخلي د. نايف أبو خلف، فلهم مني كل الشكر والتقدير على ما أبدوه لي من ملاحظات ونصائح قيمة أثرت بحثي.

كما أشكر جميع النواب الذين تعاونوا معي سواء في تعبئة استبانة البحث أو التعاون بإجراء المقابلات بغرض البحث، وأخص بالذكر مكتب رام الله ومكتب الخليل لتعاونهم في إيصال الاستبيانات للنواب وترتيب بعض المقابلات.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأعزاء الذين قدموا لي النصح والتوجيه وتحكيم الإستبانة، وا نتهاءً بإنجاز رسالتي، وأخص بالذكر د. ناصر الدين الشاعر، د. مصطفى الشنار، د. عصام مراعبة، د. حسين أحمد.

[1] سورة الأحقاف آية 15

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى زملائي وزميلاتي في أسرة مكتبة بلدية طولكرم الذين ما بخلوا علي ووقفوا إلى جانبي بالمساعدة وتوفير كل ما يلزم لدراستي، وعلى رأسهم الزميل الشهيد البطل رفيق والذي استشهد أثناء إعدادي لهذه الرسالة.

وأخيرا لايفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقديروالمحبة للنائب فضل حمدان الذي إلتقاه الباحث في سجن النقب الصحراوي والذي كان لكلماته ونصائحه بالغ الأثر في نفس الباحث ودافعاً لاستكمال دراسته، فجزاه الله عني خير الجزاء [2].

راجيا أن تكون كلماتي هذه بمثابة شكر وعرفان لهم جميعا فجزاكم الله خيرا وجزاكم الله عني خير الجزاء.. والله الموفق وهو هادي السبيل

[2] انظر في الملحق رساله من النائب فضل حمدان للباحث ص 164.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: إياد الطيب يوسف أبو صلاح

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١٥/١٠/٢٠١٠

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	و
	فهرس المحتويات	ز
	فهرس الجداول	ل
	فهرس الملاحق	س
	الملخص	ع
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وخلفيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة البحث	6
3.1	أسئلة الدراسة	6
4.1	أهمية الدراسة	7
5.1	أهداف الدراسة	7
6.1	فرضية الدراسة	8
7.1	منهجية الدراسة	8
8.1	حدود الدراسة	8
9.1	الدراسات السابقة	9
10.1	معوقات الدراسة	14
	الفصل الثاني: المجلس التشريعي الفلسطيني: التعريف والنشأة والبنية	**16**
1.2	التعريف بالمجلس التشريعي وبداياته	17
1.1.2	تعريف المجالس النيابية	17
1.1.1.2	تعريف كلمة برلمان	17
2.1.1.2	مفهوم المجالس النيابية في النظم المعاصرة	18
3.1.1.2	مفهوم التنمية	19
4.1.1.2	مفهوم التنمية السياسية	20
5.1.1.2	التنمية السياسية في فلسطين	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
6.1.1.2	معوقات التنمية السياسية في فلسطين	26
2.1.2	التعريف بالمجلس التشريعي الفلسطيني وطبيعة النظام الفلسطيني	27
3.1.2	نظام الحكم في فلسطين	27
4.1.2	بدايات العمل الوطني وتشكيل منظمة التحرير	28
5.1.2	مؤتمر القمة العربية الأول	28
6.1.2	المؤتمر الفلسطيني الأول (القدس 28/5-2/6/1964م)	29
7.1.2	المجلس الوطني الفلسطيني	30
8.1.2	قرار تشكيل السلطة	32
2.2	الاتفاقيات السياسية مع منظمة التحرير والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية	33
1.2.2	الاتفاقات السياسية مع منظمة التحرير	33
2.2.2	اتفاقية أوسلو ووثيقة إعلان المبادئ وعلاقتها مع المجلس التشريعي	35
3.2.2	القيود التي فرضتها الاتفاقيات على المجلس التشريعي	36
4.2.2	الاتفاقيات السياسية لا تعرض على المجلس التشريعي	37
3.2	إشكالية العلاقة بين مؤسسات منظمة التحرير بالمجلس التشريعي	37
1.3.2	رسالة رئيس السلطة إلى المجلس التشريعي لتحديد العلاقة معه	37
2.3.2	مؤسسات المنظمة والتشريعي	38
3.3.2	تأسيس المجلس التشريعي 1996-2006	38
4.3.2	نتائج انتخابات المجلس التشريعي الأول	39
4.2	بنية المجلس التشريعي الفلسطيني	40
1.4.2	الصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي	40
2.4.2	مهام ووظائف المجلس التشريعي	41
3.4.2	البنية الإدارية والمالية للمجلس التشريعي	43
	الفصل الثالث: التغيرات السياسية التي ظهرت على القضية الفلسطينية بعد عام 2000م ومشاركة الفصائل الفلسطينية وحماس في الانتخابات التشريعية الثانية	**45**
1.3	التغيرات السياسية التي طرأت على القضية الفلسطينية عام 2000م والتي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية 2006م	46

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.1.3	انهيار قمة كامب ديفيد 2	46
2.1.3	خطة خارطة الطريق	47
3.1.3	اتفاق القاهرة 2005 والانتخابات التشريعية	49
4.1.3	قانون الانتخابات الفلسطيني والمجلس التشريعي	49
5.1.3	التوافق الوطني وقرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية	51
2.3	مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها	52
1.2.3	مقاطعة حماس للانتخابات التشريعية الأولى	52
2.2.3	إعادة التفكير لدى حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية	52
3.2.3	أسباب ودوافع حماس للمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية	53
4.2.3	نتائج الانتخابات التشريعية الثانية وردود الأفعال الداخلية والخارجية	55
5.2.3	عدم احترام نتائج الانتخابات وردود الأفعال على فوز حماس والإجراءات التي مورست ضدها	56
1.5.2.3	الإجراءات الداخلية	56
2.5.2.3	الإجراءات الأمريكية والأوروبية	60
3.5.2.3	الإجراءات "الإسرائيلية"	60
3.3	الإشكاليات التي واجهت كتلة التغيير والإصلاح	62
1.3.3	إشكالية الجلسة الختامية للمجلس التشريعي	62
1.1.3.3	القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي	63
2.1.3.3	كيفية تعامل كتلة التغيير والإصلاح مع هذه القرارات	64
2.3.3	الاشكالية المتعلقة بالجلسة الأولى للمجلس التشريعي	65
3.3.3	الإشكاليات التي برزت بسبب تعيين أمين عام للمجلس التشريعي	67
4.3.3	إشكاليات الصلاحيات الأمنية	69
5.3.3	الإشكاليات المتعلقة انتخابات هيئة مكتب المجلس التشريعي الثاني	72
6.3.3	إشكالية تشكيل لجان المجلس التشريعي الثاني	73
7.3.3	الإشكالية المتعلقة بحقوق الكتل البرلمانية	75
8.3.3	الإشكالية المتعلقة بافتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي	77
9.3.3	الإشكاليات الناتجة عن رفض "إسرائيل" لنتائج الانتخابات التشريعية والإجراءات التي اتخذتها	78

الرقم	الموضوع	الصفحة
10.3.3	الإشكاليات المتعلقة بانعقاد المجلس التشريعي وفقا لنظام التوكيلات	79
11.3.3	الإشكالية المتعلقة بالولاية الزمنية والقانونية لهيئة مكتب رئاسة المجلس	80
12.3.3	الإشكالية المتعلقة بتمديد ولاية المجلس بقرار من المجلس المركزي	80
	الفصل الرابع: المنهجية وإجراءات الدراسة	**82**
1.4	منهجية الدراسة	83
1.1.4	مقدمة	83
2.1.4	منهج الدراسة	83
3.1.4	مجتمع الدراسة	83
4.1.4	عينة الدراسة	84
5.1.4	أدوات الدراسة	96
6.1.4	طريقة تصميم الاستبيان	96
7.1.4	ثبات الأستبانة	96
8.1.4	إجراءات الدراسة	97
9.1.4	متغيرات الدراسة	97
10.1.4	المعالجات الإحصائية	100
11.1.4	تصحيح الأداة	100
2.4	نتائج الدراسة ومناقشتها	100
1.2.4	النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس	101
2.2.4	رأي النواب من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية حول المرشح القادم	110
	الفصل الخامس: نتائج المقابلات	**116**
1.5	الإشكاليات التي واجهت النائب في كتلة التغيير والإصلاح	117
2.5	تأثير هذه الإشكاليات على أداء النائب ودوره في التغلب عليها	126
3.5	اللجوء إلى القضاء من أجل استرداد دور النائب	130
4.5	تقديم الاستقالة هل يعتبر حلا أو يفرض حلا أو تفرض واقعاً؟	133
5.5	إشكالية الاختيار والكفاءة	136
6.5	مواصفات التي يجب توفرها في المرشح القادم	139

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.5	دور النائب في إحداث تنمية سياسية	141
8.5	الحل من وجهة نظر النائب	142
	الخاتمة	**147**
	النتائج والتوصيات	**151**
	قائمة المصادر والمراجع	**157**
	الملاحق	**170**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع أعضاء المجلس حسب الانتماء السياسي	55
جدول (2)	أعداد موظفي السلطة وبالذات فئة (عسكريون تحت الاختبار)	71
جدول (3)	مكاتب اللجان الدائمة في المجلس التشريعي حسب "الكتل البرلمانية"	75
جدول (4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	84
جدول (5)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن	84
جدول (6)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	85
جدول (7)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية	85
جدول (8)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص	86
جدول (9)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع التخصص	86
جدول (10)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجموع سنوات الاعتقال	87
جدول (11)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الاعتقال بعد دخول المجلس التشريعي	87
جدول (12)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية	88
جدول (13)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الزوجات	88
جدول (14)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأولاد الذكور	88
جدول (15)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأبناء الإناث	89
جدول (16)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل قبل دخول التشريعي	89
جدول (17)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل قبل دخول التشريعي	90
جدول (18)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارسة العمل المؤسسي قبل دخول التشريعي	90
جدول (19)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل المؤسسي	91
جدول (20)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اتقان لغة أجنبية	91
جدول (21)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع اللغة الأجنبية	92
جدول (22)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على دورات في الحاسوب	92

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (23)	توزيع أفراد عينة الدراسة نوع الدورات في الحاسوب	92
جدول (24)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على دورات في القيادة أو التطوير.	93
جدول (25)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع دورات في القيادة أو التطوير.	93
جدول (26)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الترشح للمجلس التشريعي	94
جدول (27)	توزيع أفراد عينة الدراسة درجة الدوام في جلسات المجلس التشريعي	94
جدول (28)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العضوية في لجان المجلس التشريعي	94
جدول (29)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اللجنة المنتسب اليها النائب	95
جدول (30)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التقدم بأحد المشاريع للمجلس قبل الانقسام	95
جدول (31)	مقياس طريقة ليكرت الرباعي	100
جدول (32)	مقياس مفتاح التصحيح	100
جدول (33)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الأول: قدرات وإمكانات النائب)	101
جدول (34)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الثاني: المعوقات الداخلية)	103
جدول (35)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الثالث: المنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي)	106

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (36)	نسبة الرضا حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الرابع: رأي النواب من قائمة الإصلاح والتغيير حول المصالحة وحكومة التوافق)	108
جدول (37)	النسب المئوية لاستجابة المبحوثين، أفراد عينة الدراسة من نواب المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، لاستمارة الدراسة حول ("إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية") لكافة الفقرات.	109
جدول (38)	صفات المرشح القادم من حيث العمر	110
جدول (39)	صفات المرشح القادم من حيث الشهادة العلمية	111
جدول (40)	صفات المرشح القادم من حيث التخصص	111
جدول (41)	صفات المرشح القادم من حيث نوع التخصص	112
جدول (42)	أن يكون نائبا سابقا في المجلس التشريعي	112
جدول (43)	مدى نسبة تمثيل الشباب من سن 25 سنة – 40 سنة	113
جدول (44)	أفضل أن يكون تمثيل النساء في المجلس بنسبة	113

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الاستبانة	171
ملحق (2)	رسالة من النائب فضل حمدان للباحث	179

إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية

إعداد

إياد لطفي يوسف أبو صلاح

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تناولت هذه الدراسة الإشكاليات والمعيقات التي واجهت نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس بعد فوزها الساحق في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م، مما عطل دورهم الذي يتمثل أساسا في التشريع والرقابة والمحاسبة.

تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول رئيسه وخاتمة وتوصيات: تناول الباحث في الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفياتها، وفي الفصل الثاني: تناول فيه التعريف بالمجلس التشريعي الفلسطيني وإفرازاته ومفهوم التنمية السياسية. وفي الفصل الثالث: تناول التغيرات السياسية، وردود الأفعال الدولية والإقليمية والداخلية على نتائج الانتخابات. و في الفصل الرابع: قام الباحث بوضع استبانه تم تعبئتها من قبل نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، وتحليلها إحصائيا حسب نظام (spss)، وأخيرا في الفصل الخامس قام الباحث بإجراء مقابلات مع بعض النواب تناولت الإشكالات التي اعترضتهم وتحليلها والخروج بنتائج وتوصيات وخاتمة.

تكمن مشكلة البحث في أن نائب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية لم يتمكن من ممارسة عمله في ظل أجواء سياسية معقدة، أسهمت في إعاقة عمله كنائب في المجلس التشريعي.

من أجل ذلك طرحت الدراسة العديد من الأسئلة حول الاعتبارات التي علـــى أساســـها شاركت حركة حماس الممثلة بكتلة التغيير والإصلاح في الانتخابات، وكذلك الإشكاليات التـــي واجهت النائب، بعد فوزه في الانتخابات التشريعية، وكيف تعاملت الكتلة مع هذه الإشـــكاليات، وماهو الدور الدولي و"الإسرائيلي" والدور الداخلي في إفشال تلك التجربة البرلمانية.

وتفترض الدراسة أن النائب في كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية يعـــاني مـــن معوقات ذاتية وموضوعية تحول دون تمكينه من تحقيق الأهداف التي انتخب من أجلها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، بهدف تحليل شـــامل للفصول وكذلك إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وتحليلها إحصائيا، وإجراء المقـــابلات كـــأداة لتدعيم الدراسة، بالإضافة إلى جمع المادة العلمية من الكتب والنشرات والدوريات وتوثيقها.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تجلي هذا الدور وتوضحه، و تشكل رافدا جديدا للدارسين والباحثين في هذا المجال، و تساهم في تطوير الكفاءة البرلمانية الحالية والمستقبلية وتضع أسسا لاختيار مواصفات النائب القادم.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج التي كان أبرزها أن الإشـــكاليات التـــي واجهـــت النائب في كتلة التغيير والإصلاح كبيرة جدا، لدرجة أنه لم يتمكن من ممارسة دوره.

وأخيرا أوصى الباحث، أن النائب برغم كل الإشكالات التي واجهته، إلا أنـــه يســـتطيع ممارس دوره وإثبات حقه في الدفاع عن قضايا الوطن والمواطن، أمام جميع ما يواجهه مـــن تحديات في ظل المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

والله من وراء القصد

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة الدراسة

تسعى الشعوب إلى تأسيس كيان سياسي له سلطة حاكمة تنظم حياتها وتؤسس لنظام حكم سياسي ينظم السلطة، ويقدم خدمات ويحفظ حقوق الشعب من خلال منظومة مؤسسات دائمة تعرف في واقعنا الحالي باسم الحكومة، الحكومة بكل بساطة تعتبر أداة الدولة وهي تتغير بشكل مستمر حسب طبيعة النظام، كما يعتبر المجلس التشريعي عقلها ونواتها، أما الدولة فتبقى راسخة ومستمرة.

يعتبر الشعب من أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة، وهو يعتبر من أهم العوامل في إحداث التغيير السياسي لأنظمة الحكم، لذا يجب على الدولة ومن خلال أجهزتها الحكومية أن تركز وتعمل من أجل خدمة مواطنيها، من خلال تحقيق الأمن والعدالة ومنح الحقوق المتساوية كالحق في التعليم والصحة والعمل وانتخاب الحاكم وحرية التعبير عن الرأي، وبنفس الوقت أن يقوم أفراد الشعب بواجبهم تجاه دولتهم من حيث الإخلاص للوطن والدفاع عنه أمام أي عدوان، ودفع الضرائب المستحقة لقاء ما تقدمه من خدمات وحقوق، بحيث تكون العلاقة ما بين المواطن والدولة تبادلية ينظمها دستور وتشريعات، وبما يتفق مع مبادئ الحكم المدني والمواطنة وحقوق الإنسان، واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة. والدولة تستمد شرعيتها من الشعب وتخضع للمحاسبة، وتراعي المساواة أمام القانون دون تحيز لطرف، أو تهميش أو استبعاد يؤدي إلى الإحباط والتعصب والعدوانية والصراعات الداخلية[1].

وفي النظم الحديثة ذات السيادة تعتبر البرلمانات بيت الشعب وتنقسم فيها السلطة إلى ثلاثة أنواع هي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. من مهام السلطة التشريعية اقتراح القوانين، ومناقشة السياسات ومحاسبة الحكومات، وممارسة الرقابه على السلطة التنفيذية، وكذلك القيام

[1] عودة، رهام، ***الدولة المدنية والدولة الدينية***، **مجلة سياسات**، العدد (25)، 2003، ص 80-84.

بإقرار التشريعات وتعديلها وإلغائها بما يتناسب ومصلحة الدولة، كما يشارك في وضع السياسة العامة للسلطة، ومراجعة الخطط والاتفاقيات وإقرارها، كما يقوم بمنح الثقة وحجبها عن الحكومة، ويناط أيضا للبرلمان بحث الوضع السياسي والدفاع عن حقوق الشعب ودعم السلطة التنفيذية[1].

وبسبب خصوصية السلطة الفلسطينية حيث تعتبر القيمة على "حكم ذاتي محدود" وتعايش ظروفاً يعتبر فيها الاحتلال هو السلطة الفعلية، لذلك فإن السلطة الفلسطينية تعتبر كيانا منقوص السيادة[2]. بل ويمكن القول أنها كيانا بدون سيادة. ففي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تم عقد اتفاقية سياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة "إسرائيل"[3] عام 1993م، فيما يسمى إعلان المبادئ، والتي نصت على إقامة حكم ذاتي فلسطيني مدته 5 سنوات يتم خلالها إنشاء مؤسسات من ضمنها المجلس التشريعي الفلسطيني كأحد استحقاقات المرحلة. تم إجراء الانتخابات الفلسطينية الأولى في 20 كانون الثاني عام 1996م وذلك من أجل انتخاب أعضاء للبرلمان الفلسطيني (المجلس التشريعي الأول) والبالغ عددهم 88 عضوا، وزعت المقاعد على المحافظات وفقا لعدد السكان. أفرزت تلك الانتخابات سلطة سياسية ذات صبغة واحدة من حركة فتح (الحزب الحاكم)، والتي تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية والتي قامت بالتوقيع على اتفاق أوسلو مع دولة الكيان. بينما قاطعت فصائل العمل الوطني والإسلامي هذه الانتخابات لأسباب شرعية (آيدولوجية) ووطنية.

بعد ذلك جرت مفاوضات في كامب ديفيد 2000م ما بين رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات ورئيس وزراء دولة الكيان أيهود باراك، وبرعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (بيل كلنتون)، وصلت تلك المفاوضات إلى طريق مسدود، فاندلعت انتفاضة الأقصى في شهر أيلول/2000م. شاركت فيها جميع الفصائل الفلسطينية بقوة في هذه الانتفاضة،

---

[1] صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة "1996-2010"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010،ص6

[2] المرجع السابق.

[3] يرجى الإشارة إلى أن الباحث لا يعترف بإسرائل فأينما ورد دولة الكيان، أو إسرائيل، أو الدولة الصهيونية، فإن هذه المصطلحات لا تعبر عن رأي الباحث واعترافه بأحقية "إسرائيل" بالوجود على أرض فلسطين.

على إثرها قام الاحتلال الصهيوني باتخاذ إجراءات قاسية تجاه الشعب الفلسطيني. قدم الشعب الفلسطيني من خلال فصائله وقواه الوطنية والإسلامية في تلك الانتفاضة، أعدادا كبيرة من الشهداء والجرحى والأسرى. حدث تقارب واضح بين الفصائل الفلسطينية، بسبب المعاناة والزخم والعمل النضالي المشترك. إلى أن دخلت دبابات الاحتلال الصهيوني أراضي السلطة الفلسطينية وحاصرت مقر رئيس السلطة الفلسطينية (أبو عمار) عام 2002.

وبذلك اعتبرت الفصائل الفلسطينية نظريا، أن دبابات الاحتلال قد داست كل الاتفاقات التي تم توقيعها في أوسلو، فأصدرت البيانات بذلك، ثم قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية والتي أقيمت عام 2006م. والتي انتهت بفوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالأغلبية وحصولها على 75 مقعدا من أصل 132، من خلال قائمة رفعت عنوانها التغيير والإصلاح.

بعد فوزها قامت حركة حماس بتشكيل الحكومة، ثم تعرضت لسياسة الإفشال من من قبل المنظومة الدولية والإقليمية والمحلية (الداخلية)، فقام كل طرف باتخاذ إجراءات من طرفه لإفشال تلك التجربة، فالأمريكان والأوروبيون وحتى العرب قاموا بالحصار السياسي والاقتصادي ووقف المنح والمشاريع وقطع الرواتب وإطلاق التهديدات والاشتراطات بضرورة الاعتراف بدولة الكيان، وعلى المستوى الداخلي الفلسطيني قامت السلطة وحركة فتح باتخاذ إجراءات وممارسات منها قيام المجلس التشريعي السابق (التابع لحركة فتح) بعقد جلسة بتاريخ 2006/2/13م، والتي سبقت جلسة الاستلام بأيام والمقرة بتاريخ 2006/2/18م، واتخذت العديد من القرارات والتي سحبت العديد من الصلاحيات من المجلس التشريعي ومن رئاسة الوزراء والحكومة، وإلحاق تلك الصلاحيات بمؤسسة الرئاسة، كما تم تبني حالة من عدم الإستقرار، أو صناعة الفوضى[1]، وذلك لاستنزاف الحالة الناتجة عن الإنتخابات، فيما اصطلح عليه خلال

[1] مصطلح الفوضى الذي تناوله الباحث في هذه الأطروحة هي كما وردت في كتاب إدارة الفوضى في عالم تسوده الفوضى، للكاتب إبراهيم الدويش، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن/ ط1، 1999، رقم الإجازة المتسلسل 1998/10/1474م.

الشهور الأولى من عام 2005م، وتسميته بـــ "الفوضى الخلاقــة"[1](Creative Chaos). وهــذا التعبير استخدمته وزيرة الخارجية الأمريكية في العديد من خطاباتها السياسية حيث أدلت بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأميركية، أذاعت حينها الوزيرة عن نية الولايات المتحــدة بنشر الديمقراطية بالعالم العربي والبدء بتشكيل ما يُعرف ب"الشرق الأوسط الجديد"، بتــاريخ: 2014/3/27م لتغيير طبيعة السياسة والعلاقات الدولية وأنظمة الحكم المعاصرة، وهي "حالــة جيوسياسية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال ــ على حد تعبير أصحابها ــ بعد تدمير النظام السياسي القائم أو تحييده "، وبمعنى آخر، إخضاع النظام القــائم لحالــة مــن الفوضــى والتدمير المنظم من خلال اختراق ما يطلق عليه بفجوة الاستقرار في ذلك النظام بقصد هدمــه بشكل كامل وإعادة تشكيله وبنائه من جديد. من أجل تغيير الواقع الذي أفرزته الانتخابات وفقــا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وفقا لمشروع "الشرق الاوسط الكبير"[2].

كذلك رفضت الفصائل الفلسطينية (المنضوية تحت منظمة التحريــر) المشــاركة فــي الحكومة العاشرة (التي كلفت حركة حماس بتشكيلها)، مما ساهم في تطبيق المقاطعة الاقتصادية والسياسية الدولية، والحصار الاقتصادي، وكل ذلك من أجل إفشال الحكومة التي شكلتها حركة حماس، فوقعت اضطرابات أدت إلى وقوع صدام بين برنامجين: الأول برنامج يتســاوق مــع مشروع الفوضى الخلاقة وبالتالي مع منظومة الاتفاقات السياسية بين أمريكا وإسرائيل، والثاني مشروع يتبنى المقاومة ويرفض الاتفاقات السياسية التي وقعت في أوســلو ومــا تبعهــا مــن التزامات، وتسعى لإنهائها.

ظل المجلس التشريعي يتعرض للإفشال من خلال استهداف الكتلة الأبرز(كتلة التغييــر والإصلاح) وتعرض نواب هذه الكتلة في الضفة للاعتقالات والملاحقة والإعاقة، كما تم إغلاق مكاتبهم ومصادرة محتوياتها من قبل الاحتلال، وكذلك من قبل أجهزة السلطة وحركــة فــتح، واستهداف مدراء المكاتب والعاملين فيها. وسيقوم الباحث من خلال هذه الدراسة بتسليط الضوء

---

[1] بكري، مصطفى، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة (مصر في المرمى)**، ط1، مكتبة الشــروق الدوليــة، القــاهرة، 2005، ص10.

[2] المرجع السابق، ص10.

والتعرف على هذه الإشكالات التي واجهت هذا النائب بعد فوزه في الانتخابات، وكيف تعامل مع تلك الإشكالات وذلك من خلال الدراسة والبحث والتحليل والخروج بنتائج وتوصيات مهمة.

2.1 مشكلة البحث

اعترضت النائب في كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية العديد من الإشكاليات، لم يمتلك فيها النائب مفاتيح العمل البرلماني المنتج، ولم يتمكن من ممارسة عمله في ظل أجواء سياسية معقدة، أسهمت في إعاقة عمله وتعطيله، من هذه العوامل ما يتعلق بقدراته ومهاراته ومنها أسباب خاصة بطبيعة المرحلة التي تعيشها القضية الفلسطينية وما يتخللها من صراعات سياسية لها بعد داخلي يراكم من حجم الصعوبات التي تعيق عمله كعضو في البرلمان، بالإضافة لعراقيل يضعها الاحتلال الإسرائيلي، إضافة لضُعف التجربة الديمقراطية الفلسطينية وهشاشة النظام الإداري والمؤسسي الفلسطيني بما فيه مؤسسة التشريع، التي تفتقد لفلسفة عمل التشريع كما هو معهود في النظم الديمقراطية الحديثة.

3.1 أسئلة الدراسة

لكي يتم إنجاز هذه الأطروحة لا بد للباحث من الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الاعتبارات التي على أساسها شاركت حركة حماس (كتلة التغيير والإصلاح) في الانتخابات البرلمانية(المجلس التشريعي) عام 2006؟
- ما هي العراقيل التي وضعها اتفاق أوسلو أمام تجربة برلمانية ناجحة؟
- ما هي الإشكاليات الداخلية والتحديات الخارجية التي اعترضت كتلة التغيير والإصلاح في تجربتها البرلمانية في المجلس التشريعي؟
- كيف أثرت الإشكاليات على أداء النائب؟ وما هو دوره في إحداث تنمية سياسية؟
- ما هو الحل لاستعادة دور النائب والحياة البرلمانية؟
- وما هي المواصفات الواجب توفرها في المرشح القادم للمجلس التشريعي؟

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الأطروحة في كونها تتناول الإشكاليات التي واجهت كتلة برلمانية حصلت على أغلبية برلمانية في انتخابات نزيهة شهدت لها المنظومة الدولية بكافة دولها ومؤسساتها الرسمية والمدنية. وبالرغم من هذه النزاهة، إلا أن هذه المنظومة سعت لإفشال هذه الكتلة الفائزة وإخضاعها، ووضع المعوقات والعراقيل أمامها، لابتزازها وانتزاع المواقف منها للتنازل عن مبادئها وثوابتها. كما تشكل هذه الأطروحة رافدا جديدا للدارسين والباحثين في هذا المجال، و تساهم في تطوير الكفاءة، البرلمانية ووضع أسس لاختيار من تتوفر فيه المواصفات ليكون نائبا للمجلس التشريعي القادم.

5.1 أهداف الدراسة

كما تم الإشارة في أهمية الأطروحة، فإن هذه الأطروحة تهدف إلى:

1. التعرف على الظروف التي على أساسها شاركت حركة حماس في الانتخابات وبالتالي حصولها على الأغلبية البرلمانية، وكيف تشكلت كتلة التغيير والإصلاح.
2. التعرف على الإشكاليات التي واجهت النائب في المجلس التشريعي بشكل عام والإشكاليات التي واجهت النائب في كتلة التغيير والإصلاح بشكل خاص.
3. معرفة كيف تعاملت كتلة التغيير والإصلاح مع هذه التحديات بشكل عام، وكيف تعامل أفرادها مع هذه التحديات والإشكالات بشكل خاص.
4. قياس ومعرفة مدى تأثير هذه الظروف والإشكالات على النائب في كتلة التغيير والإصلاح، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية من جهة، وانعكاس ذلك على كفاءة المجلس التشريعي ودوره من جهة أخرى.
5. تقييم تلك المرحلة والخروج بتوصيات تتعلق بكفاءة النائب وصولا إلى وضع توصيات للمواصفات التي يجب أن تتوفر في النائب في كتلة التغيير والإصلاح ليكون أكثر كفاءة،

وبالتالي تفعيل دوره الرقابي والتشريعي نحو بناء مؤسسة المجلس التشريعي لأخذ دوره في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة في تاريخ القضية الفلسطينية.

6.1 فرضية الدراسة

يعاني النائب في كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني من معوقات ذاتية وموضوعية تحول دون تمكينه من تحقيق الأهداف التي انتخب من أجلها.

7.1 منهجية الدراسة

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحليل شامل للفصول التي سيتناولها الباحث في الدراسة، و إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وتحليلها إحصائيا للوصول إلى النتائج، بالإضافة إلى إجراء المقابلات كأداة لتدعيم الدراسة وسيقوم الباحث بجمع المادة العلمية من الكتب والنشرات والدوريات وتوثيقها حسب النظام المتبع في الرسائل والأبحاث العلمية.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الفترة التي تزامنت مع انتخاب المجلس التشريعي الثاني عام 2006م – وحتى عام 2015م الانتهاء من البحث.

الحدود المكانية: الضفة الغربية

الحد البشري: كافة نواب كتلة التغيير والإصلاح الذين فازوا في الانتخابات التشريعية الثانية ضمن الحدود المكانية المشار إليها(أي الضفة الغربية). وخضعت عينة البحث لإجراءات الاحتلال القمعية وذلك بزج كافة النواب بالسجون، ونظرا لصعوبة التواصل معهم بسبب وجودهم داخل السجون اكتفى الباحث بأخذ عينة مكونة من 18 نائبا ونائبة، وبعد أن تم الإفراج عن البعض الآخر لاحقا، وخروجهم من سجون الاحتلال تم إجراء مقابلات معهم لاستكمال الدراسة.

9.1 الدراسات السابقة

معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني لدى الناخب الفلسطيني عام 2006م[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام 2006م. وقد جاء ترتيب هذه الصفات للمرشح لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني للعام 2006، وفق نظرة الناخب الفلسطيني، على النحو التالي: **كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي للمرشح، وكون المرشح متدينا، والتاريخ النضالي للمرشح، والانتماء الحزبي للمرشح، وكون المرشح ذكرا أو كونها أنثى، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي للمرشح، وصلة القرابة، ومكان سكن المرشح، وكون المرشح نائبا سابقا.**

وقد تبين للباحث من خلال الدراسة، أن الناخب الفلسطيني، بغض النظر عن خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، يميل إلى انتخاب المرشح الذي يجمع ما بين اليد النظيفة، والمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، والتدين.

ورغم حملات التوعية العديدة بأهمية دور المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة، إلا أن نظرة الناخب الفلسطيني، من ذكر وأنثى، إلى جنس المرشح، بقيت تفضل المرشح الذكر، حيث إن كون المرشح أنثى كاعتبار في الاختيار جاء في مرتبة متأخرة عند كلا الجنسين.

وأخيرا إن تجربة أعضاء المجلس التشريعي السابقين لم تحقق أماني وتطلعات الناخب الذي منحهم صوته، لذلك وجد **بأن كون المرشح نائبا سابقا قد أتى في أدنى سلم الاعتبارات بغض النظر عن خصائص الناخبين.**

---

[1] احمد، حسين ومحمود أبو الرب، وطاهر المصري: ***معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني لدى الناخب الفلسطيني في عام 2006*** **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** (العلوم الإنسانية) المجلد 20 (3) 2006.

المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010

الدراسة تسلط الضوء على تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غـزة، وهيكلة ونظام ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسـي الفلسـطيني، كمـا تتعرض الدراسة إلى إشكالية العلاقة بين دور المجلس التشريعي ومؤسسات منظمة التحرير ذات العلاقة.

ثم تناولت واقع وتجربة المجلس التشريعي الأول 1996-2006، كما تعرض لتجربـة المجلس التشريعي الثاني التي بدأت سنة 2006، حين حازت حركة حماس على أغلبية مقاعـد المجلس.

تناولت الدراسة الدور الإسرائيلي في تعطيل دور المجلس التشريعي واعتقال إسـرائيل لعشرات النواب المحسوبين على حركة حماس، وعلى رأسـهم رئـيس المجلـس التشـريعي المنتخب. ثم تحدثت عن أثر المراسيم الرئاسية وواقع الانقسام الفلسطيني، إثر سيطرة حمـاس على قطاع غزة في منتصف سنة 2007، على دور وفاعلية المجلس، ثم يتناول ملف الانتخابات في ضوء حوارات المصالحة الفلسطينية.[1]

النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)[2]

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، بحثت في مفهوم النخبـة ومـداخلها ومتطلباتهـا الفكرية والاجتماعية للنخب السياسية، كما بحثت في مفهوم الوحدة الوطنية للوصول إلى قيـاس أثر النخبة التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي الثاني في الوحدة الفلسطينية. وتكمن إشكالية

[1] صالح، محسن، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010 "تقريـر معلومـات"(14)، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات، بيـروت- لبنـان. أنظـر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4485.html بتاريخ 2014/5/1م

[2] عمير، ميسون، **النخب السياسية وأثرها على الوحدة الوطنية، نخبة المجلس التشريعي الثاني نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

الدراسة في التعرف على الأثر الذي أحدثته النخبة السياسية في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني باعتباره مصفاة النخب السياسية للتنظيمات والقوى الفلسطينية، ودورها في صياغة مفهوم الوحدة الوطنية وتحويلها إلى مشروع سياسي.

طرحت الدراسة العديد من الأسئلة حول سمات النخبة السياسية الفلسطينية بشكل عام ونخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني بشكل خاص، وطبيعة التغيرات التي طرأت على هذه النخبة بعد اتفاقية أوسلو وبخاصة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، ومفهوم الوحدة الوطنية والمرتكزات المؤسسة لها، لأن الانتخابات التشريعية تعتبر ركنا من أركان الوحدة الوطنية الفلسطينية' وكذلك طرحت أسئلة حول ممارسة نخبة المجلس التشريعي لمهامها وصلاحياتها في ظل الانقسام السياسي والجغرافي والدور الذي لعبته هذه النخبة(نخبة المجلس التشريعي الثاني) في الانقسام وحوارات المصالحة. وتفترض الدراسة أن عدم وجود تعريف للوحدة الوطنية الفلسطينية هو الذي جعل النخبة التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات كان أبرزها:

أ. عدم قدرة النخبة التشريعية الفلسطينية في التأثير على مسار الوحدة الوطنية ونهجها، ودفعها إلى الأمام.

ب. لا زالت إرادة الحزب السياسي فوق إرادة نخبته المتمثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني.

ت. عدم وجود تعريف محدد للوحدة الوطنية جعل النخب التشريعية الفلسطينية عاجزة عن تحويل شعارات الوحدة إلى مشروع سياسي. وفي هذه الدراسة أثبتت الفرضية صحتها في ظل العقبات التي بحثتها الدراسة، والنتائج التي أفرزتها المقابلات مع أعضاء المجلس التشريعي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعظيم الضغط على النخبة التشريعية الوطنية من خلال المؤسسات والأفراد على حد سواء، لإعادة تشكيل نفسها مرة أخرى، حتى تعمل كهيئة واحدة موحدة لاعتبار خطوة توحيد المجلس التشريعي أساسا للعمل السياسي الفلسطيني.

وكذلك العمل على صياغة برنامج سياسي موحد قابل للتطبيق والتنفيذ، يراه الفلسطينيون في المؤسسات والميادين لأن البرامج والشعارات لم تعد مقبولة.

المجلس التشريعي: الواقع والطموح للدكتور أحمد مجدلاني

في هذه الدراسة تحدث الباحث عن تقييم دور المجلس التشريعي ومهامه من حيث أدائه ومن حيث قيامه بالوظائف المنوطة به، انطلاقا من قاعدة الفصل بين السلطات ومدى تحقيقها، وقياس مدى استقلالية المجلس التشريعي عن السلطة التنفيذية بشكل خاص، والى أي مدى تأثرت هذه الاستقلالية وانعكاسها على دوره في الرقابة والمحاسبة عليها.

كما تناولت الدراسة تقييم أداء المجلس وقيامه بسن التشريعات اللازمة انطلاقا من أن مهمة المجلس هو توحيد القوانين المختلطة والموروثة، بما فيها الأوامر العسكرية والتي من خلالها يتم توحيد البلد تشريعيا بعد أن كانت متشرذمة لتعدد مرجعياتها القانونية والموضوعية والتي أثرت على أداء المجلس التشريعي وقيامه بمهامه ومسؤولياته ووظائفه منذ تنصيبه في السابع من آذار 1996.

وخلصت الدراسة إلى أن تلك الصعوبات تتصل بالطبيعة الخاصة بتشكيلة المجلس كما تتصل في تحديد سلطاته عبر النظام الداخلي وكيفية ممارستها، وعلاقاته بالسلطة التنفيذية ومدى تأثير هذه العلاقة على مستوى الأداء ونوعيته وبخاصة اتجاه دوره الرقابي والمحاسبي[1].

[1] مجدلاني، أحمد، **المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، معهد دراسات المرأة، بيرزيت/ رام الله، 2002.

دراســة A: Thomas Carothers(1999) "Aiding democracy aboard: A Learning curve " Carnegie Endowment For Interational Peace Washington D. c.

وقد ورد فيها أن صفة التعددية الحزبية وتداول السلطة تحولان دون اســتفراد طــرف سياسي ما بالقوة والنفوذ، فالمعارضة تقوم بدور رقابي دقيق وشفاف ومتواصل وعلمي، وهــي تحصي هفوات الحكومة وذلك لإسقاطها وأخذ مكانها. إلا أن هذه المعارضة يجب أن تتصــف بالإيجابية فما أن تتوصل إلى كشف خطأ حكومي ما، فعليها أن تبادر إلى طرح البديل، وهــذا السلوك يدفع بالحكومة من منطلق مبدأ صيانة الذات إلى تحسين أدائها حتى تظل حــائزة علــى رضا الناس وبالتالي إعادة انتخابها.

دراسة Amartya Bligh(1984) "From prince to King: Royal Succession in the House of Saud in 20th Century" New York University Press< New York.

وقد ورد في هذه الدراسة أن النظام الديمقراطي يقوم على أساس واحد وهــو الرضــا الشعبي الحر عن النظام السياسي، ويتأتى ذلك عندما يعطي حق طرح خيــارات و أفضــليات خاصة به وبلورتها. ثم يأتي حق السياسيين والقادة في التنافس لتحقيق ذلك وانجازه وذلك ضمن تبادلية تكاملية تقوم على سلاسة تداول السلطة في ظل أنظمة انتخابية صادقة ونزيهــة وحــرة. وفي ظل قيام ثقة متبادلة بين النظام السياسي وبــين العناصــر الأساســية المكونــة لمجمــوع المواطنين وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والاتحادات ومــا تخلقــه هذه المؤسسات من صور للديمقراطية في المجتمعات.

تبين للباحث أن هذه الدراسات تناولت الآتي:

1- تناولت الدراسات الواقع البرلماني بشكل عام، وواقع المجلس التشريعي بشكل خاص فــي فترات مختلفة وظروف متعددة

2- تناولت إشكالية العلاقة بين المجلس التشريعي ومؤسسات منظمة التحرير

3- مواصفات عضو المجلس التشريعي

4- دور المعارضة يجب أن يكون ايجابيا وان عليها أن توفر البديل

5- أن إرادة الحزب لا زالت فوق إرادة النائب

وقد تميزت دراستي عن هذه الدراسات بأنها تناولت جميع ما ذكر، إضافة إلى أنها تناولت وخصصت شريحة مهمة حصلت على الأغلبية عبر انتخابات حرة ونزيهة شاركت فيها جميع فصائل العمل الوطني في الانتخابات، في ظل مرحلة دقيقة وحساسة في تاريخ القضية الفلسطينية، في ظل سلطة فلسطينية تحكم بناءا على اتفاقات ومعاهدات تقيدها. وقد تناولت دراستي هذه الشريحة من خلال دراسة الواقع التاريخي والسياسي والقانوني للمجلس عبر مراحله المختلفة منذ النشأة وحتى اللحظة، وإظهار ومناقشة الإشكاليات والمعيقات التي تعرض لها أعضاؤها، واستخدمت في ذلك الإستبانات والمقابلات المباشرة للنواب (الشريحة المستهدفة)، في الضفة الغربية. وقد خرجت دراستي بالعديد من النتائج والتوصيات المهمة.

10.1 معوقات الدراسة

جاءت هذه الدراسة في وقت تمر فيه الأوضاع في فلسطين بظروف حرجة وحساسة، حيث الإنقسام السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة، والحصار السياسي والاقتصادي، وعدم الإعمار الناتج عن الحروب الصهيونية على قطاع غزة الحبيب، والتهويد للقدس والإستيطان المبرمج والممنهج، وقضم الأرض وتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا..الخ، في ظل هذه الأوضاع حصل الباحث على موافقة الدكتور المشرف على استبانة البحث بعد عرضها على نخبة من الأساتذة المحكمين والمختصين وذلك بتاريخ 2014/6/12م، فبدأ الباحث بوضع برنامج لتوزيع الاستبانة على شريحة البحث (نواب التغيير والإصلاح في الضفة الغربية)، وقد جاءت هذه الدراسة بالتزامن مع خطف ثلاثة مستوطنين في الخليل وقتلهم من قبل مقاومين، على إثرها قام الاحتلال الصهيوني بحملة اعتقالات واسعة طالت الأغلب الأعم من نواب كتلة التغيير

والإصلاح في الضفة الغربية (شريحة البحث) واعتقال الدكتور المشرف على الرسالة أ. د. عبد الستار قاسم، مما اضطر الباحث إلى تأجيل الفصل الدراسي، وكانت أبرز العوائق التي واجهت الباحث على النحو التالي:

1- الإعتقالات التي طالت أغلب شريحة البحث (نواب كتلة التغيير والإصلاح) في الضفة الغربية.

2- اعتقال الدكتور المشرف أ. د. عبد الستار قاسم

3- رفض أغلب من تبقى من النواب خارج السجن للتعاون مع الباحث سواء من خلال المقابلة أو الاجابة على الإستبانة أو حتى الرد على الهاتف بسبب سوء الأوضاع.

4- بعض الظروف العائلية وعلى رأسها مرض والدة الباحث والتي أصيبت بمرض عضال كان له التأثير على الباحث.

وبالرغم من هذه المعوقات وغيرها وبعد خروج الدكتور المشرف والتشاور معه حول ظروف شريحة البحث استكفى الدكتور المشرف بتعبئة 18 استبانة فقط من أصل 46نائبا من الضفة الغربية حيث استغرق تعبئة هذه الاستبانات ما يقارب العام الكامل. كما قام الباحث بالتوجه لمن للأعضاء الذين يتم الإفراج عنهم وإجراء المقابلات الشخصية سواء عبر الهاتف أو المقابلة الشخصية بما في ذلك عدد من أعضاء الكتل البرلمانية الأخرى مثل حركة فتح والمبادرة والمستقلين وواجه الباحث صعوبات في اقناع بعضهم والتواصل معهم حتى وصل عدد من أجريت معهم مقابلات الى 11 نائبا، وبالرغم من كل هذه المعيقات إلا أن الباحث وبفضل من الله تعالى أصر على تخطي هذه المعيقات حتى قام بإنجاز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

المجلس التشريعي الفلسطيني

التعريف والنشأة والبنية

الفصل الثاني

المجلس التشريعي الفلسطيني: التعريف والنشأة والبنية

1.2 التعريف بالمجلس التشريعي وبداياته

1.1.2 تعريف المجالس النيابية

معنى النيابة لغة: هي من ناب عنه ينوب نوْباً ومناباً: أي قام مقامه[1]، ونَابَ عني في هذا الأمر نِيَابَةً، إذا قام مقامي، والنَّوْبُ: اسم جمع ناب، مثل: زائر وزوْر، والنَّوْبَةُ: الجماعة من النـــاس، أنشد ثعلبة:

انقطع الرَّشاء وانحلَّ الثَّوْبْ وجاء من نبات وطَّاء النَّوبْ[2]

1.1.1.2 تعريف كلمة برلمان

كلمة برلمان تعود الى الأصل الفرنسي، وكان يقصد بهـــا أي اجتمـــاع يعقـــد للبحـــث والمشاورة، وأطلقت أيضا على المحاكم العليا، وكذلك وبصفة أخص أطلقت على مجلس نـــواب مدينة باريس الذي لعب دورا في الأزمة التي انتهت بقيـــام الثـــورة الفرنســـية عـــام 1789م، وأصبحت كلمة برلمان تستخدم في اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليـــا التـــي تمثـــل السلطة التشريعية في البلاد. وهي تتألف من مجلس واحد منتخب بشروط خاصة أو مجلســـين، بحيث يعرف الأول بمجلس النواب أو مجلس العموم أو المجلس الأدنى، ويعرف الثاني بمجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ، أو المجلس الأعلى.[3]

يعتبر البرلمان البريطاني من أقدم البرلمانات المعاصرة ويتكون من مجلسين: العمـــوم واللوردات، وهو يمثل النظام النيابي في الديمقراطيات الغربية، والغرض من وجود مجلسين هو

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، ، مادة: نوب، دار صادر، بيروت، 1955م، م1، ص774.

[2] المرجع السابق، (1/ 774). الشحود علي بن نايف، **مشروعية المشاركة في المجالس التشريعية والتنفيذية المعاصرة**، الطبعة الأولى، 1432هـــ-2011م ، عدد الأجزاء: 1.

[3] عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص193.

منع استبداد السلطة التشريعية فيما إذا كانت مكونة من مجلس واحد. إضافة إلى أن بعض المجالس تدعم عادة بعناصر معينة من ذوي الكفاءة الخاصة، وفي بعض الدول يكون من بعض أعضاءها من هم معينون مدى الحياة بقرار من رئيس الدولة كما في أفغانستان مثلا، أو من الذين يحملون ألقابا تشريفية معينة بالوراثة أو المنح كما في مجلس اللوردات البريطاني.

ومن أوائل البرلمانات العربية البرلمان المصري والذي انعقد في ظل دستور عام 1923م، وفي 15مارس 1924م اتخذت لجنة الثلاثين قرارا بصياغة هذا الدستور بنظام المجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وكان يتكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالإقتراع العام لمدة خمس سنوات، بحيث كان عضو مجلس النواب يمثل دائرة تعدادها السكاني 60 ألف نسمة، وكان المجلس في بداية تشكله يتألف من 147 عضوا ثلاثة أخماسهم ينتخبون بالاقتراع العام لمدة 10سنوات، والخمسان من المعينين وبشروط خاصة، ويعتبر عضو البرلمان أو عضو مجلس الشيوخ بعد انتخابه نائبا عن الأمة كلها، ويتساوى المجلسان في حق اقتراح القوانين أو ادخال التعديلات على القوانين التي يتم مناقشتها أو مناقشة الموازنة..الخ.[1]

2.1.1.2 مفهوم المجالس النيابية في النظم المعاصرة

تعتبر المجالس النيابية أداة التعبير في النظم الديمقراطية النيابية، وهي التي يمثل فيها النواب الشعب وينوبون عنه ويملكون السلطة في النيابة عنه، وقد اختلفت النظرة تجاه هذه المجالس من دولة إلى أخرى، يقوم النظام النيابي على أساس اختيار الشعب من آن لآخر نواباً يتولون الحكم(التشريع) لمدة محدودة، باسمه ونيابة عنه، فلا يزاول الشعب سلطانه بنفسه، بل يقتصر دوره في اختيار نواب عنه، وتعد بعد ذلك إرادة هؤلاء النواب معبرة عن إرادة الناخبين، أي إرادة الشعب[2]. وتقوم نظرية النيابة وفلسفتها على أساس أن النائب يقوم بالتصرفات القانونية اللازمة على أن تنتج أثرها في ذمة الموكل وتعتبر كأنها صادرة منه كما هو الحال في الوكالة

---

[1] عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، مرجع سابق.

[2] حلمي: **نظام الحكم الإسلامي** (ص: 153)، عبد الله: **النظم السياسية والقانون الدستوري** (ص: 147)، ليلة: النظم السياسية والدولة والحكم (ص: 225). -...http://www.madinahnet.com/books49 بتاريخ: 2014/6/2

والولاية في إطار القانون الخاص، وبالتالي تعتبر المجالس النيابية وكيلا عن الأمة وما يأتي به من تصرفات قانونية ينتج آثارها في ذمة الأمة وليس في ذمة المجالس النيابية. وهذه النظرية تفترض أن الانتخابات تعتبر بمثابة توكيل من طرف الناخبين إلى المجلس النيابي في حين أن الانتخابات ماهي إلا اختبار الناخبين للنائب الذي يعتبرونه أصلح من غيره.[1] والهيئة النيابية لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة، التي تحكم تصرفات الجماعة داخل كيان الدولة.

3.1.1.2 مفهوم التنمية

التنمية كمفهوم اكتسب أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت جهود الحكومات تتوجه إلى تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها، لاسيما دول العالم الثالث التي يعاني المواطنين فيها من الفقر والبطالة وسوء الأوضاع السياسية والإجتماعية، فهناك صعوبة في تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات لأن تحقيق التنمية الشاملة يحتاج إلى بيئة ملائمة لاحترام الإنسان و الحفاظ على حقوقه و حرياته، وقد تمت الإشارة في ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986م، حيث جاء في مقدمته ما يشير إلى تعريف التنمية" أن التنمية عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة، في التنمية و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها "[2]. و أشار الإعلان إلى أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، و تنبغي مشاركته في تحقيق التنمية و الاستفادة منها، وذلك فرديا، و في إطار الجماعة، بما يكفل للإنسان تحقيق ذاته بحرية[3].

فمفهوم التنمية واسع و شامل، لأنها تعني إحداث تغيير في المجتمع الذي تستهدفه ليتم التقدم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية بالاعتماد على آليات وسياسات قادرة على إحداث التغيير المنشود. كما أن هناك تعريفات تشير إلى تحقيقي مستويات

---

[1] طه، عدنان، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002، ص229.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 128/41، إعلان الحق في التنمية، (1986/12/4)، مقدمة القرار. الإعلان متوفر على الرابط التالي: http//www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html

[3] المرجع السابق، مادة 2.

أفضل لمعيشة الأفراد من خلال التخطيط المنظم والتنسيق بين الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في المجتمع .[1]

اهتم علماء الاقتصاد و السياسة بتطور العالم الثالث، و ظهرت الدراسات و الأبحاث و النظريات عن التنمية الاقتصادية في بداية الأمر. ثم تبين أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون في كل الميادين، الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية معا، لاسيما أن هناك تفاوت كبير بين الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية في مجال التنمية الاقتصادية من جهة في الميدان السياسي من جهة أخرى، وبناءا على ذلك كان تمسك المعسكرين شديدا (الأول اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك لتصدير نموذجيهما السياسي. وعلى شاكلة التنمية الاقتصادية ظهر مفهوم "التنمية السياسية "[2].

4.1.1.2 مفهوم التنمية السياسية

كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه أو ربما مرادفة له مثل: الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الإنتقال السياسي، والديمقراطية. كما انه يحتوي مفاهيم فرعية غامضة كمفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية ،والذي يظهرغموض المفهوم أكثر هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.[3]

كما أن مفهوم التنمية السياسية الذي يقصد به في المجتمعات الغربية يختلف عما يقصد به في المجتمعات الشرقية، وذلك بسبب اختلاف البيئات والأهداف والقيم هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذا المفهوم يوجد حوله ضبابية وغموض لكثرة معانيه وأبعاده، وذلك يعود إلى عدم وجود اتفاق واضح ومحدد حول مدلولها، ولأنه كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم التنمية

---

[1] مجلة العلوم الإجتماعية، التنمية الإجتماعية، موقع المجلة على شبكة الإنترنت، (2009/1/9)، متوفر على الرابط التالي: http://www.swmsa.net/articges.php?action=show&id=1657

[2] بلحاج، صالح،"التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، الرابط الإلكتروني: http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaries_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf

[3] بلحاج، صالح، **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات**، مرجع سابق.

السياسية والمفاهيم الأخرى مثل مفهوم التحديث والإصلاح السياسي، والتعددية والمشاركة السياسية، والإتجاه نحو الديمقراطية، وقد ظهر ذلك المفهوم كحقل مستقل، وتم دمجه في الحقل السياسي في عقد الخمسينات والسيتينات، لإحداث عملية تغيير في بلدان العالم الثالث، بمعنى تطوير نظمها السياسية على غرار النظم الأوروبية، لتحقيق النمو الإقتصادي والمشاركة الإنتخابية وترسيخ مفاهيم الدولة الحديثة.[1]

إن مفهوم التنمية السياسية يحتوي في مضامينه بعض المفاهيم الفرعية التي لها ابعاد سياسية، أيديولوجية، وأخلاقية وفلسفية، ميزتها الرئيسية أنها لا تخضع للقياس العلمي، والملاحظة الدقيقة، سيما المفاهيم التي ترتبط بالقيم مثل العدل، والمساواة، والقدرة، وغيرها. ومفهوم التنمية السياسية تعددت تعريفاته، مما يضفي عليه غموضا حقيقيا وذلك لأن واضعوا هذه التعريفات في بعض الأحيان يقومون بإخضاعها لجوانب آيدلوجية ومشارب فكرية، فمنهم من ذهب في تعريفه إلى العلاقات الإجتماعية والسياسية مابين الناس والمؤسسات الحكومية، ومنهم من ركز في تعريفه على بنية الدولة وأجهزتها ودور هذه الأجهزة في قيادتها وإدارتها، وهناك من يرى أن التنمية السياسية تتركز بفعالية الأداء الحكومي وقدرات النظام السياسي، وآخرون يرون أن تحديد هذا المفهوم يقاس بمدى شرعية النظام في المجتمع ومدى ارتباطه بالإستقرار السياسي[2].

ونظرا لتعدد تعريفات التنمية السياسية فإن الباحث سوف يقوم باستعراض عددا من هذه التعريفات لتوضيح هذا المفهوم:

- جبرائيل ألموند: "أن التنمية السياسية تعني قدرة النظام السياسي على معالجة أربع أزمات هي: أزمة بناء الدولة، أزمة بناء بناء الأمة، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع. وأضافة إلى ذلك استجابة النظام السياسي للتغييرات، سواء كانت داخل المجتمع، أم داخل البيئة الدولية،

[1] الشريفي، نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص100.

[2] ربيع محمد محمود، وإسماعيل صبري، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، 1994م، ص518.

وبشكل خاص مواجهة التحديات المتعلقة ببناء الدولة، والمشاركة والتوزيع، لأنها بنى متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة"[1].

- أحمد وهبان: "أن التنمية السياسية هي عملية سياسية لها غايات متعددة تهدف الى تأكيد فكرة المواطنة، وإيجاد الاستقرار والتكامل في المجتمع، وتوسيع مجال المشاركة السياسية أمام المواطنين، وقدرة الحكومة على تنفيذ القوانين والسياسات في مختلف أنحاء الدولة، وتعزز قدرة الحكومة فيما يتعلق بتوزيع الثروة، واستناد السلطة الحاكمة إلى القانون والتداول السلمي، لتأكيد شرعيتها، واعتمادها على مبدأ الفصل بين السلطات، بشكل يمكن كل سلطة من العمل باستقلالية عن السلطات الأخرى، وبما يضمن ممارسة الرقابة المتبادلة بينهما، ويضيف وهبان في هذا السياق أن هدف التنمية السياسية في نهاية المطاف هو أن يتخلص المجتمع المتخلف سياسيا من كل سمات تخلفه مثل: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع، وأزمة التوزيع، وأزمة الاستقرار السياسي وأزمة تنظيم السلطة"[2].

- عبدالغفار القصبي :"أن التنمية السياسية تعتبر نوع من أدارة الصراع والأزمات، والتطور السياسي بشكل عام، معتبرا أن النظام السياسي عندما فأن ذلك قد يحدث أزمات، مثل أزمة الهوية أو الشرعية أو المشاركة أو التغلغل أو التوزيع، وتتحقق التنمية السياسية هنا بظره من خلال قيام النظام السياسي بأدارة هذه الأزمات، وما يرتبط بها من تأثيرات وصراعات، وهو ما يتطلب على محورين: بناء مؤسسات سياسية، أي بمعنى مأسسة العمل السياسي، وثقافة سياسة الديمقراطية"[3].

---

[1] غانم، عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص56.

[2] وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص ص 143-145.

[3] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 108-109.

- لوسيان باي: التنمية السياسية على أنها المقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي حسب اعتقاده نمط لمجموعة من السياسات الخاصة في المجتمعات الصناعية، وتقترن هذه السياسات بالتحديث السياسي، وبالذات تنظيم الدولة القومية، وهي بنظره تقوم على أسس إدارة، وقانونية من جانب، وتعبئة و مشاركة الجماهير من جانب آخر، ولذلك وحسب لوسيان باي فإن التعبئة والمشاركة الجماهيرية هي بناء للديمقراطية، ولذلك فإن التنمية السياسية هي استقرار، وتغيير منظم، وإقامة مؤسسات وتحقيق الأهداف العامة[1].

- صموئيل هنتغون ودومنغوز: "فقد اعتبرا أن التنمية السياسية هي نتاج لعملية التحديث، بينما اعتبر باكنهام التنمية السياسية كرديف للتحديث السياسي والديمقراطية. بينما اعتبر جاكوريب: أن هناك مجالين حول التنمية السياسية: المجال الأول يتعلق بكل من اعتبر التنمية السياسية أنها تعني التأسيس السياسي، والثاني الذي يضم بين ثناياه التكامل السياسي، والتمثيل السياسي، والتعبئة السياسية [2].

- جبرائيل الموند وباول في تعريفهما للتنمية السياسية من خلال التفريق ما بين التحديث الاقتصادي، والتنمية السياسية معتبرين بأنهما ليسا كلا واحدا، ومعتبرين أنه ليس بالضرورة أن يقود التغير الاقتصادي، والاجتماعي إلى تحقيق تنمية سياسية حيث يرى كل منهما أن التنمية السياسية لا تحدث إلا عندما تعجز البنى الثقافية والسياسية القائمة عن استعياب التغيرات الموجودة، والتحديات، والمشاكل المطروحة [3].

- صموئيل هنتغتون فقد حدد ثلاث شروط من أجل تحقيق التنمية السياسية، تمثل الشرط الأول: بترشيد السلطة، بمعنى أن يتم ممارسة السلطة، واستلامها وتداولها على أساس قانوني، أو دستوري محدد ،أما الشرط الثاني : فيتعلق بمدى تمايز وتنوع الوظائف

---

[1] شحماط مراد، وجصاص لبنى: ***التنمية السياسية:مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي***"، جامعة سكيكدة، الجزائر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص37.

[2] عارف، نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة، دار القارئ العربي، 1993م، ص64.

[3] المرجع السابق، ص229.

السياسية، ومدى وجود أبنية متخصصة لها، أما الشرط الثالث: فيتعلق بزيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ومن خلال قنوات وآليات للمشاركة[1].

- كما تعتبر نداء الشريفي أن التنمية السياسية: "تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، وقادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية، تسعى بشكل مشترك مع النظام السياسي لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسمة مع روح الديمقراطية والحياة والمساواة والشفافية والتعددية السياسية."[2]

تم التركيز في كل من هذه التعريفات على جانب معين فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية في المجتمع، والعلاقات ما بين الناس والمؤسسات الحكومية والاجتماعية والسياسية ومنهم من أكد على التنمية السياسية كمفهوم، ومدى ارتباطه بالاستقرار السياسي وللنظام، ومدى شرعية هذا النظام في المجتمع[3].

ويمكننا أن نستنتج من هذه التعريفات ما يلي:

أولا: أن التنمية السياسية عملية مستمرة ولا تقف عند حد معين فالمجتمعات في تطور مستمر يشمل تطوير مؤسسات النظام السياسي ووظائفها وهي عملية انتقال المجتمع من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة.

ثانيا: مصطلح التنمية السياسية ما زال من المصطلحات الغامضة والمتشعبة التي لم يتم الاتفاق على تعريف ومدلول واضح لها، حيث يستعين المهتمون والباحثون بمؤشرات معينة، كالمشاركة السياسية والبناء الديمقراطي والتحديث السياسي وغيرها والتي تعتبر مداخل لدراسة وفهم التنمية السياسية وقياسها.

ثالثا: هي عمليات تسعى لتغيير وتعديل القيم السياسية وأنماط الإتجاهات والسلوك بصورة تتناسب مع الأهداف السياسية المنشودة.

---

[1] غانم، السيد عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981م، ص76.

[2] الشريفي، نداء صارق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 100

[3] ربيع محمد محمود، واسماعيل صبري، **موسوعة العلوم السياسية**، 1994م، ص518

وهناك استبعاد للبعد الاقتصادي والتاريخي والثقافي كمتغيرات هامة لفهم وظيفة التنمية السياسية والقدرة على تفسير التفاوت القائم بين المجتمعات وأنظمتها السياسية، واختلاف تلك الأنظمة في نظرتها لعملية التنمية التي تقودها .

رابعا: أن التنمية السياسية تتعدد فيها النظم القائمة على شاكلة النظم الغربية التي تهتم بالنمو الاقتصادي، واتساع المشاركة الانتخابية واحتدام السياسة فالتنمية السياسية في هذا المضمون تعني التغيير الجذري الشمولي للنظام القائم، والارتقاء بنظام آخر يكون أكثر فاعلية، وقدرة، وكفاءة على تحقيق مصالح الشعب وأهدافه.

5.1.1.2 التنمية السياسية في فلسطين

تعتبر قضية التنمية في فلسطين هامة وتحتل مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين، وشغلت مساحة واسعة من المؤتمرات والندوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعتبر الطريق الأساسية لمحاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل كافة.

والتنمية في أي بلد يجب العمل على تحديد المعالم الإستراتيجية والتي تتناسب مع طبيعة واحتياجات هذا البلد المراد تنميته للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم وتؤدي الى زيادة معدل الإنتاج والتوظيف ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوزيع الموارد بشكل عادل قطاعيا وجغرافيا بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة.

مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في العصر الحديث حيث أطلقت التنمية على نظم اقتصادية وسياسية متكاملة فالتنمية تعرف على أنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر والتواصل لرفاهية الأفراد والسكان، للوصول إلى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وتحقيق حريات الأساسية. مصطلح التنمية الحديث يستخدم للإنسان إلى عمليات التغيير الايجابي في المجتمع من خلال خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة .

6.1.1.2 معوقات التنمية في فلسطين

قدمت العديد من البرامج والخطط التنموية للسلطة الفلسطينية منذ عام 1999 من خلال مبادرات ومساعي خارجية إقليمية ودولية، حيث كانت هذه البرامج والخطط تخدم أجندة وأهداف هذه الدول من باب تحقيق بعض المصالح أو المحافظة على أمن دولة إسرائيل، كما أن غياب الإطار السياسي لخطط التنمية والإصلاح يجعل مصير التنمية في فلسطين إما مجهولا ومرتبطا بالنوايا الإسرائيلية، وإما رهينة المؤسسة الدولية وأجندتها السياسية من جميع جوانبها، ويعمل على وقفها وقفا تاما يعطل من قدرات المجتمع، ويعمل على توظيفها لخدمة مصالح القوى التي تقف وراء هذا الإستلاب، فالاحتلال بمظاهره العسكرية والاستيطانية وبإسقاطاته يؤثر على التمويل الاجتماعي والسياسي في المجتمع وما يتبعها من مشكلات تؤدي إلى تعزيز آليات الافتقار الفعالة في المجتمع، وتؤدي إلى حالة من الفقر العام في ظل حرمان المجتمع من قدراته السياسية والاجتماعية [1] .

كما أن اعتماد السلطة على المساعدات من الدول المانحة والمؤسسات الأجنبية تجعل من الواقع الفلسطيني وأوضاعه عرضة للتأثيرات الخارجية بشكل كبير جدا، وهذا يجعل من تطورالوضع الفلسطيني أمرا في غاية الصعوبة، كما أن استمرار المرحلة الانتقالية لفترة طويلة في الزمن وتأخر التوصل لاتفاق حول الوضع النهائي وإقامة الدولة الفلسطينية، يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي وتدهور الاقتصاد وكافة الجوانب في الواقع الفلسطيني بشكل عام.[2]

أي أن هناك اختلاف بين الأولويات للمساعدات المقدمة حسب الجهة المانحة لهذه المساعدات. فمنها ما يولي الاهتمام لتوفير الأموال للمشروعات الفلسطينية، و توفير التدريب وبناء القدرات، ومنها للأسف ما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين برامجها التنموية و سياساتها، وحساسياتها المحدودة لأولويات الفلسطينيين و تطلعاتهم السياسية، وسعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل و ربطها بالأوضاع السياسية الفلسطينية[3].

---

[1] معهد السياسة الإقتصادية الفلسطينية، **التنمية الفلسطينية المتعثرة**، رام الله، 2005، ص2.

[2] رضوان علي شعبان، **نحو استراتيجية تنموية فلسطينية**، ماس، سبتمبر، غزة، 1999، ص36.

[3] مركز دراسات التنمية البشرية، **تقرير التنمية البشرية**، 2004، ص 127.

2.1.2 التعريف بالمجلس التشريعي الفلسطيني وطبيعة النظام الفلسطيني

هو أحد مؤسسات السلطة الفلسطينية، تم تأسيسه بناء على إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الصهيوني عام 1993م. حيث نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس حكم يتم انتخابه من الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليملأ الفراغ الناتج عن انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض المناطق الفلسطينية المحتلة. ونصت الاتفاقية المؤقتة المعروفة بأوسلو 2، على أن يتكون هذا المجلس من 83 عضواً بالإضافة إلى "الرئيس"، حسب هذه الاتفاقية كان يتعين على المجلس أن يقوم بالوظيفتين التشريعية والتنفيذية للسلطة الفلسطينية،[1] ولقد تأسس المجلس في عام 1996م، على إثر الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في بداية ذلك العام. ويقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمهام البرلمان حيث أنيطت به مسؤولية سن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية. وقد تم إجراء أول انتخابات رئاسية وتشريعية بتاريخ 1996/1/20م[2]، ومقره الرئيس في رام الله كما ويوجد مقر رئيسي في غزة.

3.1.2 نظام الحكم في فلسطين

نظام الحكم في السلطة الفلسطينية ليس نظاما رئاسيا وان انتخب رئيس السلطة بشكل مباشر، وليس برلمانيا حتى وإن كانت الحكومة مسؤولة أمام المجلس. فهناك تداخل في العلاقة ما بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، فرئيس السلطة يتم انتخابه مباشرة من الشعب، وهو الذي يكلف رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة ولكن في المقابل يجب تقديم الحكومة (الوزراء) إلى المجلس التشريعي للتصويت على الثقة بعد عرض برنامج الحكومة والانتهاء من مناقشة بيانها الوزاري بحيث لا يجوز لأي من وزرائها ممارسة مهام منصبه إلا بعد الحصول على ثقة

---

[1] قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لعام 1995. وانظر نص المادة (18) من الاتفاقية المرحلية حول الصلاحيات التشريعية للمجلس التشريعي.والموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995م.

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، المجلس ا لتشريعي الفلسطيني، التعريف والدور، الزيارة بتاريخ: 2014/11/7م أنظر: www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4235.

المجلس التشريعي وهذا لإجراء يتم في جلسة منح الثقة بالحكومة أو عند إضافة أو تعديل وزاري أو ملء شاغر لأي سبب كان[1].

4.1.2 بدايات العمل الوطني وتشكيل منظمة التحرير

شهدت فلسطين بدايات العمل التنظيمي عام 1919م، عقد فيها مؤتمرا تمثيليا باسم "المؤتمر العربي الفلسطيني"، وهو مؤتمر تمثيلي عقد سبع مرات ما بين 1919–1928م، وهذا المؤتمر يعتبر مؤسسة وطنية تشبه إلى حد ما المجالس النيابية من حيث الأهداف والبرامج. وفي عام 1948 (بعد نكبة فلسطين) عقد مؤتمراً في غزة، تم الدعوة إليه من قبل الحركة الوطنية في تشرين أول 1948، حيث عبر الشعب من خلاله عن إرادته ورغبته بالاستقلال وإقامة حكم وطني على كامل التراب الفلسطيني، تجسد ذلك في إقامة حكومة عموم فلسطين برئاسة "حلمي عبد الباقي" والذي مثل فلسطين في جامعة الدول العربية، حين قام "الحاج أمين الحسيني" بعقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، اعتبر هذا المجلس أول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على الأرض الفلسطينية وهي التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947م[2].

5.1.2 مؤتمر القمة العربية الأول

عقد مؤتمر القمة العربية الأول سنة 1964، عقد هذا الاجتماع في القاهرة بتاريخ 1964/1/13م، لمواجهة الموقف الخطير الناجم عن عزم " اسرائيل" تحويل نهر الأردن وقد قرر الرؤساء والملوك العرب في هذا المؤتمر العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني وتجسيده ليأتي ردا على التحدي الإستعماري والصهيوني الذي عمل على طمس الشخصية الفلسطينية وتريد القضية من مظمونها وحصرها على أنها مسألة لاجئين، وأكد مؤتمر القمة على أن خدمة القضية الفلسطينية والمصلحة القومية المشتركة وتحتمان نبذ الخلافات والتعاون مع أبناء الشعب الفلسطيني لتنظيم صفوفهم بمشيئتهم، والمضي في النضال القومي ضد الاستعمار الصهيوني،

---

[1] كايد، عزيز، **إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية**، سلسلة التقارير القانونية،الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله2000، ص14.

[2] المجلس التشريعي الفلسطيني، التعريف والدور، الزيارة بتاريخ: 2014/11/12م أنظر: ww.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4235.

وقد خرج المؤتمر بقرار إنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة الشعب ويطالب بحقوقه، وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ممثلا عن فلسطين في جامعة الدول العربية، والإتصال بأبناء فلسطين وموافاة المؤتمر بنتائج اتصالاته، حيث كان هناك تخوف فلسطيني من سيطرة الحكومات العربية على هذا الكيان والتحكم به. وقام الشقيري بإعداد لجان تحضيرية، وقامت هذه اللجان بإعداد قوائم للمرشحين من مختلف البلاد وإعداد القائمة النهائية وكان من بين هؤلاء أعيان ووزراء ونواب ورؤساء بلديات وأعضاء مجالس قروية في الأردن، وأعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة، ورؤساء الغرف التجارية وممثلون عن مختلف المهن والإتحادات، وممثلون عن المغتربين وأبناء المخيمات.[1]

6.1.2 المؤتمر الفلسطيني الأول (القدس 28/5-1964/6/2م)

انعقد المؤتمر في القدس صباح 28 / 5 / 1964م، و حضره وفود تمثل الجامعة العربية، وتفرعت عن المؤتمر تسع لجان، و صدر عن المؤتمر عدة قرارات وسياسات عسكرية و مالية و إعلامية وكان أهمها قيام منظمة التحرير الفلسطينية و نص القرار على ما يلي: " تعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس بتاريخ 28 / 5 / 1964م:

أولا: قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معينة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير و درعا لحقوق الشعب و أمانيه، و طريقا للنصر.

ثانيا: المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية و عدد بنوده 29 بندا .

ثالثا: المصادقة على النظام الأساسي و عدد بنوده 31 بندا، و اللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني .

رابعا: انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية و تكليفه باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية و عددهم 15 عضوا.

[1] الموسوعة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، أنظر: www.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 2016/2/2م.

خامسا: يصبح المؤتمر بكامل أعضائه، (397 عضوا)، المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير.

مؤتمر القمة العربي الثاني (5 / 9 / 1964) : عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعها و درست جدول أعمال مؤتمر القمة العربي المقبل الذي يضم قضايا هامة في مقدمتها الكيان الفلسطيني و القيادة العربية الموحدة، واتخذ قرارات تؤكد الجانب العسكري و تلح على استقلال العمل الفلسطيني.[1]

إن ما تم من خطوات في طريق استكمال إنشاء الكيان الفلسطيني، من مؤتمر وطني ومنظمة تحرير ولجنة تنفيذية، أثار بعض الصعوبات والإعتراضات في مؤتمر القمة العربية، وتركزت الإعتراضات التي أبدتها بعض الدول العربية ودار حولها النقاش والجدل في ثلاثة أمور:

1- إعلان منظمة التحرير الفلسطينية

2- إنشاء جيش التحرير الفلسطيني

3- الدعم المالي[2]

7.1.2 المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني الممثل للحياة النيابية الفلسطينية والذي تبنى بدوره مبدأ التمثيل النسبي القائم على اعتبارات جغرافية، ووظيفية، وسياسية، أساسا لتكوينه، وبناءا على ذلك يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الجاليات العربية في الوطن والشتات، الأمر الذي لم تنفذه

---

[1] الموسوعة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية: أنظر:
http://www.palestinapedia.net/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9/

[2] موقع المجلس الوطني الفلسطيني، الزيارة بتاريخ: 2014/11/13م أنظر:
http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&1emid=362&lang=ar

المنظمة بحجة أن الأقطار العربية لم تتبنى الانتخابات النيابية إلا مؤخرا. وقد أدى ذلك إلى تحكم الفصائل الفلسطينية في عمل المجلس الذي أصبح ممثلا للفصائل أكثر من كونه برلمانا جامعا يمثل الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده. وبالرغم من المطالبات في إعادة النظر في العملية الانتخابية، إلا أن الفصائل استهوتها الذاتية، وافتعلت مبررات تتعلق بالمحيط العربي، فهو المانع للتغيير حسب زعمها، ويعمل على تحريك الخلافات الداخلية بين الفصائل ومن شأنه ألا يكون عادلا؛ كونه لا يخضع لإرادة فلسطينية . كما يعتبر المجلس الوطني السلطة العليا للمنظمة والمنوط به وضع سياساتها ومخططاتها وذلك بموجب نص المادة أ-7 من النظام الأساسي للمنظمة، كما يختص المجلس في كافة المسائل الدستورية والقانونية والعامة، والتي ترتبط بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني[1]، وهو يمثل المنظمة في أغلب المحافل الدولية والاتحادات البرلمانية.

تناوب على رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني التالية أسماؤهم:

- أحمد الشقيري 1964-1967م
- عبد المحسن القطان 1967-1968م
- يحيى حمودي 1968-1974م
- خالد الفاهوم 1974-1984م
- الشيخ عبد الحميد السايح 1984-1993م حين قدم استقالته، ليشغل مكانه النائب الأول بالوكالة سليم الزعنون من 1993-1996م. ومن عام 1996م بقي رئيس المجلس الوطني بيد سليم الزعنون حتى كتابة هذه الدراسة 2016م.

ومن أبرز مهمات المجلس الوطني[2]

[1] موقع المجلس الوطني الفلسطيني أنظر:www.palistinepne.org/pag

[2] **المجلس الوطني الفلسطيني**، مرجع سابق

- وضع سياسات ومخططات وبرامج المنظمة وأجهزتها
- البحث في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية كحصيلة انجازات للمنظمة
- البحث في الاقتراحات والتوصيات التي تقدم للمجلس من اللجنة التنفيذية ولجان المجلس
- اعتماد وإقرار التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الموازنة.

ومن الملاحظ أن انعقاد المجلس الوطني يجب أن يكون سنويا بموجب نص النظام الأساسي للمنظمة والنظام الداخلي للمجلس، والذي يعتبر فيه المجلس مخالفا لتلك النصوص المشار اليها، والملفت أن المجلس قام بعدة دورات وفق السنوات التالية:

- العشر سنوات الأولى (1964-1973) عقد المجلس 11 دورة
- العشر سنوات التالية (1974-1983) عقد المجلس 5 دورات
- وفي العشر سنوات التالية (1984-1993) عقد المجلس 4 دورات
- ثم في السنوات ال17 التالية (1993-2009) لم يعقد المجلس إلا دورة واحدة

هذه الجلسات (الدورات السنوية) التي ينص عليها النظام الأساسي، والنظام الداخلي للمنظمة، تعطي المجلس دورا حيويا وفعالا، فهي تساهم في طرح الأفكار وتجديدها واختيار أفضلها لإحياء دور المنظمة لتتمكن من ممارسة دورها بفاعلية وحيوية؛ وعدم القيام بهذه الواجبات يفقدها دورها التي أنشأت من أجله[1].

8.1.2 قرار تشكيل السلطة

صدر قرار عن المجلس المركزي الفلسطيني بتشكيل السلطة الفلسطينية في تونس، من خلال دورة انعقاده بتاريخ 1993/10/12، وصدر في القرار:

[1] اللواء، هدى، دراسة قانونية، العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ: 2014/11/15، أنظر: http://www.plc.gov.ps/ar/research_details.aspx?id=41

1- تكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل مجلس السلطة، الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من شخصيات الداخل والخارج.

2- يكون ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيسا لمجلس السلطة الفلسطينية[1].

ثم عقد بعد ذلك في مدينة غزة اجتماعا للمجلس الوطني الدورة الحادية والعشرون سميت بـ(دورة إعمار الوطن والاستقلال) ما بين 22-25 نيسان/1996م، وتم انتخاب سليم الزعنون رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، والخروج بقرارات حول العديد من القضايا مثل، بناء وترسيخ السلطة، وقضايا أخرى كالانتخابات والوحدة والقدس والعائدين والنازحين واللاجئين، كما قرر المجلس اعتبار أعضاء المجلس التشريعي جزءا من حصة الداخل أعضاءً في المجلس الوطني للمنظمة[2].

2.2 الاتفاقيات السياسية مع منظمة التحرير والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

1.2.2 الاتفاقات السياسية مع منظمة التحرير

أقامت منظمة التحرير العديد من الاتفاقيات السياسية والتي تتعلق بإنشاء السلطة الفلسطينية، هذه الاتفاقيات تناولت مواضيع مختلفة، مثل بنية السلطة، إجراء الانتخابات والصلاحيات وإعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية، الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية. حيث تم تنظيم العلاقة بين الجسم التشريعي والجسم التنفيذي للسلطة الفلسطينية، في كل من اتفاق غزة- أريحا الموقع في1994/5/4، واتفاقية النقل الأولى للصلاحيات والتي وقعت في 1994/8/29 في إيرز..، وبروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات والتي وقعت في القاهرة بتاريخ

[1] **المجلس التشريعي**، مرجع سابق

[2] المرجع السابق.

1995/8/27، وبعد تلك الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة والتي وقعت في واشنطن بتاريخ 1995/9/28.[1]

هذه الاتفاقية جاء فيها في المادة(3)، "أن سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني تتكون من المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية، الذين يتم انتخابهم مباشرة في آن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبموجب هذه الاتفاقية فان المجلس المنتخب يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية ويكون مسؤولا عن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمنقولة إليه بموجب الاتفاقية، والانتخابات كذلك تتم بموجب الاتفاقية، وبموجب القانون والأنظمة الانتخابية والتي ستقررها السلطة الفلسطينية، وان أية قرارات أو مشاريع يقررها المجلس الفلسطيني يجب أن تتوافق مع أحكام الاتفاقية أيضا[2].

وبموجب الاتفاقية أيضا فان الصلاحيات التنفيذية تمارس بالنيابة من المجلس، ويكون رئيس السلطة التنفيذية عضوا فيها بحكم وظيفته[3]. وبخصوص الصلاحيات التشريعية فان المجلس يحق له وضمن ولايته الإقليمية والجغرافية والوظيفية أن يصدر تشريعات أولية وثانوية، لكن هذه التشريعات التي يصدرها المجلس تعتبر (باطلة) في حال فاقت ولاية المجلس، أو خالفت أحكام إعلان المبادئ، أو خالفت هذه الاتفاقيات أو أية اتفاقية يمكن من خلالها التوصل لاتفاق بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية وفي هذه الاتفاقية إلزام لرئيس السلطة التنفيذية بعدم إصدار تشريعات "باطلة" والتي يتبناها المجلس.[4]

إضافة إلى وجوب إبلاغ الجانب الإسرائيلي بإمكانية لفت نظر الجانب الفلسطيني لأية تشريعات تعتبرها "إسرائيل" باطلة[5].

---

[1] كايد، عزيز، **إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص7.

[2] الاتفاقية المرحلية، مادة(3) و(4)

[3] الاتفاقية المرحلية، مادة (5)

[4] الاتفاقية المرحلية، مادة(18)

[5] المرجع السابق.

وبالرغم من أن صلاحيته التشريع الأولى ستكون بيد المجلس إلا أن رئيس السلطة التنفيذية يملك الحق في تقديم مشاريع وقوانين وإصدار تشريعات يتبناها المجلس وإصدار أنظمة ولوائح تنفيذية للتشريعات التي يتم إقرارها من قبل المجلس[1].

2.2.2 اتفاقية أوسلو ووثيقة إعلان المبادئ وعلاقتها مع المجلس التشريعي

تعود فكرة إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني إلى وثيقة إعلان المبادئ التي وقعت في أوسلو (عاصمة النرويج) بالأحرف الأولى في 19 /آب 1993، ثم بعد ذلك وضعت الاتفاقية الفلسطينية "الإسرائيلية" للمرحلة الانتقالية لعام1995 التفاصيل المتعلقة بالمجلس التشريعي، إضافة إلى أن المشروع الفلسطيني قام بوضع الإطار القانوني للمجلس التشريعي في القانون الأساسي والذي يعتبر الركيزة الأساسية في النظام السياسي الفلسطيني. تعتبر وثيقة إعلان المبادئ عام 1993 واتفاقية المرحلة الانتقالية المرجعية لإنشاء المجلس التشريعي من خلال إجراء انتخابات سياسية عامة في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، وقد نصت تلك الوثيقة على أن:" أحد أهداف عملية المفاوضات هو إقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية تتمثل بمجلس فلسطيني منتخب يمارس صلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية[2]، وهذه المرحلة الانتقالية تؤدي إلى تسوية نهائية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (242 و 338)[3] وتنص الوثيقة على أن:" لهذا المجلس حق الولاية على كل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدا القضايا المتروكة للمفاوضات النهائية حول الحل الدائم، وهي تحديدا القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين الموجودين في الأرض المحتلة.[4]

ووفقا لنص المادة الثالثة لإعلان المبادئ يكمن الهدف وهو " من أجل أن يمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية، ستجري

---

[1] الاتفاقية المرحلية، مادة (18)

[2] انظر: المادة الأولى من"**إعلان المبادئ**"، **الاتفاقية الإسرائيلية– الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ووثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم 6، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996، ص5

[3] الوحيدي، فتحي: **التطورات الدستورية في فلسطين، 1917–1995**. الطبعة الثانية، 1996، ص469

[4] انظر المادة الرابعة من "**إعلان المبادئ**"، مرجع سابق، ص6

انتخابات سياسية عامة ومباشرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولتين متفق عليهما، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام (...)[1]

ومن الجدير ذكره أن النية الإسرائيلية كانت دائما تتجه أن السلطة التنفيذيـــة يجـــب أن تمارس أعمالها بالنيابة عن المجلس كما تشير الاتفاقيات السياسية، ولكن الرغبـــة الفلســـطينية أظهرت إدارة نحو الفصل بين السلطات واستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية وهذا ما بدا واضحا من خلال التشريعات والقوانين الفلسطينية، لكـــن الواقـــع العملـــي أبقـــى الرغبـــة الإسرائيلية وتمت مخالفة الرغبة الفلسطينية.[2]

3.2.2 القيود التي فرضتها الاتفاقيات على المجلس التشريعي

بموجب هذه الاتفاقيات تم فرض نوعين من القيود على صلاحيات المجلس في مجـــال التشريع:

1. حظر إصدار أية تشريعات تتعارض مع إعلان المبادئ أو أية اتفاقية أخرى تتم بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، إضافة إلى أن رئيس السلطة ملزم بموجب الاتفاقية بعدم إصدار أي تشريعات يتبناها المجلس إذا كانت (باطلة) لان المجلس ليس صاحب الكلمة الأولى والنهائية في إصدار التشريعات، ولا يستطيع المجلس إلزام رئيس السلطة لكي يصادق على التشريعات الصادرة، وذلك لأسباب سياسية ترتبط بالاتفاقيات.

2. إن هذه الاتفاقيات تمنح الجانب الإسرائيلي صلاحية الاعتراض على القـــوانين والتشـــريعات التي يعتبرها باطلة مع ضرورة إبلاغ الجانب الإسرائيلي عن جميع التشريعات[3].

---

[1] المجلس التشريعي الفلسطيني انظر: http://mofo.pna.ps/?pageid=1766

[2] الريس، ناهض، **إشكالية العلاقة بين السلطة التشـــريعية والتنفيذيـــة فـــي الســـلطة الفلســـطينية**، سلســـلة التقـــارير القانونية،الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان،رام الله2000، ص154

[3] خالد، تيسير، **النجاح والفشل في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية**، مجلس السياسة الفلســـطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، شتاء1998،ص71.

4.2.2 الاتفاقيات السياسية لا تعرض على المجلس التشريعي

بدا ذلك واضحا في فترة المجلس التشريعي الأول (1996) حيث لم يستطع المجلس التشريعي محاسبة أعضاء اللجنة التنفيذية عندما تم التوقيع على اتفاق الخليل ورفضت حينها السلطة التنفيذية عرض الاتفاق على المجلس التشريعي للمصادقة عليه بحجة أن الاتفاق تم توقيعه بين الحكومة الإسرائيلية وبين منظمة التحرير، وليس السلطة الفلسطينية.

وان المجلس ليس من حقه المصادقة على الاتفاق، لأن المنظمة هي صاحبة الحق فقط في عقد الاتفاقيات وبذلك تم سحب اختصا صان أصيلان من اختصاصات المجلس وبشكل كامل وهو المصادقة على الاتفاقات، وبالتالي سحب اختصاص المراقبة والمسائلة بشكل جزئي[1].

3.2 إشكالية العلاقة بين مؤسسات منظمة التحرير بالمجلس التشريعي

1.3.2 رسالة رئيس السلطة إلى المجلس التشريعي لتحديد العلاقة معه

برزت إشكالية العلاقة حين توجه رئيس السلطة التنفيذية الرئيس الراحل ياسر عرفات برسالة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 1998/6/23 حول العلاقة بين السلطتين، بان أوضح الرئيس أن النظام الداخلي للمجلس التشريعي غير ملزم للسلطة التنفيذية، وأشار في رسالته أن العلاقة بين السلطتين تحتكم إلى الأصول البرلمانية التي نبني أسسها. إلا انه ومن خلال متابعة جوانب العلاقة بين السلطتين يتضح انه لا توجد أسس أو أصول معينة موثقة للعلاقة بين السلطتين[2]. وفي ظل هذه العلاقة بقيت العلاقة متوتر وتأخذ طابع الاستئثار وقد وصل الحد في بعض الأحيان أن تعرض بعض أعضاء المجلس للاعتداء الجسدي من قبل بعض أفراد الأجهزة الأمنية[3] (والذين يتبعون بشكل مباشر إلى السلطة التنفيذية).

---

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **التقرير السنوي الثالث**، رام الله،شباط 1998، ص151.

[2] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **التقرير السنوي الرابع** ،شباط 1999، ص 67.

[3] المرجع السابق، ص68.

2.3.2 مؤسسات المنظمة والتشريعي

بعد إنشاء مؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة1994، ظهرت إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير ممثلة بمؤسساتها التشريعية كالمجلس الوطني والمجلس المركـزي وما بين المجلس التشريعي الفلسطيني، بالرغم من أن المنظمة تعتبر حاضـنة السـلطة إلا أن ضعف التمثيل و الدور الذي لحق بمؤسسات المنظمة بعد العديد من الانتكاسات السياسية والتي برزت بعد مؤتمر مدريد للسلطة واتفاقية أوسلو وتداعياتها، وبالذات بعد بروز تنظيمات جديـدة لها تمثيلها الشعبي، ولها دورها على الساحة الفلسطينية، دون أن يكون لها تمثيل في المنظمـة، كحركة حماس والجهاد الإسلامي؛ هذه العوامل جعلت دور المنظمة هامشيا وأثر على شرعيتها في الساحة الفلسطينية[1].

أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات سنة 1995 (مرسوما) اعتبـر فيـه أن المجلـس التشريعي هو جزء من المجلس الوطني وبذلك يكون عدد الأعضاء حسب مـا صـرح رئـيس المجلس الوطني سليم الزعنون في افتتاح أعمال المجلس في 2006/2/16 أن العـدد هـو783 عضواً[2]. مضافا إليه مجموع أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين والبالغ عددهم 132 عضواً[3].

3.3.2 تأسيس المجلس التشريعي 1996-2006

تأسس المجلس التشريعي الفلسطيني في ال20 من كانون الثاني/ينـاير 1996، حيـث توجه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة لأول مرة في تاريخـه إلى صناديق الاقتراع في انتخابات مباشرة لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية واختيار من يمثلهم في المجلس التشريعي الفلسطيني[4]، توجه ما يزيد عن مليون وثلاثة عشر ألف فلسـطيني إلـى

---

[1] كايد، عزيز، **إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية، العلاقة بـين السـلطتين فـي ضوء الإتفاقيات السياسية**، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة التقارير القانونية(20)، ص 14، رام الله، 2000م.

[2] صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة "1996-2010"**، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشارات، بيروت، 2010، مرجع سابق ص

[3] موقع المجلس التشريعي الفلسطيني انظر: http://www.plc.gov.ps/details.aspx?meauid=21

[4] http://www.mofo.pna.ps/pageid=1766

صناديق الاقتراع لاختيار 88 مرشحا للمجلس التشريعي الفلسطيني من بين 676 مرشحا كان من بينهم 22 إمرأة.

جرت الانتخابات وسط مقاطعة العديد من القوى والفصائل الفلسطينية، وهذه القوى هي: حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) وحزب التحرير، وقد تمت مقاطعة هذه الانتخابات لأسباب مختلفة كان أبرزها الموقف من اتفاقية أوسلو، والتي كانت لنصوصها انعكاسات على دور المجلس وصلاحياته وتأثيره في مستقبل العمل الوطني الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

4.3.2 نتائج انتخابات المجلس التشريعي الأول

كانت نتيجة الانتخابات التشريعية فوز حركة فتح بغالبية أعضاء المجلس التشريعي ب 50 مقعدا من أصل 88 مقعد، بينما حصل المستقلون على 36 مقعداً، كان من بين المستقلين 21 مرشحا من كوادر حركة فتح ترشحوا خارج القائمة الرسمية لاعتبارات مختلفة كان من أبرزها عدم رضاهم عن القائمة الرسمية وشعورهم أنهم أحق بتمثيل فتح من أولئك الذين تم اختيارهم رسميا.[1]

وكان من أكثر المواقف وضوحا من مسألة المشاركة في الانتخابات، حركة الجهاد الإسلامي التي اتخذت قرارها بالمقاطعة لهذه الانتخابات ترشيحا وتصويتا، بل وذهبت إلى حد تحريم المشاركة[2]. وبذلك غلب طابع اللون السياسي الواحد على تشكيلة المجلس التشريعي في ظل غياب معارضة حقيقية وفاعلة.[3]

---

[1] مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي**، مرجع سابق، ص20 ص40

[2] المرجع السابق، ص 40 ص19

[3] المجلس التشريعي الفلسطيني وعملية الانتقال السلمي للسلطة أنظر: www.muwatin.org/activities

وبقي المجلس التشريعي ضعيفا أمام هيمنة السلطة التنفيذية والتي لم تكترث بمبدأ الفصل بين السلطات. وهذا بدا واضحا حيث أقر المجلس التشريعي القانون الأساسي عام(1997) والذي رفض الرئيس السابق ياسر عرفات المصادقة عليه لأنه يحد من صلاحياته[1]

4.2 بنية المجلس التشريعي الفلسطيني

1.4.2 الصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي

يعتبر المجلس التشريعي السلطة التشريعية المنتخبة، حيث يتولى المهام التشريعية والرقابية وفق نص المادة (47) من القانون الأساسي، وكما هو مبين في نظامه الداخلي، أن للمجلس وظيفتان أساسيتين تكونان في التشريع والرقابة، ويعتبر القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني بمثابة مصدرين أساسيين لهذه الاختصاصات.

استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني تتركز الصلاحيات الدستورية للمجلس حسب الآتي:

- سن التشريعات المادة (47).
- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية المادة (47).
- المصادقة على موازنة السلطة الفلسطينية المواد (60،61,62).
- قبول استقالة رئيس السلطة المادة (37/ب/1).
- الموافقة على قرار المحكمة الدستورية بفقدان الرئيس لأهليته المادة (37/ج/1).
- منح وحجب الثقة عن الحكومة أو عن بعض أعضائها أو عن رئيسها بقرار من المجلس التشريعي المواد(66,77,78,79).

[1] المرجع السابق

- هذا ويؤدي الرئيس اليمين الدستورية أمام المجلس التشريعي المادة (35).

- وفي حال شغور منصب أو مركز رئيس السلطة بسبب الوفاة أو فقدان الأهلية (المادة 2/37) يتولى رئيس المجلس التشريعي مهامه كرئيس مؤقت للسلطة الفلسطينية مدة أقصاها 60 يوما لحين إجراء انتخابات رئاسية.[1]

2.4.2 مهام ووظائف المجلس التشريعي

تتمثل مهام المجلس التشريعي الآتي:

1- التشريع: وهي العمل على سن القوانين أو تعديلها أو إلغائها.

2- الرقابة: وهي العمل على مراقبة سلوك وأداء السلطة التنفيذية، ومتابعة مدى التزامها بالقواعد الدستورية، ومن أبرز أشكال المراقبة للسلطة التشريعية هي المراقبة المالية للسلطة التنفيذية، وذلك من خلال تعيين شخص أو لجنة (كمراقب مالي أو محاسب مستقل) لفحص الاتفاق الحكومي ما إذا كان وفق الميزانية المقرة من قبل البرلمان أم لا.

3- المحاسبة: وهي من الوظائف المهمة والأساسية التي تمارسها السلطة التشريعية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الرقابة لما لها من حق في استجواب ومراجعة أعضاء السلطة التنفيذية، وتمتلك الحق برفع توصيات بحجب الثقة عن الحكومة كاملة أو عن بعض من وزرائها، كما تمتلك الحق بالطلب من بعض الأعضاء في السلطة التنفيذية أن يقدموا استقالتهم إذا ثبت بحقهم أي مخالفات.[2]

---

[1] الدغمي، تغريد، **موسوعة التشريع الفلسطيني**، عمان، دار الثقافة، 2006أ ط1، ج1 ص. والمجلس التشريعي الفلسطيني: **تقييم الأداء خلال دورتي الانعقاد الأولى والثانية**، مرجع سابق، ص21.

[2] حسين، خليل، البرلمان: النشأة والخصائص والشكل والوظائف، 2008، أنظر: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-pot.html

لكن المجلس التشريعي الفلسطيني وضعت له اختصاصات حددتها له الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" وفق المادة (18) من الاتفاقية المرحلية الموقعة في واشنطن بتاريخ 28 أيلول 1995.[1]

---

[1] نصت المادة (18) من الاتفاقية على أن الصلاحيات التشريعية للمجلس هي:

1- لأغراض هذه المادة، التشريع سوف يعني أي تشريعات أولية أو ثانوية، بما فيها القوانين الأساسية، قوانين، أنظمة، ومشاريع قانونية، ومشاريع قانونية تشريعية أخرى.

2- سيكون للمجلس الصلاحية ضمن ولايته كما حددت في المادة السابعة عشر لهذه الاتفاقية تبني التشريعات.

أ. مع أن صلاحية التشريع الأولى ستكون بيد المجلس بمجمله، فإن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيكون له الصلاحيات التشريعية التالية: أ. صلاحية مبادئ التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس. ب. صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلي. ج.صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة، لها علاقة بأية أمور وضمن أي مجال نص عليه في أي تشريعات أولية تبناها المجلس.

3- أ. التشريعات بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغ قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.

ب. على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

5- يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

بدون إجحاف لأحكام البند الرابع أعلاه،فإن الجانبي الإسرائيلي في اللجنة القانونية بإمكانه لفت نظر اللجنة لأي التشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من اجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات. ستنظر اللجنة القانونية الى تشريعات رفعت إليها في اقرب فرصة ممكنة.

1.تنص المادة (18) من الاتفاقية المشار إليها بان الولاية:

1.بمقتضى إعلان المبادئ، فان ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء:

أ-القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات و المواقع الأمنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين و الحدود،العلاقات الدولية والإسرائيليين.

ب- صلاحيات ومسؤوليات لن تنقل إلى المجلس.

2. وعلى هذا فان سلطة المجلس تضم جميع الأمور التي تقع ضمن ولايتها الجغرافية،أو الوظيفية والشخصية كما هو مبين أدناه: ا-الولاية الجغرافية للمجلي ستضم قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبنية على الخارطة 2،ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة ج والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة أشهر تكتمل بعد 18 شهرا من تنصيب المجلس في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. ب- الولاية الجغرافية ستشمل الأرض، المياه البحرية والإقليمية، بموجب أحكام هذه الاتفاقية. ت-تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليه كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاقات مستقبلية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية. ث- تمتد الولاية الوظيفية و الإقليمية للمجلس على جميع الأفراد ما عدا الإسرائيليين إلا إذا نصت الاتفاقية خلافا لذلك.

على الرغم من الفقرة أعلاه سيكون للمجلس ولاية وظيفية على المنطقة ج كما هو محدد في المادة الرابعة من الملحق الثالث...

3.4.2 البنية الإدارية والمالية للمجلس التشريعي

حدد النظام الداخلي وجود بيئة إدارية ومالية للمجلس حسب المادة (11) منه، والتي تنص على إقامة أمانة عامة يتم تعيينها من قبل هيئة المكتب يرأسها أمين عام المجلس، وتكون وظيفتها الإشراف على جميع الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة والبروتوكول، وتقوم بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن المجلس وتبليغها للجهات المعنية، والعمل على ضبط وحفظ جميع الوثائق التي تتعلق بجلسات المجلس. وفيما يلي نعرض بنية المجلس التشريعي وهي:

1. هيئة مكتب المجلس التشريعي

هي هيئة منتخبة تقف على رأس السلطة التشريعية، يتم انتخابها في الجلسة الافتتاحية في كل دورة عادية سنوية وفق المادة (ج/2) من النظام الداخلي للمجلس. وتتكون هيئة المكتب من الرئيس ونائبين الرئيس وأمين للسر وفق المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني[1]. وهي التي تدير أعمال المجلس وتمثله في جميع المناسبات الرسمية وتعمل على تطبيق نظامه الداخلي.

2. رئاسة المجلس

يتمتع رئيس المجلس التشريعي بصلاحيات خاصة حسب ما يعطيه النظام الداخلي للمجلس التشريعي، حيث نصت المادة (12) منه على أن الرئيس يمثل المجلس ويتكلم باسمه وطبقا لإرادته ويراعي القانون الأساسي والنظام الداخلي فيه ويحافظ على أمنه ونظامه، وهو الذي يفتتح الجلسات ويعلن انتهاءها ويضبطها ويدير المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع

[1] عياش، حسن، **المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة 1996-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، 2010م.

البحث، ويوكل إلى الأمانة العامة إعلان ما يصدره المجلس من قرارات، ويشرف الرئيس على حسن سير أعمال المجلس وعلى علاقاته جميعها.[1]

3. الأمانة العامة

يرأسها (الأمين العام) بحيث يتم تزكيته من قبل هيئة المكتب للمجلس التشـــريعي، ويقـــوم المجلس بالمصادقة على تعيينه. ويعتبر الأمين العام المسؤول الأعلـــى عـــن الجســـم الإداري والتنفيذي من خلال العمل على دعم وتعزيز وتنفيذ أعمال المجلس التشريعي كمؤسسة برلمانية واحدة، كما يشرف على جميع الدوائر والأقسام الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة، والبروتوكول، وتنفيذ جميع قرارات المجلس وتبليغها للجهات المعنية، وضبط وحفظ كل الوثائق التي تتعلق بالجلسات وإدارات المجلس[2] و المسؤول عن تنظيم وسير العمل فيه[3].

---

[1] الدغمة، تغريد، **موسوعة التشريع**، مرجع سابق، ص 1963

[2] المرجع السابق، ص 1963

[3] **المجلس التشريعي الفلسطيني وعملية الانتقال السلمي للسلطة**، مرجع سابق.

الفصل الثالث

التغيرات السياسية التي ظهرت على القضية الفلسطينية بعد عام 2000م ومشاركة الفصائل الفلسطينية وحماس في الانتخابات التشريعية الثانية

الفصل الثالث

التغيرات السياسية التي ظهرت على القضية الفلسطينية بعد عام 2000م ومشاركة الفصائل الفلسطينية وحماس في الانتخابات التشريعية الثانية

1.3 التغيرات السياسية التي طرأت على القضية الفلسطينية عام 2000م والتي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية 2006م

حصلت العديد من المتغيرات بدأت عام 2000، أحدثت هذه المتغيرات تأثيرا واضحا على قضايا الشرق الأوسط بشكل عام، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، والتي بدأت بانهيار محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000م، واندلاع انتفاضة الأقصى من نفس العام، تلى ذلك إعلان رؤية للرئيس بوش الابن لحل مشكلة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، وتبني الرباعية الدولية خطة خارطة الطريق عام 2003م، بعد قمة كامب ديفيد 2000 وانتفاضة الأقصى.

1.1.3 انهيار قمة كامب ديفيد 2

أ. أظهر انهيار محادثات كامب ديفيد إخفاقا واضحا في اتفاقية أوسلو، كما أظهرت عجزها في التوصل إلى اتفاق سلام بشأن قضايا الحل النهائي، وذلك بسبب الخروقات الإسرائيلية وتنصلها من الاتفاقيات المبرمة، وذلك بدعم كامل من الطرف الأمريكي من أجل تمرير رؤيتها، وذلك بالضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات لتقديم تنازلات بخصوص قضايا الحل النهائي والتي كان على رأسها قضية القدس واللاجئين والسيادة، مستخدمة بذلك، القيام بدور عربي ضاغط على القيادة الفلسطينية من أجل القبول بالشروط والتوصيات الصهيو أمريكية والتي تم طرحها في قمة كامب ديفيد. هذه القضايا تعتبر خطا أحمرا ببعدها السياسي والديني والوطني، لتوضح ولتصل هذه المحادثات إلى نتيجة مفادها انهيار عملية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.[1]

[1] عثمان، عثمان وآخرون، **دراسات فلسطينية**، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج الثانية وانتفاضة الأقصى، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، مطبعة النصر، نابلس، 2011، ص225.

ب. أدى هذا الانسداد في أفق العملية السياسية إلى إعادة النظر بهذا المسار (مسار التسوية) من قبل جميع القوى السياسية والعسكرية والوطنية والإسلامية الفلسطينية، لينتج بعد ذلك إطلاق شرارة انتفاضة الأقصى وذلك بهدف إيجاد قاعدة وطنية جديدة وقوية، ليتم من خلالها وضع ترتيب جديد للأوراق الفلسطينية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومخاطبة المجتمع الدولي لتعزيز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث لاقى هذا التوجه إجماعا وطنيا فلسطينيا داخليا منقطع النظير.[1]

ت. توحدت جميع القوى تحت شعار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من تعدد التوجهات والرؤى السياسية والفكرية وانقسامهما بين برنامجين، برنامج المقاومة وبرنامج المفاوضات السلمية، ولكن حساسية المرحلة التي مرت بها القضية الفلسطينية سيما في ظل التصعيد الإسرائيلي الخطير ضد قيادات وأفراد الشعب' أدى هذا الإجماع إلى تلاحم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، في الضفة وغزة والداخل الخط الأخضر والشتات. أعادت هذه اللحمة الحيوية للقضية الفلسطينية على كافة المستويات وعلى مستوى الإجماع الداخلي.[2]

2.1.3 خطة خارطة الطريق

تم الإعلان عن تبني اللجنة الرباعية لخطة خارطة الطريق ، والإعلان عنها رسمياً بتاريخ (2003/3/17) كآلية لتنفيذ رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش) الذي أعلن عنها من خلال خطابه بتاريخ(2002/6/22) رؤيته لحل الصراع في المنطقة على أساس حل الدولتين في إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، على أن يسبقها خطوات إصلاحية ممثلة بإجراء

[1] ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007، ص130.

[2] عثمان، عثمان وآخرون، **دراسات فلسطينية**، القضية الفلسطينية بين حرب الخليج وانتفاضة الأقصى، مرجع سابق ص ص 220-229.

انتخابات لإيجاد قيادة فلسطينية قادرة على تفكيك المجموعات المسلحة ومناهضة للإرهاب[1]، والدولتان تكونان جنباً إلى جنب، وفق هذه الرؤية الانتخابات كانت أحد بنود خطة خارطة الطريق، والتي يجب أن يلتزم بها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بشكل متزامن، للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية وتحقيق عملية السلام.

خارطة الطريق اعتبرت وفق الرؤية الدولية الإطار السياسي المنظم للانتخابات التشريعية الثانية، فالسلطة الفلسطينية عملت بكل جهد لكي تجري هذه الانتخابات،كما عملت أيضا على إشراك جميع الأطراف وإدخالهم في النظام السياسي الفلسطيني، حيث كانت خطة خارطة الطريق خطوة مفروضة من قبل أطراف خارجية حيث ذكر تنفيذ الانتخابات في المهلة الأولى منها، وذلك للانتقال من مرحلة إلى أخرى للعمل على تنفيذ الخطة. وقد تضمنت خطة خارطة الطريق في البند الثاني من مرحلتها الأولى آليات[2].

يتبين لذلك ومما سبق يتبين للباحث ان الانتخابات كانت بفعل مطالب وضغوط خارجية،وان السلطة التزمت بها التزاما سياسيا لأنها مقيدة باتفاقات موقع وحكومة باتفاقيات لتمويل السلطة الفلسطينية حاليا. بينما حماس والقوى الفلسطينية الأخرى أعلنت رفضها لخطة خارطة الطريق وما جاء فيها من بنود كمدخل لترتيب البيت الفلسطيني، والتزمت مجلسات الحوار كمدخل للانتخابات.

---

[1] نص خطاب الرئيس جورج بوش حول سياسته في الشرق الأوسط، وحل الدولتين، 2002/6/24، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4940

[2] من اجل بناء المؤسسات الفلسطينية، وهي على النحو التالي:

1. العمل فورا لصياغة مشروع دستور يعتمد على أسس ديمقراطية برلمانية تعيين وزراء بصلاحيات واسعة.
2. تعيين رئيس وزراء مؤقت أو حكومة مؤقتة، أو حكومة مؤقتة بصلاحيات تنفيذية.
3. قيام الحكومة الإسرائيلية بتسهيل تنقل الشخصيات للمشاركة في جلسات المجلس والحكومة إعادة للتدريب الأمني والانتخابي والإصلاحي ضمن الإشراف الدولي.
4. تعيين وزراء يكون لديهم صلاحيات ليقوموا بإصلاحات جذرية للوصول إلى فصل حقيقي بين السلطات.
5. مباشرة إنشاء لجنة فلسطينية مستقلة للانتخابات،وأن يقوم المجلس التشريعي بمراجعة قانون الانتخابات وتعديله.
6. أن يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة لانتخاب و من جميع الأطراف المتعددة.
7. يتم تسهيل فرق العمل من قبل الحكومة الإسرائيلية ومساعداتها في إجراءات الانتخابات من تسجيل للناخبين وتنقل للمرشحين ودعم منظمات المجتمع المدني لكي يشاركوا في العملية الانتخابية وكذلك المشرفين.

3.1.3 اتفاق القاهرة 2005 والانتخابات التشريعية

أ. اعتبر اتفاق القاهرة 2005 الإطار السياسي للانتخابات، حيث قررت جميع القوى الفلسطينية اعتبار اتفاق القاهرة المرجعية السياسية التي تحكم السلوك السياسي الفلسطيني للمرحلة المقبلة، فقامت بالاتفاق على نصوص تحدد إجراءات تفاصيل الانتخابات التشريعية الثانية والعمل على إجراء إصلاحات سياسية في كافة المجالات ليتم تأسيس مرحلة جديدة. هذه المرحلة اعتبرتها القوى الفلسطينية وبضمنها حماس؛ لا تستند إلى اتفاقية أوسلو ووثيقة إعلان المبادئ، والتي اعتبروها انتهت بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى).

ب. وقعت جميع القوى الفلسطينية ميثاق الشرف الخاص بالانتخابات بتاريخ2005/10/17 ضمن خمسا وعشرين بندا شملت آليات وإجراءات تخص العملية الانتخابية ضمن التوافق الوطني، حتى تكون مدخلا من أجل استكمال خطوات وإصلاح وبناء النظام السياسي ضمن الشراكة السياسية بمقوماتها الوطنية.

ت. كما أن التعديلات التي تم إجراؤها على القانون 2005/99 بخصوص الانتخابات والذي صدر بتاريخ2005/8/13، كانت خطوة مهمة لإعادة النظر بالمرجعية السياسية والقانونية والتي أجريت عليها الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996والذي يحمل رقم1995/13، حيث كان يتضمن إشارات صريحة وواضحة إلى اتفاق أوسلو وملاحقتها.[1]

4.1.3 قانون الانتخابات الفلسطيني والمجلس التشريعي

قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة 2005 مستمد من القانون الأساسي للسلطة، والذي ينص في المادة 47 منه أن: "المجلس التشريعي يعتبر السلطة التشريعية المنتخبة، وأنه يتولى مهامه التشريعية والرئاسية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، وهذه المادة نفسها تحدد مدة

[1] عمير، ميسون، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية،(نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

المجلس بأربع سنوات من تاريخ انتخابه بحيث تجري الانتخابات بصورة دورية مرة كل أربع سنوات[1]، وقد حدد القانون عدد مقاعد المجلس التشريعي بمائة واثنين وثلاثين (132) مقعدا، وحدد أيضا ولاية المجلس بأربع سنوات من تاريخ انتخابه على أن تجري الانتخابات بشكل دوري، واعتمد قانون الانتخابات لسنة 2005 إجراء الانتخابات حسب (النظام المختلط) أي مناصفة لعدد مقاعد المجلس التشريعي (50%-50%)، بين نظام الأغلبية (أي الدوائر المتعددة غير المتساوية)، والنظام النسبي (نظام القوائم) والذي يعتبر الضفة وغزة دائرة انتخابية واحدة، وبذلك يتم انتخاب ستة وستين نائباً على أساس نظام الدوائر موزعين على الدوائر الانتخابية الست عشرة حسب عدد سكان كل دائرة، وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، والذي يمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات، وستة وستون نائبا يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم)، والذي يمنح القائمة نسبة من المقاعد في المجلس حسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة. كما حدد القانون نوعين من الانتخابات لرئيس السلطة ولأعضاء المجلس التشريعي على أن تجري هذه الانتخابات بنوعيها في آن واحد، وقرر القانون أيضا نوعين من الكوتا (تخصيص مقاعد مضمونة) للمرأة وللمسيحيين والسامريين، حيث خصصت ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة لنظام الدوائر تحدد بمرسوم رئاسي، وفيما يتعلق بتخصيص مقاعد للمرأة، فقد فرض القانون تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة على القوائم الانتخابية المترشحة على مستوى الوطن، بحيث تكون: (1) امرأة واحدة بين الثلاث أسماء الأولى في القائمة، و(2) امرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك، و(3) امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك.[2]

---

[1] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى**، "مفتاح"، شباط2006-حزيران2007.

[2] حرب، جهاد، **قانون الانتخابات الفلسطيني، كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية(الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)، 2005-2006**، تحرير د. خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والبحثية، 2007، ص26-27

5.1.3 التوافق الوطني وقرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية

توافقت الفصائل والقوى الفلسطينية على إجراء انتخابات المجلس التشريعي الثاني حسب تفاهمات القاهرة على أن تجري في2006/1/25، واستنادا إلى قانون رقم (9) لسنة 2005 والذي أقر من قبل المجلس التشريعي في 2005/6/18 والقائم على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة لعدد مقاعد المجلس التشريعي، (والتي تمت زيادتها من 88 إلى 132 مقعدا) 50%- 50%، بين نظام الأغلبية (الدوائر) ذي الدوائر المتعددة والذي يعتبر كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، ونظام التمثيل النسبي (القوائم) والذي يعتبر الوطن دائرة انتخابية واحدة؛ أي 66 نائبا على أساس نظام الدوائر و66 نائبا على أساس نظام القوائم[1]. بالفعل جرت هذه الانتخابات في الخامس والعشرين من شهر كانون ثاني عام 2006م حسب ما تم الاتفاق عليه بمشاركة معظم الأحزاب والفصائل الفلسطينية وبمقاطعة حركة الجهاد الإسلامي،

تنافس على نصف مقاعد المجلس (نظام التمثيل النسبي)11قائمة. كما تنافس على النصف الآخر من مقاعد المجلس (نظام الأغلبية) 414 مرشحا موزعين على 16 دائرة انتخابية، منها 11 دائرة في الضفة و5 دوائر في قطاع غزة. حيث شارك في الانتخابات 1.042.424 مقترعا من أصل 1.320.396 ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات[2]، وبلغت نسبة التصويت77.18%.

حققت فيها حركة حماس فوزا كبيرا وحصلت على 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي من أصل 132مقعدا، شكلت نتائج هذه الانتخابات منعطفا مهما في تاريخ الشعب الفلسطيني، وبنفس الوقت جاءت لتترجم تحولات سياسية واجتماعية وفكرية للشعب الفلسطيني، وتجسيدها من خلال النظام السياسي الفلسطيني الرسمي.[3]

---

[1] صالح، محسن، **تقرير معلومات(14)**، مرجع سابق، ص28.

[2] المرجع السابق، ص28.

[3] شاهين، حسام، دراسة تحليلية حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موقع مجلة دنيا الرأي، 2006/2/12م، أنظر: http://pulpit.alwatanvoice.com/artiles/2006/02/12/37040.htm1

2.3 مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها

1.2.3 مقاطعة حماس للانتخابات التشريعية الأولى

قاطعت حركة حماس الانتخابات التشريعية الأولى واعتبرت أنها تتم في مرحلة لا زال الاحتلال فيها يحتفظ بالسيادة على الأرض الفلسطينية، وثرواتها ومقدساتها، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية[1]، فأعلنت مقاطعتها للانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى وكذلك بسبب مرجعيتها السياسية والتي تمثلت باتفاق أوسلو، والذي كان يشير بوضوح من خلال نصوصه إلى الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بما تم الاتفاق عليه من تقزيم وانتقاص للحقوق وللقضية الفلسطينية والتنازل عن الكثير من الثوابت والتي تتناقض مع مبادئ وثوابت القضية الفلسطينية ومبادئ وثوابت حركة حماس.

كما اعتبرت حماس أن السلطة تعتبر جسما غير سيادي سيستجيب لا محالة للمصالح "الإسرائيلية" بحكم القيود الكبيرة المفروضة عليها في الاتفاقات المبرمة، كما أن مقاطعتها للانتخابات جاء بحكم فهمها للواقع ومصلحتها السياسية التي جعلتها تتعامل مع السلطة باعتبارات براغماتية أكثر من الاعتبارات الآيدولوجية العقائدية المباشرة، وبالتالي حافظت على مسافة بينها وبين السلطة الناشئة بغرض التمكن من مقاومة مشروعها التسووي، على اعتبار أن ما ستكسبه من مقاطعتها للسلطة أكبر بكثير مما ستخسره.[2]

2.2.3 إعادة التفكير لدى حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية

أعادت حركة حماس التفكير بالمشاركة في الانتخابات والدخول في النظام السياسي والذي تمثله السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، جاء ذلك بعد انتفاضة الأقصى وحجم التضحيات التي قدمتها من قادتها وأبنائها، وكذلك بعد التفاهمات التي توصلت إليها من خلال الإجماع الفلسطيني الداخلي الذي تم في القاهرة، حيث رفعت شعار "شركاء في الدم شركاء في

[1] بيان رسمي صادر عن حركة "حماس" بتاريخ 1996/1/16م، حول أسباب مقاطعتها للانتخابات التشريعية الأولى.

[2] الزبيدي، باسم، **حركة المقاومة الإسلامية حماس والنظام السياسي، دخول إلى النظام أم خروج منه**، رام الله، مركز البحوث والدراسات المسحية، 2009، ص 30-31

القرار" ومن أجل المحافظة على التضحيات وإصلاح النظام السياسي الذي كان يعج بالفساد والإرباك والتخبط، قررت حركة حماس المشاركة في النظام السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية. بعد ذلك حصل توافق بين جميع القوى (في اتفاق القاهرة) على تحديد مرجعية سياسية تحكم السلوك السياسي للقوى الفلسطينية للمرحلة المقبلة، واعتبار أن مرحلة أوسلو قد انتهت ومن الناحية الزمنية عام1999 ومن الناحية الوطنية طويت باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ومن الناحية الدستورية طويت من خلال إحداث اختراق دستوري، ليكون عدد أعضاء المجلس التشريعي 132 بدلًامن88، وأن يتم اعتماد النظام الانتخابي مناصفة (النظام المختلط) ما بين نظام الدوائر ونظام القوائم، حيث أن هذه العوامل اعتبرتها القوى الفلسطينية وحماس لا علاقة لها باتفاقية أوسلو.[1]

3.2.3 أسباب ودوافع حماس للمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية

ومن الأسباب التي دفعت حماس لإعادة التفكير بالمشاركة في الانتخابات ما يلي:

- ما قاله أسامة حمدان بأن مشاركة حماس جاء من أن النظام السياسي لم يكن موجودا قبل مشاركتها في الانتخابات حيث كان هناك حالة سياسية يقودها فرد وتنظيم بعينه، يريد من الآخر أن يكون ملحقا له ولسياساته.[2]

- كما اعتبر إسماعيل هنية أن مشاركة حركة حماس في المجلس التشريعي تأتي من أجل حماية برنامج المقاومة من خلال منبر المجلس التشريعي، والعمل على إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، كما اعتبر أن هذه الخطوة تعتبر تطورا جديدا في عملها السياسي وقال: "انه لا يمكن لأي شخص أو فصيل مهما كانت قوته أن يستفرد بإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي، مؤكدا أن حماس ستبقى وفية لكل الثوابت الفلسطينية، وبوابة لتعزيز الوحدة

---

[1] الزبيدي، باسم، **حركة المقاومة الإسلامية حماس والنظام السياسي، دخول إلى النظام أم خروج منه**، مرجع سابق، ص 55-57

[2] حمدان، أسامة، **إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية، قراءة نقدية لتجربة حماس وحكومتها**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

الوطنية من خلال تشكيل تيار وطني واسع لكل الفائزين تحت قبة البرلمان يتفق على برنامج سياسي وعلى آلية لإدارة الوضع الداخلي وترتيب البيت الفلسطيني"[1]

- أدلى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بتصريحات لجريدة الحياة اللندنية في مقابلة مطولة عبر فيها عن موقف الحركة من المشاركة في الانتخابات، اعتبر فيها أن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معالمه مجرد هيكل كأمر واقع، وأنه لا مشكلة لدى حماس في أن تجعل جوهره مشروعا وطنيا، خصوصا بعد خمس سنوات على انتفاضة الأقصى، كما اعتبر أن الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال والمطالبة بالدولة والسيادة وعودة القدس ورفض الاستيطان، والسلطة تتحدث عن هذه العناوين والمقاومة كذلك، وبغض النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي اعتبر مشعل أنهم أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، وبخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد، وتراجع في النهج الديمقراطي، وتعزيز الفردية، والفوضى، وغياب الإصلاحات الحقيقية، والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني، وقال مشعل: " نحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقترب من هذه الفلسفة وتعزيز الديمقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة، بعيدا عن التفرد، لأن ذلك شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه، ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضد الاحتلال من دونه، وإلا سنرهق شعبنا".[2]

- هناك دوافع داخلية أيضا لدى حماس تكمن في أنها تسعى من خلال مشاركتها للخروج من الضغوط التي تمثلت في إلصاق تهمة الإرهاب بها من قبل "إسرائيل" وأمريكا خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001م، حيث مورست ضدها ضغوطا اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة أدت إلى اغتيال العديد من قادتها، والى تجفيف مصادر تمويلها وضرب مؤسساتها وبنيتها

---

[1] هنية، إسماعيل، **دخول حماس الانتخابات التشريعية تطور جديد في مسار عملها السياسي**، مقابلة صحفية، مع إسماعيل هنية رئيس قائمة التغيير والإصلاح، المحرر، خزمو، جاك، مجلة البيادر السياسي المقدسية، العدد894، كانون ثاني 2006، ص16

[2] مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.htm1#

التحتية في الخارج، هذا جعل حماس تعتقد أن دخولها النظام السياسي الفلسطيني من بوابة صناديق الاقتراع، سيمنحها الحصانة اللازمة لمواجهة هذه الضغوط الخارجة ومواجهة التحديات، كما أنه سيمنحها المجال الأوسع للمناورة السياسية، والقبول بها كقوة معارضة في الحكم.[1]

4.2.3 نتائج الانتخابات التشريعية الثانية وردود الأفعال الداخلية والخارجية

ظهرت نتائج الانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي الفلسطيني الثانية، وحصلت حركة حماس والممثلة في قائمة (التغيير و الإصلاح) على النصيب الأكبر لمقاعد المجلس التشريعي وحصل أعضاؤها على مجموعة 74مقعدا من أصل 132 أي ما نسبته (56%). وحصلت حركة فتح على 45 مقعدا، أي ما نسبته (34%)، كما حصلت بقية القوائم (الجبهة وتحالف بديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على 9 مقاعد، أي ما نسبته (7%). فيما حصل المستقلون (المتحالفون مع حركة حماس) على أربع مقاعد أي ما نسبته (3%)[2].

جدول (1): توزيع أعضاء المجلس حسب الانتماء السياسي[3]

الانتماء السياسي	العدد	%
حماس	74	56.1
فتح	45	34.1
الجبهة الشعبية	3	2.3
تحالف بديل (الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)	2	1.5
الطريق الثالث	2	1.5
المبادرة الوطنية	2	1.5
المستقلون	4	3.0
المجموع	**132**	**100**

[1] الجرباوي، علي، ***فلسطين والمرحلة الجديدة***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، 2006م، ص ص 12-13.

[2] مفتاح: **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى** 2006-2007 مركز الدراسات الزيتونة.

[3] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى** شباط2006- حزيران2007، "مفتاح".

5.2.3 عدم احترام نتائج الانتخابات وردود الأفعال على فوز حماس، والإجراءات التي مورست ضدها

1.5.2.3 الإجراءات الداخلية

- إجراءات المجلس التشريعي الأول

عقد المجلس التشريعي الأول المنتهية ولايته جلسة استثنائية في2006/2/13، بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية مباشرة، وفوز حركة حماس بقائمتها (كتلة التغير والإصلاح)، بغالبية المقاعد في المجلس التشريعي، أي قبل أيام قليلة من الموعد المحدد لتنصيب المجلس الجديد. ومن خلال هذه الجلسة تم إقرار تعديلات ومراسيم توسع من سلطات رئيس السلطة محمود عباس، وتقليص في سلطات المجلس التشريعي المنتخب. حيث (بدت هذه الجلسة بمثابة انقلاب أبيض) بالإضافة إلى استحداث مناصب في بعض مؤسسات ووزارات السلطة. ليشغلها كوادر من حركة فتح، وكذلك تم العمل على تحويل العديد من صلاحيات رئيس الوزراء (بموجب القوانين التي كفلتها له)، إلى رئيس السلطة. بالرغم من إثارتها للعديد من ردود الأفعال وبالأخص عن مدى قانونيتها.[1]

- تسلم المجلس التشريعي الجديد 2006 لمهام عمله

تولى المجلس التشريعي الجديد المنتخب مهام عمله بتاريخ 2006/2/18 وأدى أعضاؤه اليمين الدستورية و انتخبوا د. عزيز دويك رئيسا له، وفي 2006/2/20 اتخذ رئيس المجلس التشريعي (دويك) قراراً بتجميد جميع القرارات الصادرة عن المجلس السابق (المنتهية ولايته) في جلسته الأخيرة التي عقدت في 2006/2/13 وذلك لإعادة التصويت عليها في جلسة المجلس التشريعي القادمة[2]. كما أكد دويك في حوار مع المركز الفلسطيني للإعلام أن حماس لا تسعى إلى صدام مع أحد، ولكن المجلس القديم اتخذ قرارات هامة، وخاصة من نواب لم يحظوا بثقة

[1] صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 32.

[2] المرجع السابق، ص 34.

الشعب" في الانتخابات التي جرت، وأكد قائلا" إن المجلس رأى أن بتم تجميد هـذه القـرارات، وإعادة دراستها من قبل اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، وهي لجنة مفروزة من المجلـس السابق، وهم نفس رجال القانون الذين كانوا في السابق، وهم الذين سـيقررون قانونيـة هـذه الإجراءات.[1]

- احتدام الصراع

عقدت الجلسة التالية بتاريخ 2006/3/6، وعندما قرر رئيس المجلس التشريعي (دويك) طرح قرارات المجلس السابق للتصويت من أجل إلغاء القرارات، انسحب نواب حركـة فـتح بشكل جماعي، واعتبر رئيس كتلة فتح البرلماني (عزام الأحمد) أن التصويت غير قانوني، معلنا أن كتلته ستلجأ إلى محكمة العدل العليا للطعن في قرارات حماس، إلا أن الجلسة استمرت وتـم التصويت بالفعل على إلغاء القرارات التي اتخذت. واعتبر دويك قرارات المجلس تعتبر شـأنا داخليا وسياديا، فلا يحق للمحكمة العليا إبطال أو إلغاء قراراتـه لأن الأغلبيـة عبـرت عنـه، وأضاف أن انسحاب حركة فتح يعتبر تأكيدا على ضعف موقفهم القانوني، كما أكد في جريـدة عكاظ أن عزام الأحمد أبلغه أن قرار فتح خلال المجلس السابق يعتبر "قرارا أعرجا"، وطمـأن الدويك بأن حماس لا تريد الانقلاب أو الصدام مع الرئيس عباس، بسبب إلغائهم لقرار توسـيع صلاحيات عباس القضائية، ودلل على ذلك بأن المجلس وافق على ستة مشاريع قرارات جاءت من قرارات المجلس السابق. وبعد ذلك احتدم الصراع بين كتلتي فتح وحماس[2].

- إجراءات السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية) ومؤسسة الرئاسة

قام الرئيس محمود عباس بجملة من التعيينات بعد فوز حماس في الانتخابات، شـملت هذه التعيينات وضع قادة أمنيين في الضفة والقطاع، يضمن من خلالهـم نقـل صـلاحية إدارة الأجهزة الأمنية لديوان الرئاسة. وإن كانت تابعة لوزارة الداخلية كما ينص القانون.

---

[1] المركـز الفلسـطيني للإعـلام، 2006/2/21، أنظـر: http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006doweek/doweek_1.htm

[2] مفتاح، **المجلس التشريعي الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية**، شباط2006- حزيران2007

حيث أشارت القناة الإخبارية الأمريكية "سي ان ان" في2006/1/29 أن الرئيس عباس اجتمع مع الأجهزة الأمنية وأبلغهم أنهم يخضعون له وليس للحكومة التي سيتم تشكيلها خلال الأسابيع المقبلة من حماس وأمرهم بشكل واضح بضرورة تقديم تقاريرهم له شخصيا.

ومن أبرز التعيينات في الأجهزة الأمنية والتي بموجب القانون يجب أن تتبع وزارة الداخلية:

1. تعيين رشيد أبو شباك مديرا عاما للأمن الداخلي.

2. تعيين صخر بسيسو رئيسا للهيئة العامة للمعابر بدرجة وزير.

3. تعيين عبد الرازق مجايدة مستشارا عسكريا مهمته التنسيق بين وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والأمن الوطني.

4. تعيين سليمان حلس قائدا لقوات الأمن للضفة.

5. كما قام الرئيس بالكثير من التعيينات. شملت أمرا باستبدال 158 من كبار المسؤولين من الأجهزة الأمنية بشكل فردي وبمرسوم واحد،بحجة قضايا الفساد الداخلي والحاجة إلى الاستقرار[1].

6. تعيين محمد دحلان مستشارا للأمن القومي وهذا أثار جدلا ومخالفه للقانون الفلسطيني والذي يشدد على أنه لا يجوز لعضو المجلس التشريعي تولي أي منصب في السلطة التنفيذية عدا منصب وزير، كما يمنع من تولي مهام استشارية. إلا أن محمد دحلان كان المسؤول الفعلي عن الأجهزة الأمنية وبقرار (شفهي) من الرئيس عباس للأجهزة الأمنية بضرورة تلقي تعليماتهم مباشرة من دحلان، حيث صرح مصدر حكومي انه سيتم التحايل على اسم

[1] ابحيص، حسن وآخرون، **صراع الإرادات، السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية**، بيروت، 2008م، ط1، ج2، ص177.

المنصب (مستشار الأمن القومي)، لأنه يتعارض مع القانون وسيتم إطلاق اسم أمين سر المجلس بحكم أنه رئيس للجنة الشؤون الأمنية في التشريعي.[1]

- إجراءات وممارسات حركة فتح والأجهزة الأمنية

النائب كان مستهدفاً من قبل تنظيم فتح وكتائب شهداء الأقصى التي أصدرت بيانات تهدد ما أسمتهم وأطلقت عليهم " نواب ووزراء حماس "، فالشرطة والأجهزة ألأمنية لم توفر الأمن والحماية للنواب، الأمر الذي أعطى الفرصة والمجال من المس بكرامة النائب وتعريض حياته للخطر، فنقابة الوظيفة العمومية كانت تتبع بشكل مباشر إلى حركة فتح وقد تم استخدامها في إفشال عمل المجلس، كما أن المسيرات التي خرجت في رام الله، كانت مدفوعة من التنظيم، والبيانات التي صدرت عن التنظيم وعن كتائب شهداء الأقصى أكبر دليل على ذلك، وهذا لا ينفي دور الأجهزة الأمنية، التي هي أجهزة فتح، وموظفيها وعناصرها من كوادر فتح، ارتكبت جرائم من قبل حركة فتح في الساحة الفلسطينية وكان عندها استماتة من أجل إفشال التغيير والإصلاح، فالذين حاولوا إغلاق التشريعي هم في غالبيتهم من تنظيم فتح وعناصر الأجهزة الأمنية وحيث لا فرق بينهم، فهم في انتماءاتهم يتبعون حركة فتح ويأتمرون بأوامرها وينفذون تعليماتها. و الأجهزة الأمنية تخدم سياسات فتح، وحيث أن هذه الأجهزة قد شكلت غطاء وحماية لهؤلاء في ظل عدم وجود قرار لاعتقال هؤلاء الذين يعبثون بأمن وأمان المواطن ويخربون مؤسساته.[2]

وبالتالي حركة فتح تبنت خطة الفوضى الخلاقة وقامت بتطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل الانقلاب على نتائج الانتخابات وإحداث تغيير للواقع الذي أفرزته نتائج الانتخابات.[3]

---

[1] المرجع السابق.

[2] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، وزير الأسرى الأسبق في حكومة حماس العاشرة، 2006م، جنين، 2015/7/5م عبر التواصل الاجتماعي.

[3] أنور زبون، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، عن دائرة بيت لحم، 2015/6/19م، في المسجد الأقصى المبارك.

2.5.2.3 الإجراءات الأمريكية والأوروبية

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية تجاه حماس تكثيف الضغط عليها وعلى حكومتها وذلك من خلال **فرض المجتمع الدولي حصارا على الشعب الفلسطيني من خلال الحصار ووقف تحويل الأموال والرواتب ووقف المشاريع والتمويل**، وقف المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية والتي تقدم للفلسطينيين. وكان الهدف إجبار حماس نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول الغير مشروط بالاتفاقيات ما بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (شروط اللجنة الرباعية) وتم توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي الداخلي والدبلوماسي عل الصعيد الإقليمي والدولي.[1]

3.5.2.3 الإجراءات "الإسرائيلية"

قررت "إسرائيل" مقاطعة الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حماس إلا إذا وافقت على شروطها التي تبنتها فيما بعد الرباعية الدولية وأصبحت شروطا على حماس أن تلبيها، هذه الشروط تمثلت بالاعتراف "بإسرائيل"، ونبذ العنف و" الإرهاب"، والموافقة على الاتفاقيات التي وقعت بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، ونزع أسلحة فصائل المقاومة "المنظمات الإرهابية". فبدأت "إسرائيل" بفرض مقاطعة على حماس وعرقلة أداء مجلسها التشريعي بمختلف الأساليب والوسائل، وذلك منذ اليوم الأول لإعلان النتائج، حيث نشرت النيويورك تايمز The New York Times بتاريخ 2006/2/14 تقريرا يكشف فيه عن خطة أمريكية إسرائيلية تهدف إلى الضغط على الشعب الفلسطيني والتسبب بمعاناته من خلال عزل السلطة؛ لإجباره على إسقاط حكومة حماس وإعادة حركة فتح إلى السلطة.[2]

---

[1] حمزاوي، عمر، ***التصعيد الأمريكي الأوروبي لأهداف إقليمية،"صراع فتح وحماس...."***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر. 2007–المجلد 42

[2] Steven Erlanger< "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster<" in The New York Times newspaper< 14/2/2006< see: http://www.nytimes.com/2006/02/14/internstional/middleeast/14mideast.htm1?_r=1

من هذه المحاولات التي قامت بها حملات الاعتقال التي طالت نوابا ووزراء، والتي برزت بشكل كبير إثر عملية " الوهم المتبدد" التي أسر فيها الجندي جلعاد شاليط في 2006/6/25، طالت الاعتقالات نحو (50) نائبا ووزيرا، شملت هذه الاعتقالات رئيس المجلس التشريعي ونائب رئيس الوزراء د. ناصر الشاعر[1].

قامت المحكمة الصهيونية (محكمة عوفر العسكرية) Ofer Military Court، بتوجيه التهم إلى النواب والوزراء (تهمة الانتماء إلى حماس)[2]، استمرت محاكماتهم طيلة سنة ونصف كاملة، بعدها أصدرت المحاكم الإسرائيلية خلال سنة 2008 أحكاما بحقهم تراوحت ما بين 30-40 شهرا، هذا ما يعني انتهاء ولاية المجلس التشريعي بالتزامن مع انتهاء الأحكام، وكان على رأس من صدرت بحقهم الأحكام رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك الذي حكم 36 شهرا بتاريخ 2008/12/16م،[3] حيث أن عدد النواب المعتقلين عن كتلة حماس البرلمانية كان (42) وذلك حتى تاريخ 2008/11/14. ومازال البعض في السجون "الإسرائيلية" حتى كتابة هذا البحث.

- الاعتقالات

الاعتقال من قبل قوات الاحتلال كانت من اكبر الإشكاليات والعقبات التي واجهت المجلس التشريعي ونوابه ووزراء الحكومة، لدرجة إن بعض النواب منذ 9 سنوات (منذ انتخابهم) لم يمكث خارج السجن إلا بضع شهور، محمد جمال النتشة، ونايف الرجوب، وعزام سلهب، الجميع سجن بشكل مقصود، وكان السجن بشكل واضح وبشكل منصوص عليه في بروتوكول المحكمة "محكمة عوفر"، (يقول قاضي المحكمة للنائب أنك مسجون لدينا ليس بسبب مخالفة القانون (قانون الاحتلال) بل مسجون لدينا نيابة عن السلطة لأنك تحمل حصانة ولا

---

[1] موقع الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين، أنظر: http://www.ferrplc.org/ar/home.php?page=c2hvd1RocmVhZA==&id=Mjg3&type=ZH1uYW1pYw

[2] صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 38.

[3] الخليج، 2008/12/17، ووكالة قدس نت للأنباء، 2009/1/10، أنظر: http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=91585

تستطيع السلطة أن تسجنك)، وقد قيل ذلك للنائب خالد طافش وبعبارة صريحة ومن قبل القاضي وسجلت ووثقت في محضر جلسة المحكمة، وغير ذلك تقال للنائب المسجونفي المحكمة أنك خطير على امن المنطقة، ويحتج بذلك. النواب سجنوا خلال 9 سنوات، وفي الأغلب سجن أغلب النواب أكثر من نصف المدة على فترات أنا سجنت في التسع سنوات أربع سنوات، وعلى 4 سنوات متعاقبة، وبالتالي منعت هذه الاعتقالات النائب من القيام بدوره.[1]

3.3 الإشكاليات التي واجهت كتلة التغيير والإصلاح

برزت مجموعة من الإشكاليات داخل المجلس التشريعي، بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2006، هذه الإشكاليات حالت دون الانتقال السلمي للسلطة في هذه المؤسسة، أدت هذه الإشكاليات إلى تعطل المجلس وتوقفه عن العمل، وذلك قبل حصول الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في 2007/7م، وهذه الإشكاليات برزت على النحو التالي:

1.3.3 إشكالية الجلسة الختامية للمجلس التشريعي

عقد المجلس التشريعي الأول جلسة استثنائية بتاريخ 2006/2/13م، وذلك بعد ظهور نتائج الانتخابات والتي أظهرت فوز حماس (كتلة التغيير والإصلاح)، حيث تذرع المجلس المنتهية ولايته بنص المادة (47) مكرر والتي تنص على أن "مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تنتهي عند أداء أعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخب اليمين الدستورية، والذي كان مقررا في جلسة التنصيب[2] 2006/2/18م[3]. وبسبب عدم وجود نصوص قانونية للمادة (47) مكرر تمنع المنتهية فترته القانونية من اتخاذ قرارات مصيرية، وكذلك لعدم وجود أعراف برلمانية يمكن البناء عليها أو الاستناد إليها. وقد أقر المجلس التشريعي الأول قرارات وتعديلات ومراسيم اعتبرت بمثابة انقلاب أبيض وكانت السبب الرئيس في احتدام الصراع بين فتح وحماس، أدت إلى الانقسام فيما بعد.

---

[1] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، طولكرم، 2015/6/5م، البيت.

[2] **النظام الداخلي للمجلس التشريعي**، المادة (47)

[3] المحضر المختصر لجلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2006/2/13م

1.1.3.3 القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي

كانت القرارات على النحو التالي:

أ. المصادقة على تعيين السيد فاروق الإفرنجي رئيسا لهيئة التقاعد الفلسطينية بقرار رقم(1/2/1007إ)[1].

ب. التأكيد على القرار رقم (1/1/1006إ) بخصوص المصادقة على تعيين السيد جهاد حمدان رئيسا لديوان الموظفين العام.

ج. المصادقة على تعيين السيد محمود أبو الرب رئيسا لديوان الرقابة المالية والإدارية بقرار المجلس رقم (1/2/1009إ).

د. التأكيد على القرار رقم (10/1/828) والمتعلق بخطة إصلاح المجلس وفصل المستوى السياسي عن المستوى الإداري واستحداث منصب أمين عام المجلس التشريعي، حيث أقر المجلس هذا الاستحداث ونقل معظم صلاحيات أمين السر الإدارية والتنفيذية للأمين العام، وما تبعه من تعديلات على النظام الداخلي بقرار المجلس رقم (1/2/1010إ) وقرار رقم (1/2/1011إ).

ه. إقرار تعديلات على قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2005 بقرار المجلس رقم (1/2/1012إ). حيث عدلت المادة الثانية من قانون الانتخابات المذكور بإضافة الفقرة (5) على المادة (2)، وهي" يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني فور أدائهم القسم القانوني وفقا لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير.[2]

و. إقرار التعديل على قرار بقانون لسنة 2006 بشأن تعديل قانون خدمة العلم الفلسطيني لسنة 2006 بقرار المجلس رقم (1/2/1015إ).

---

[1] (إ) تعني جلسة استثنائية

[2] المحضر المختصر لجلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2006/2/13.

ز. إقرار التعديلات المقترحة من رئيس السلطة الوطنية على مشروع قانون المحكمة الدستورية بقرار المجلس رقم (1/2/1016إ) والتي من أهمها تعديل المادة (5) لتصبح على النحو التالي:

1. يتم التشكيل الأول للمحكمة بتعيين رئيس المحكمة وقضاتها بقرار من رئيس السلطة الوطنية بالتشاور مع مجلس القضاة الأعلى ووزير العدل.

2. يعين رئيس وقضاة المحكمة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على تنسيب من الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

3. وتعديل المادة (23): تعتبر استقالة العضو مقبولة بعد أسبوعين من تاريخ تقديمها لرئيس المحكمة الدستورية ويصدر بقبولها قراراً من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية اعتبارا من تاريخ تقديمها.

وكان المجلس التشريعي الأول قد أسقط العديد من الاقتراحات خلال جلسته بتاريخ 2006/1/21، كتعيين نائب للرئيس، ومنح رئيس السلطة صلاحية حل المجلس التشريعي، واستحداث مادة عن الاستفتاء الشعبي، وذلك من خلال تعديل بعض مواد القانون الأساسي لأن ذلك التعديل يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس.[1]

2.1.3.3 كيفية تعامل كتلة التغيير والإصلاح مع هذه القرارات

اعتبرت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس أن هذه الجلسة وما نتج عنها من قرارات وإجراءات هي سلب لصلاحيات المجلس الجديد والحكومة الجديدة ومنح رئيس السلطة صلاحيات كثيرة من صلاحيات المجلس والحكومة، وان حركة فتح أرادت من هذه القرارات أن تقيد عمل المجلس التشريعي الجديد.

[1] المحضر الحرفي لجلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2006/1/20.

واعتبرت الكتلة أن هذه الجلسة غير قانونية حيث أن هناك فرقا بين الولاية والصلاحية، لأن المجلس الأول انتهت ولايته، وأنه لا يمتلك البت في هذه القوانين أو يصادق على قـرارات ومراسيم صادرة عن الرئاسة. وأكدت كتلة التغيير والإصلاح أنها لن تعترف بهـذه القـرارات التي اتخذها المجلس ولن تعتبرها دستورية، وستعمل الكتلة على إلغائها فور تسـلمها المجلـس الجديد.

بينما اعتبرت حركة فتح أن ما جرى من عقد للجلسة واتخاذها للقرارات والإجـراءات الناتجة عن الجلسة تعتبر قانونية، معتبرة أن ولاية المجلس تمتد إلى جلسة الافتتـاح للمجلـس الجديد وأدائه القسم وتسلمه مهامه، وبالتالي تعتبر جميع القرارات الصادرة عن الجلسة قانونية.[1]

من الملاحظ أن النصوص القانونية لا تحسم الخلاف بين كتلتي فتح وحماس، حيث تستطيع كل كتلة أن تكيف النص القانوني حسب رؤيته الخاصة فيما يتعلق بمسألة الولاية والصلاحية، ولكن إذا ما نظرنا إلى المادة (78) الفقرة الثالثة من القانون الأساسي، والتي تتحدث عن حكومة تسيير الأعمال، تشير المادة إلى أن الحكومة المستقيلة لا تستطيع أن تتخذ قرارات مصيرية، ويقتصر عملها على تسيير الحياة اليومية. والمجلس التشريعي الأول ومن خلال جلسـته الختاميـة قـام باتخاذ قرارات هامة ومصيرية، بل وتؤثر في طبيعة النظام السياسي، وخاصة فيما يتعلق بمنح رئيس السلطة صلاحيات وبالذات في مجال القضاء ومن دون الرجوع إلى المجلس التشـريعي، وهذا ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على استقلال القضاء، –ناهيك عن باقي القرارات التي ذكرت سابقا– والتي تحد من صلاحيات المجلس والحكومة. وهذا ما ساهم في إثارة الخلاف وتـأجيج الصراع بين حركتي فتح وحماس.

2.3.3 الإشكالية المتعلقة بالجلسة الأولى للمجلس التشريعي

بدأت أول جلسة عادية للمجلس التشريعي الثاني بالخلاف بين كتلتي فتح وحماس، حيث تركز الخلاف حول البند الخامس من جدول الأعمال، والذي يناقش إقرار محضر الجلسة السابقة

[1] **المجلس التشريعي الفلسطيني والانتقال السلمي للسلطة**، مرجع سابق، ص5

والتي يقصد بها الجلسة الختامية المنعقدة بتاريخ 2006/2/13، والتي اتخذ فيها المجلس العديد من القرارات، حيث عبرت كتلة فتح البرلمانية عن رفضها لمثل هذا الإجراء بحجة أنها ترفض أن يصادق المجلس الجديد على محاضر الجلسات[1]، فيما عبرت كتلة التغيير والإصلاح عن عدم إقرارها للمحضر وعدم اعترافها بشرعية جلسة 2006/2/13م، وذلك لعدم توفر النصاب القانوني من جهة، ومن جهة أخرى تحول مسار الجلسة من جلسة وداعية إلى جلسة لاتخاذ قرارات هامة[2]، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي ينص من خلال مواده (19، 20، 23، 24) على آلية عمل المحاضر البرلمانية، حيث حددت المادة (19) من النظام الداخلي أن المصادقة تتم من خلال توزيع محضر الجلسة السابقة على الأعضاء قبل الاجتماع الثاني ب 24 ساعة على الأقل، والمادة (20) الفقرة الثانية تعتبر أن محضر الجلسة السابقة يعتبر مقرا ما لم يعترض عليه الأعضاء، وبذلك يبقى محضر جلسة 2006/2/13 بدون مصادقة من المجلس التشريعي الأول.[3]

ومع ذلك خضع البند الخامس للتصويت من حيث إبقائه أو إزالته من جدول الأعمال، وتم التصويت على إبقائه بأغلبية (69) صوتا، واتخذ المجلس قرارا بذلك تحت رقم (1017/1/1) ونص على "إبقاء البند الخامس بإقرار قرارات ومحضر الجلسة السابقة مدرجا على مشروع جدول أعمال الجلسة، مما جعل كتلة حركة فتح تغادر القاعة وتتعهد باللجوء للقضاء، فيما استمر المجلس بالانعقاد وخرج بقرار يحمل رقم (1018/1/1) وبأغلبية (64) عضوا "أغلبية مطلقة" ونص القرار على أن قرارات ومحضر الجلسة السابقة بتاريخ 2006/2/13 غير مقرة باعتراض أعضاء المجلس عليه بالأغلبية المطلقة.[4]

كتلة حركة فتح اعتبرت أن ما جرى من تصويت هو مخالف لنصوص النظام طبقا لأحكام المادة (23) على اعتبار أن المجلس الجديد لا يجوز له إقرار أو إلغاء محضر جلسة

---

[1] المحضر المختصر للجلسة الأولى للمجلس التشريعي الثاني بتاريخ 2006/3/6.

[2] **صحيفة القدس**، 2006/3/9.

[3] **التداول السلمي للسلطة** مرجع سابق، ص 8

[4] صالح، محسن، **تقرير معلومات(14)**، مرجع سابق، ص35.

المجلس السابق وأنه بإمكان المجلس طرح القرارات المقرة سابقا للنقاش والتصويت عليها من جديد؛ وبناءً عليه فقد قررت كتلة حركة فتح اللجوء إلى المحكمة العليا بصفتها المحكمة الدستورية للطعن في قرار المحكمة[1]، فيما قرر نواب من كتلة فتح البرلمانية مقاطعة جلسات المجلس التشريعي لحين قيام المحكمة بالبت في القضية التي رفعتها الكتلة أمامها.[2]

3.3.3 الإشكاليات التي برزت بسبب تعيين أمين عام للمجلس التشريعي

النظام الداخلي للمجلس التشريعي حدد في المادة (111) أن تعيين الأمين العام للمجلس يكون من خلال هيئة المكتب. حيث أقر المجلس التشريعي مرسوم الرئيس والذي يحمل الرقم (64 لسنة 2006) والذي ينص على تعيين أمين عام للمجلس التشريعي بقرار يحمل رقم (10101) والذي ينقل كثير من صلاحيات أمين السر إلى الأمين العام، وهذا يعني أن الأمين العام يصبح هو المسؤول عن جميع الوحدات الإدارية والفنية للمجلس التشريعي[3].

هذا القرار أثار حفيظة حركة حماس، حيث أن المرشح لهذا المنصب (الأمين العام) كان موظفا سابقا في المجلس وكان قد تقدم باستقالته من عمله استنادا لقانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2005 المادة (11) كما أنه كان مرشحا للانتخابات التشريعية عن حركة فتح عن دائرة طولكرم ولم يحالفه الحظ. وهذا ما جعل حركة حماس تعتبر هذا الإجراء محاولة من حركة فتح للسيطرة على بنية المجلس التشريعي للاستحواذ عليه من خلال سلب صلاحيات أمين سر المجلس وإعطائها إلى الأمين العام.

رفضت كتلة التغيير والإصلاح عند تسلمها، القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الأول بتاريخ 2006/2/13م، ومن هذه القرارات التي تم رفضها قرار تعيين أمين عام المجلس التشريعي والذي حصل على معظم صلاحيات أمين السر والتي ينص عليها النظام الداخلي

---

[1] بيان صادر عن كتلة فتح البرلمانية، رام الله، 2006/2/20م

[2] صالح، محسن، **تقرير معلومات(14)**، مرجع سابق، ص35.

[3] المرجع السابق، ص ص 32-33.

للمجلس، بالإضافة إلى عم موافقة كتلة التغيير والإصلاح للتغييرات التي تم إدخالها على النظام الداخلي والتي تتعلق بالأمين العام وهي كما يلي:[1]

1- يضاف للتعريفات في القانون الأساسي تعريف (الأمانة العامة) وإدارته ووحدات المجلس المالية والإدارية والوظيفية المساندة.

2- يتم استبدال عبارة أمين السر بعبارة الأمين العام في جميع مواد النظام الداخلي والتي تتعلق بالشؤون الإدارية والمالية والفنية والوحدات الوظيفية المساندة.

3- تصويب المادة (11) لتصبح " تعين هيئة المكتب أمانة عامة يرأسها الأمين العام للمجلس يصادق عليه المجلس".

4- يضاف لمهام الأمين العام إضافة لإشرافه على جميع الشؤون الإدارية والمالية..الخ، المسائل المتعلقة بحفظ أمن المجلس بإشراف رئيسه (رئيس المجلس التشريعي) وتنفيذ قرارات المجلس وتبليغها للجهات المعنية وضبط وحفظ كل الوثائق التي تتعلق بالجلسات وهذه النصوص الأصلية.

5- يعدل النص الأصلي في المادة (19) من النظام الداخلي الذي جاء تحت عنوان مشروع جدول الأعمال يكون كالتالي: مشروع جدول يقوم الأمين العام وليس أمين السر للمجلس بتوزيع قرارات المجلس والى آخر النص الأصلي، يوزع محضر الجلسة السابقة ومشروع جدول أعمال الجلسة على الأعضاء قبل الاجتماع التالي ب 48 ساعة على الأقل.

6- تضاف عبارة في آخر سطر المادة (114) من النظام الداخلي " لا يجوز تعديل أحكام هذا النظام إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو من ثلث عدد أعضاء المجلس...الخ"

7- تضاف عبارة على المادة (107) " المحافظة على النظام العام والأمن داخل حرم المجلس من اختصاصه وحده ويتولى الأمين العام متابعة ذلك بإشراف الرئيس"

[1] المحضر الحرفي لجلسة المجلس التشريعي بتاريخ 2006/2/13.

رفضت كتلة التغيير والإصلاح هذه القرارات الصادرة عن المجلس الأول في جلسته الأخيرة، وقد نتج عن هذا الرفض قيام كتلة فتح البرلمانية بمقاطعة الجلسة وانسحابها والتوجه لمحكمة العدل العليا، والتي أصدرت بعدها قرارا بتاريخ 2006/2/19 يعتبر فيه أن الجلسة التي عقدها المجلس الأول بتاريخ 2006/2/13 قانونية، وهذا يترتب عليه عدم صحة الإجراءات والقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الثاني، والتي من ضمن إجراءاته وقف الأمانة العامة.[1]

أكدت كتلة التغيير والإصلاح أن قرار المحكمة ليس فيه أي إلغاء لقرارات جلسة المجلس بتاريخ 2006/3/6، كما أن قرار المحكمة يجب عرضه على المجلس التشريعي لمناقشته. وبالتالي بقي الصراع على منصب الأمين العام مفتوحا.[2]

منصب الأمين العام أثار خلافا كبيرا وذلك بسبب الصلاحيات التي يتمتع بها هذا المنصب، حيث يمنح الفصيل أو الحزب السياسي الذي يتسلمه سيطرة واسعة على الجهاز الإداري للمجلس، وهذا الذي أثار حفيظة حركة حماس التي حصلت على الأغلبية في الانتخابات والذي جعلها تعترض على تعيين الأمين العام من حركة فتح، لأن ذلك يعني سيطرتها على الجهاز الإداري للمجلس، على حساب منصب أمين السر(من حركة حماس) وبالتالي إضعافه و الذي كان يتولى هذه الصلاحيات.

4.3.3 إشكاليات الصلاحيات الأمنية

بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، قام الرئيس محمود عباس بإلحاق الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر إلى مكتب الرئاسة.

ورفض أن تكون الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي تابعا للحكومة، مقابل أن يتبع الأمن الوطني والمخابرات العامة إلى الرئاسة، ومن أبرز الملفات التي أثارت جدلا حول تجاوز الصلاحيات ما يلي:

---

[1] رسالة موجهة من الأمين العام للمجلس التشريعي لهيئة مكتب المجلس ولجنة شؤون المجلس بتاريخ 2006/2/20.

[2] المرجع السابق

- إدارة الأجهزة الأمنية والتعيينات الأمنية بعد فوز حماس

إضافة إلى أن الرئيس محمود عباس ألغى قرار وزير الداخلية في شهر 2006/4 والذي يقضى بتعيين جمال أبو سمهدانة مراقبا عاما في وزارة الداخلية بحجة أن ذلك ليس من صلاحيات الحكومة، علما أن منصب المراقب العام هو منصب مستحدث في الحكومة السابقة وقد شغل هذا المنصب سمير مشهراوي عندما كان دحلان وزيرا للأمن الداخلي في حكومة محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.[1]

يذكر أنه حصل صراعات ما بين الرئيس عباس والرئيس الراحل ياسر عرفات على الصلاحيات حيث كان يصر الرئيس عباس على حقه في ممارسة الصلاحيات كرئيس للوزراء، بدافع بناء دولة ديمقراطية وسلمية، وكانت النتيجة (القانون الأساسي المعدل) ولكن بعد فوز حماس في المجلس التشريعي بالأغلبية، وافتقاده للأغلبية الداعمة له اختلف الأمر، فكان خياره (الرئيس عباس) كثرة المراسيم التي كان مبالغا فيها فترة وجود حماس في الحكم، وقد تمثلت هذه المراسيم في سلسلة من التعيينات في وزارات وإدارات الدولة من قبل فتح، وفي تلك الفترة ذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني (في الحكومة التاسعة) مازن سنقرط انه تم رفع ميزانية الأجهزة الأمنية بنسبة40% لسنة 2005، وان الحكومة ضمت نحو 15 ألف شخص من الذين كانت لهم توجهات نضالية، (معظمهم من أعضاء حركة فتح وكتائب شهداء الأقصى) والمطاردين[2]. والجدول التالي:[3]

---

[1] الحيلة، احمد، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006/4/26، http://www.alzaytouna.net/permalink/4645.html

[2] جريدة الرأي، عمان،2006/2/11، وللتوسع في موضوع واقع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، انظر: رونالد فريدريك وارنولد ليتهولد (محرران)، **المدخل الى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين**، ترجمة ياسين السيد، (جنيف ورام الله:مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007؛ رونالد فريدريك وارنولد ليتهولد ولويجي دي مارتينو، **تغير الحكومة وحكم القطاع الأمني: المفاهيم الفلسطينية العامة** ترجمة ياسين السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006/8/2.

[3] وزارة المالية في السلطة الفلسطينية،إعداد موظفين السلطة الفلسطينية لفترات مختلفة 2005-،2006،انظر: http://www.mof.gov.ps/mouthly-reports/2006/table-6.php.

جدول (2) أعداد موظفي السلطة وبالذات فئة (عسكريون تحت الاختبار)

الشهر/عام 2005-2006	الموظفون العسكريون	عسكريون تحت الاختبار	المجموع
شهر 2005/6	47067	4676	610743
شهر 2006/1	57067	20839	77906
شهر 2006/3	57067	20793	77860
شهر 2006/5	58388	19816	78204

ويظهر في الجدول أعداد موظفي السلطة وبالذات فئة (عسكريون تحت الاختبار) حيث ارتفعت بين شهري حزيران 2005 وكانون الثاني 2006 من 4676الى 20793 عنصرا. ثم عقد جلسة المجلس التشريعي المنتهية ولايته بتاريخ 2006/2/13 بعد إعلان النتائج والتي تم من خلالها إقرار تعديلات ومراسيم من صلاحيات الرئيس وتقلص من سلطات المجلس التشريعي وتقلص من صلاحيات الحكومة القادمة.[1]

سعى الرئيس عباس ومنذ أن كان رئيسا للوزراء للسيطرة على أجهزة الأمن الفلسطينية، لأنه كان يدرك انه أذا امتلك تلك الأجهزة فانه يصبح لديه القوى اللازمة لتنفيذ برنامجه السياسي وحصوله على الدعم الدولي والمالي. ووقف المقاومة للوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ لذلك قام بإقالة تسعة ضباط من كبار قادة الأمن خلال (2005) وأقال أكثر من ألف ضابط للتقاعد ومن بينهم قادة كبار، فيما سمي بالإضافة بالحرس القديم. أيضا قام الرئيس عباس بحل مجلس الأمن القومي ليكون تحت رئاسة رئيس الوزراء مباشرة بعد أن كان بيد الرئيس، وعمل على تقريب محمد دحلان منه، وتعيين رشيد أبو سباك مسؤولا عن جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية وغزة وإدراج ما يقارب 15 ألف عنصر من عناصر المجموعات التابعة لحركة فتح على سلم رواتب الموظفين،وكل ذلك بدعم وضغط مباشر من أمريكا.[2]

---

[1] ابحيص، حسن.. وآخرون، **صراع الإرادات، السلوك الأمني لفتح وحماس والإطراف المعنية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستفسارات، بيروت، 2006-2007، ص173.

[2] المرجع السابق ص 174.

الأجهزة الأمنية في تلك الفترة كانت تعاني من مظاهر الخلل، ومها الانفلات الأمني وتجاوز القانون، وعدم الانضباط والفساد الإداري والمالي، كانت تتدخل في حياة المواطن الفلسطيني وتمارس عمليات الخطف والابتزاز وفي بعض الأحيان كانت تتصارع فيما بينها. وقامت الأجهزة الأمنية بتهميش دور القضاء وتحويله إلى إدارة، وذلك بدعم من قياداتها وقيادات من السلطة، كما تعرضت للاتهام بأنها تقوم بتسليم معلومات لمقاومين وناشطين للاحتلال.[1]

5.3.3 الإشكاليات المتعلقة بانتخابات هيئة مكتب المجلس التشريعي الثاني

اختيار هيئة المكتب من دون إشراك الكتل البرلمانية الأخرى، لم يضع القانون عليها قيودا أو ضوابط، وقد يكون هذا راجع إلى سيطرة كتلة ذات صبغة واحدة على المجلس التشريعي الأول عندما تم صياغة النظام الداخلي؛ وبالتالي لم يكن هناك رؤية بذلك آنذاك. كما افتقد النظام كذلك للكثيرا من الضوابط لعمل رئيس المجلس عند انتخابه وذلك يجعله يبتعد عن انتمائه الحزبي بحيث يصبح رئيسا يمثل في انتمائه الجميع.

عندما عقد المجلس الجديد جلسته الافتتاحية بتاريخ 2006/2/18م وأدى اليمين الدستورية، بموجب النظام المتبع تم انتخاب هيئة المكتب، بعدها ترشح د. عزيز دويك عن كتلة التغيير والإصلاح لرئاسة المجلس وفاز بموافقة 70عضوا من أصل 116عضوا شاركوا بالاقتراع[2]، وترشح د. أحمد بحر من نفس الكتلة لمنصب النائب الأول للمجلس، وترشح د. حسن خريشي (نائب مستقل) لمنصب النائب الثاني للمجلس، ود. محمود الرمحي لمنصب أمين السر لنفس الكتلة أيضا، وفازوا جميعا بالتزكية. أما حركة فتح اعتبرت هذا الإجراء تغييبا لها، وتفردا بالبرلمان من قبل كتلة التغيير والإصلاح، وإقصاء لباقي الكتل البرلمانية الأخرى، فيما

---

[1] النعامي، صالح، الفلتان الأمني في السلطة...مخاطر التوظيف الإسرائيلي: الجزيرة نت، 2005/6/22م. http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/6/23/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D9 %84%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%D8% %D8%AA%D9%88% 85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84B8%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

[2] المحضر المختصر للجلسة الافتتاحية بتاريخ 2006/2/18

سارعت كتلة التغيير والإصلاح عبر د. عزيز دويك إلى تحديد موعد للجلسة التالية بتاريخ 2006/2/27 للنظر في كافة المراسيم والقرارات التي صدرت عن المجلس التشريعي الأول في جلسته المنعقدة بتاريخ 2006/2/13م، وطالبت أمين السر بوضع جدول الأعمال لذلك.

6.3.3 إشكالية تشكيل لجان المجلس التشريعي الثاني

تقوم اللجان البرلمانية بإعداد التوصيات لكل القضايا التي تعرض عليها، فهي العمود الفقري للمجلس، المادة (52) فقرة (أ) تشير إلى كيفية انتخاب رئيس ومقرر اللجنة،" تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا ومقررا دائمين لها، وإذا غاب أحدهما أو كلاهما تختار اللجنة من يقوم مقامهما، ولا يوجد في النظام الداخلي ما ينظم آلية انتخاب رئاسة اللجان ومقرريها، ولا يوجد هناك عرف أو تقليد يشير إلى كيفية اختيار رؤساء ومقرري اللجان للتوافق ما بين الكتل القوائم البرلمانية. ومع بداية كل دورة لانعقاد المجلس يتم الانتساب إلى عضوية اللجان الدائمة في المجلس، وذلك من خلال تقديم الأعضاء ترشيحاتهم لعضوية اللجان إلى هيئة المكتب وفقا لأحكام المادة (50) من النظام والتي تشير إلى جواز الترشح للجنة واحدة أو لجنتين لمن يرغب بالأعضاء. وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيسا ومقررا دائمين لها، وإذا غاب أحدهما أو كلاهما تختار اللجنة من يقوم مقامهما، ولا يوجد في النظام الداخلي ما ينظم آلية انتخاب رئاسة اللجان ومقرريها، ولم يكن هناك تقليد من خلاله يشير إلى كيفية اختيار رؤساء ومقرري اللجان للتوافق مابين الكتل والقوائم البرلمانية.

تمت الدعوة من رئيس المجلس التشريعي د. عزيز بتاريخ2006/2/18 (من خلال الجلسة الافتتاحية) إلى ضرورة التقدم بطلبات الترشح للجان المجلس، حيث تقدم هذه الطلبات إلى أمانة السر د. محمود الرمحي، من أجل إعلانها في الجلسة المقرر عقدها بتاريخ 2006/2/27م[1]. ونشبت الخلافات بين الكتل البرلمانية حول تشكيل اللجان، ولم يتم الالتزام بالتاريخ الذي تم تحديده من قبل أمين السر لتسليم الترشيحات، وحصلت إشكاليات حول تشكيلة اللجان وتوزيعها، وعلى إثرها تم تقديم طلب من أمين السر أن يتم البحث في تشكيلة اللجان

[1] محضر المجلس التشريعي المختصر بتاريخ 2006/2/18

وتوزيعها مع هيئة المكتب ورؤساء الكتل البرلمانية ليتم بعد ذلك عرض ما تم التوافق عليه على المجلس في الجلسة القادمة. نتيجة لهذه الإشكاليات قامت كتلة التغيير والإصلاح بإجراء الاتصالات اللازمة مع الكتل البرلمانية الأخرى للوصول إلى صيغة توافقية وتقاسم رئاسة اللجان معها وهو ما توافقت عليه الكتل البرلمانية. ثم بعد ذلك تم عرض التشكيلة المتوافق عليها على المجلس في جلسته بتاريخ 2006/4/4، ووافق المجلس على هذه التشكيلة وأصدر قرارا بذلك تحت رقم (1027/3/1)[1]، هذا التوافق بين الكتل البرلمانية كانت نتيجته حصول كتلة التغيير والإصلاح على رئاسة (6) لجان، وكتلة حركة فتح على رئاسة (4) لجان، وقائمة الشهيد أبو علي مصطفى على رئاسة لجنتين، وقائمتي البديل والطريق الثالث على رئاسة لجنة واحدة، فيما لم تحظ كتلة فلسطين المستقلة برئاسة د. مصطفى البرغوثي ولا المستقلون ولا النساء على رئاسة للجان[2].

[1] محضر الجلسة الثالثة للمجلس التشريعي المختصر بتاريخ 2006/4/4

[2] **المجلس التشريعي الفلسطيني وعملية الانتقال السلمي للسلطة**، مرجع سابق، ص10

جدول (3): مكاتب اللجان الدائمة في المجلس التشريعي حسب "الكتل البرلمانية"[1]

اسم اللجنة	الرئيس	المقرر
السياسية	عبد الله عبد الله (فتح)	صلاح البردويل (حماس)
التربية والتعليم	خالد يحيى (حماس)	رجائي بركة (فتح)
الاقتصادية	جمال صالح (حماس)	عبد الرحيم برهم (فتح)
الموازنة والشؤون المالية	سلام فياض (الطريق الثالث)	ابراهيم دحبور (حماس)
الرقابة العامة وحقوق الإنسان	فيصل أبو شهلا (فتح)	مروان أبو راس (حماس)
الداخلية والأمن	محمد دحلان (فتح)	إسماعيل الأشقر (حماس)
الحكم المحلي	رياض العملي (حماس)	ربيحة ذياب (فتح)
القدس	ابراهيم أبو سالم (حماس)	أحمد أبو حلبية (حماس)
القانونية	محمد الغول (حماس)	محمد بدر (حماس)
الأراضي ومقاومة الاستيطان	وليد عساف (فتح)	عماد نوفل (حماس)
شؤون اللاجئين	جميل مجدلاوي (جبهة شعبية)	أحمد أحمد (حماس)
الطاقة والمصادر الطبيعية	أيمن دراغمة (حماس)	إبراهيم المصدر (فتح)
القضايا الإجتماعية	قيس عبد الكريم (بديل)	جميلة الشنطي (حماس)
الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى	خالدة جرار (شعبية)	عيسى قراقع (فتح)

هذه الخطوة شكلت نموذجا يمكن البناء عليه للوصول الى التوافق والشراكة بين الكتل البرلمانية، حيث استخدمت أسلوب اعتماد الأغلبية العددية.

7.3.3 الإشكالية المتعلقة بحقوق الكتل البرلمانية

الكتل البرلمانية لها أهمية كبيرة في تفعيل العمل في المجلس، حيث تقوم بطرح البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية وترجمتها من خلال مشاريع وقوانين وقرارات، ولها أيضا دور مهم في الدفاع عن مصالح الفئات التي تمثلها. النظام لم يتطرق إلى مهام هذه الكتل وحقوقها وواجباتها، لكنه أعطى الحق لعدد من الأعضاء الذين تجمعهم أهداف ومصالح مشتركة

[1] حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى**، شباط2006- حزيران2007، "مفتاح".

التجمع والانتظام في كتلة برلمانية، ولكن على أن لا يقل عددهم عن نسبة 5% من مجموع أعضاء المجلس وذلك حسب المادة (5) من النظام. كما منع النظام الداخلي من أن ينتمي العضو لأكثر من كتلة برلمانية واحدة بموجب المادة (6)، كما أعطى النظام بموجب المادة (7) الحق للكتل البرلمانية أن تضع لائحة تنظم عملها، كما انه وردت نصوص في النظام تشير الى واجبات وحقوق أعضاء المجلس رقم (10) لسنة2004 من المواد (20،19،18).

عملياً لم يكن هناك تفعيل لهذه النصوص المتعلقة بالكتل البرلمانية خلال المجلس الأول، لأن المجلس خلا من هذه الكتل نظرا لسيطرة كتلة واحدة عليه هي كتلة فتح، كذلك كان الحال في المجلس الثاني باستثناء منح بعض الحقوق للكتل والقوائم البرلمانية، حيث قرر رئيس المجلس بإعطاء رؤساء الكتل البرلمانية عشر دقائق قابلة للتجديد خمس دقائق أخرى لبيان موقفهم من القضايا المطروحة[1].

كان هذا بناءً على اقتراح مقدم من النائب قيس أبو ليلى في جلسة 2006/3/27 في مناقشة البيان الوزاري، حيث طالب بتخصيص وقت معين لكل كتلة برلمانية لإيضاح موقفها تجاه القضايا المطروحة قبل منح الأعضاء حق المناقشة بشكل منفرد[2].

في البداية لاقى هذا الطرح رفضا من رئيس المجلس الذي برر رفضه إلى خلو النظام الداخلي للمجلس من الإشارة لذلك ولعدم وجود سابقة برلمانية حيث لم يكن وجود لكتل برلمانية في المجلس الأول لسيطرة كتلة واحدة عليه (كتلة حركة فتح)، هذا أثار ردة فعل بعض أعضاء المجلس ممن طالبوا باستخدام هذا الحق، وهذا يتطلب تعديلا على أعراف وتقاليد المجلس[3]، وبسبب إصرار بعض النواب على استحداث هذا التقليد البرلماني، وافق رئيس المجلس منح رؤساء الكتل البرلمانية وقتا مناسبا لإبداء مواقفهم تجاه القضايا المطروحة[4]

---

[1] المحضر المختصر للمجلس التشريعي بتاريخ2006/3/28

[2] المحضر الحرفي للمجلس التشريعي لجلسة منح الثقة للحكومة العاشرة 2006/3/27

[3] المحضر الحرفي للمجلس التشريعي لجلسة منح الثقة للحكومة العاشرة، مرجع سابق

[4] المحضر المختصر لجلسة المجلس بتاريخ 2010/3/28

8.3.3 الإشكالية المتعلقة بافتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي

القانون الأساس للسلطة الفلسطينية، والنظام الداخلي للمجلس لم يتضمنان نصوصا تشير أو تعالج حالة امتناع الرئيس عن افتتاح دورة برلمانية من دون مبرر قانوني، حيث أحدث ذلك إشكالية من قبل جميع الأطراف في مفهوم دور الرئيس في افتتاح دورات المجلس التشـريعي، حيث أصبح ذلك محلا للصراع والخلاف.

يقوم رئيس السلطة بافتتاح الدورة العادية الأولى للمجلس بموجب نص المادة (52) من القانون الأساسي ويلقي بيانه الافتتاحي. والمادة (2) من النظام الداخلي للمجلس في البنـد الأول تنص على: "يدعو رئيس السلطة المجلس التشريعي إلى الاجتماع في دورته العادية الأولى فـي بداية الأسبوع الثاني الذي يلي إعلان النتائج الرسمية ويفتتح الجلسة بإلقاء خطاب شامل"، فيمـا يعطي النظام الداخلي رئيس السلطة الحق في افتتاح الدورة البرلمانيـة، فالمـادة (16) نصـت على:" يعقد المجلس بدعوة من رئيس السلطة دورته السنوية على فترتين مدة كل منهما أربعـة أشهر..."، هذا أحدث نوع من التناقض بين هذه المواد لأن دعوة الرئيس لانعقاد المجلس تعتبر مراسيمية ورمزية.[1]

الدورة العادية الأولى للمجلس انتهت قانونا بتاريخ 2007/7/4، وقام رئـيس السـلطة بتاريخ 2007/7/5 بدعوة المجلس التشريعي الثاني للانعقاد بموجب مرسوم رئاسي يحمل رقـم (72لسنة2007) للدورة العادية الثانية لسنة 2007 لكي تبدأ الدورة بتاريخ 2007/7/11. هـذه الدورة لقيت رفضا من قبل كتلة التغيير والإصلاح، لأن هناك طلبا مقدما مـن ربـع أعضـاء المجلس وفقا للمادة (16) من النظام الداخلي لعقد دورة غير عادية بتاريخ 2007/7/5، حيـث اعتبرت الكتلة آنذاك أن رئيس السلطة يقوم بافتتاح دورة المجلس وإلقاء البيان الافتتاحي فيه في الدورة العادية للمجلس فقط وفق المادة (52) من القانون الأساسي، وليس فـي كـل دورة مـن دورات المجلس.[2] فيما اعتبرت كتلة فتح أن كتلة التغيير والإصلاح بعـدم اسـتجابتها لـدعوة

[1] **المجلس التشريعي والتداول السلمي للسلطة**، مرجع سابق ص

[2] وكالة معا، 2007/7/9.

الرئيس لانعقاد المجلس بتاريخ 2007/7/11، إنما بذلك تؤدي إلى تعطيل المجلس، وأنه لا يجوز انعقاد المجلس الا بدعوة جديدة من رئيس السلطة، وأن أي انعقاد للمجلس من دون دعوة الرئيس لافتتاح دورة جديدة يعتبر باطلا قانونا[1].

قام د. أحمد بحر (النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي) بافتتاح دورة غير عادية للمجلس بتاريخ 2007/7/5، فيما اعتبرت كتلة فتح أن هذه الدعوة غير دستورية.

9.3.3 الإشكاليات الناتجة عن رفض "إسرائيل" لنتائج الانتخابات التشريعية والإجراءات التي اتخذتها

شكل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية صدمة كبيرة "لإسرائيل" مما دفع برئيس حكومة إسرائيل (أيهود أولمرت) باستدعاء وزيري الدفاع والخارجية ورؤساء المخابرات وقادة الجيش لجلسة مشاورات، بسبب النتائج التي سببت إرباكا وأدت لفوز حماس في الانتخابات. حيث علقت إذاعة الجيش الصهيونية على ذلك في برنامجها الإخباري بعنوان (إسرائيل تصاب بصدمة)، وأعلنت " أن النتائج لم تصدم إسرائيل فحسب، إنما أيضا وجهت صفعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ظنت أن الديمقراطية المنشودة، ستدفع برئيس السلطة الفلسطينية إلى تفكيك البنى التحتية لحماس، لكن يبدو الآن أن حماس هي التي فككت سلطة أبي مازن".[2]

وبالتالي، كان فوز حماس خروجا عن قواعد اللعبة المطلوبة "إسرائيليا- وأمريكيا في إدارة السلطة، كما اعترف مؤتمر هرتسيليا لسنة 2006 من خلال الملخص التنفيذي له: أن صعود حماس إلى السلطة من دون أن تغير مواقفها يعتبر تحديا استراتيجيا، وأن العملية السلمية التي كان الهدف منها التخلص من الإرهاب؛ هي نفسها التي أحضرت قادة الإرهاب إلى السلطة،

---

[1] تصريح صحفي صادر عن عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، 2010/2/23 www.alaahd.com، بيان صادر عن كتلة فتح البرلمانية "كتلة فتح ترد.." 2010/1/24، www.1.wafa.ps

[2] تلحمي، أسعد، صدمة في إسرائيل من فوز حماس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، المشهد الإسرائيلي، 2006/1/27، أنظر: .http:www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2885

ونبه المؤتمر أن احتمالات إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة بعد فوز حماس أصبح أمرا أكثر صعوبة[1].

10.3.3 الإشكاليات المتعلقة بانعقاد المجلس التشريعي وفقا لنظام التوكيلات

النظام الداخلي بالمجلس يخلو من أي مادة قانونية تعالج غياب أعضاء المجلس لأسباب قسرية، إضافة إلى أنه لا يوجد سابقة برلمانية يمكن الرجوع إليها أو الاستناد لها، تعرضت كتلة التغيير و الإصلاح إلى تغييب قسري لأعضائها بسبب الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال ضدها حيث استهدفت أعضاؤها و اعتقل ما يزيد عن أربعين نائبا منهم من المجلس التشريعي، لمعالجة الغياب القسري، سعت كتلة التغيير و الإصلاح للبحث عن بدائل ووسائل لإيجاد الحلول لهذه المسألة وهذا الغياب.

فالغياب القسري له نتائج قد تؤدي إلى فقدان الكتلة البرلمانية الأكبر أغلبيتها العددية، وتؤدي أيضا إلى فقدان الكثير من الامتيازات، والمواقع القيادية في تشكيله هيئة المجلس ولجان المجلس التشريعي. وبعد دراسة لهذا التغييب القسري توصلت كتلة التغيير والإصلاح إلى مسألة "التوكيلات" والتي تتمثل بأن يقوم النواب المعتقلون في كتلة التغيير والإصلاح في السجون الإسرائيلية بعمل توكيلات لزملائهم من نفس الكتلة في قطاع غزة وذلك لتجاوز قضية عدم توفر النصاب القانوني لانعقاد المجلس[2].

النظام الداخلي لا يوجد فيه أي مواد قانونية تعالج مشكلة التغييب القسري لعدد كبير من النواب كذلك لا يوجد سابقة برلمانية يمكن الاستناد إليها في حالة تغيب عدد كبير من النواب،حركة حماس قدمت عدد كبير من المبررات لدعم موقفها حيث أشارت إلى خلو القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس من أي نصوص قانونية لخطر أوضح مثل هذه

[1] Exwcutive Summary of the Sixth herzlia Conference< April 2006<p. 2<3<17< and 19< see: http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1590Executive_Summary_part1.pdf

[2] أبو الهنود، وآخرون، ..

التوكيلات لان أصل الأمور الإباحة، سيما أن هذه التوكيلات جاءت في ظروف معينة لكي تواجهها وهذا من قبيل الاجتهاد.

بالإضافة إلى أن النظام المجلس التشريعي الداخلي يسمح للكتل البرلمانية وضع نظام داخلي لكي ينظم عملها وهذا الإجراء (التوكيلات) من قبيل التنظيم الداخلي لعمل الكتلة، حيث إن المجلس يعتبر سيد نفسه ويستطيع القيام بما يراه مناسبا لتفعيل دوره.[1]

11.3.3 الإشكالية المتعلقة بالولاية الزمنية والقانونية لهيئة مكتب رئاسة المجلس

نشأ الخلاف حول الولاية القانونية و الزمنية لمجلس و هيئة المكتب بعد أن اعتبرت كتلة فتح البرلمانية (لاغيه) اعتبارا من تاريخ 11 / 7 /2007 بسبب امتناع حماس عن الاستجابة لمرسوم الرئيس بتاريخ 5 / 7 / 2007 الذي ينص على افتتاح الدورة الثانية للمجلس و انتخاب هيئة مكتب جديد.

وأما كتلة التغيير و الإصلاح و وفق المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس فتستند إلى أن الذي كان رئيسا للدورة العادية الأولى والتي انتهت ولم تفتح دورة عادية ثانية بعدها. وبسبب اعتقال نواب التغيير والإصلاح بالضفة.

12.3.3 الإشكالية المتعلقة بتمديد ولاية المجلس بقرار من المجلس المركزي

المادة الحادية عشر: تنص المادة (47) في النظام الأساسي للمجلس القانون الأساسي مع أن "مدة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات مرة كل ربع سنوات بصورة دورية"

كما نصت المادة (47) مكرر من القانون الأساسي المعدل عام (2005)"وتنتهي مدة ولاية المجلس القائم عند أداء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري"

---

[1] أبو هنود حسين وساجي جبارين وآخرين، **قراءات قانونية في مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى زملاءهم في كتلة التغيير والإصلاح في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني**، القرارات بقوانين صادرة عن الرئيس وفقا لحالات الضرورة، سلسلة إصدارات (3)، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله، 2006م، ص 11-13.

وبما أن الفترة القانونية للرئاسة من المجلس التشريعي ببتـــاريخ2010/1/25 ســـتنتهي ويصبح هناك فراغ سياسي،قام المجلس المركزي بتاريخ 2010//1/15 باتخاذ قرار بالإجمـــاع يتضمن استمرار الرئيس في ولايته واستمرار عمل المجلس التشريعي لحين إجراء الانتخابات، وذلك بسبب تأخر المصالحة الداخلية وتعثر إجراء الانتخابات و وهنا برزت الإشكالية حيث أن كتلة فتح البرلمانية اعتبرت أن الولاية الرئاسية لم تنتهي بعد انقضاء مدة الأربـــع ســـنوات وأن الولاية لا تنتهي إلا بانتخابات رئيس جديد ويؤدي اليمين الدستوري.

أما كتلة التغيير والإصلاح فرفضت هذا القرار واعتبرته غير شرعي مستندة إلى نـــص المادة (47) مكرر من القانون الأساسي حول المجلس التشريعي بان تبقى ولايته قائمة ويستمر بكامل صلاحياته حتى يتم انتخاب مجلس جديد ويؤدي اليمين الدستوري.

الفصل الرابع

المنهجية وإجراءات الدراسة

الفصل الرابع

المنهجية وإجراءات الدراسة

1.4 منهجية الدراسة

1.1.4 مقدمة

بداية، سوف يتم تناول المنهجية التي اعتمدها الباحث في الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة، ووصفاً لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعها لاختيار عينة الدراسة، كما يتناول وصفَ الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

2.1.4 منهج الدراسة

انتهجَ الباحثُ؛ المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بجمع البيانات المتعلقة بنظام المجلس التشريعي الفلسطيني، بغرض التثبت من مدى فاعليتها فيما يختص بعمل النواب، والآليات التي من شأنها سد الثغرات والوصول إلى جوهر إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس، وقد تم الرجوع إلى الأدب السابق حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة وإعداد الاستمارة البحثية؛ التي قام بتحكيمها من قبل المختصين وتوزيعها على العينة المنتقاة، هذا إلى جانب إجراء المقابلات؛ كأداة لجمع البيانات الاولية من مصادرها. وبعد الانتهاء من جمع البيانات قام الباحث بتحليل هذه الاستمارة بالاستعانة بالوسائل الإحصائية المختلفة وصولاً إلى النتائج المستهدفة.

3.1.4 مجتمع الدراسة

تكوَّن مجتمعُ الدراسة من جمهور نوّاب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية، وعددهم حوالي(46) نائباً؛ وذلك حسب الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من قيود المجلس التشريعي الفلسطيني.

4.1.4 عينة الدراسة

العينة المستخدمة في الدراسة؛ هي العينة العشوائية، حيث أن حجم مجتمع الدراسة حوالي(46) عضواً، وهي مكونة من (18) نائباً من المجلس التشريعي، وقد بلغ نسبة استجابة افراد العينة(100%).

وتبين الجداول التالية توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:

جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	16	88.9
أنثى	2	11.1
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن الغالبية العظمى، من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من الذكور، حيث بلغ تمثيلهم ما يعادل (88.9%) من حجم العينة، ونظراً لأن غالبية النواب من كتلة التغيير والإصلاح هم من الذكور، وعليه؛ فإن نتائج التحليل سيغلب عليها رأي هذه الفئة (الذكور) بدرجة عالية.

جدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية
مدينة	12	66.7
مخيم	1	5.6
قرية	5	27.8
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من سكان المدن، حيث بلغ تمثيلهم ما يعادل (66.7%) من حجم العينة، وعليه؛ فإن نتائج التحليل سيغلب عليه رأي هذه الفئة (سكان المدن) بدرجة معينة.

جدول (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
25–34 سنة	//	//
35–44 سنة	2	11.1
45–54 سنة	10	55.6
55 سنة فأكثر	5	27.8
لا اجابة	1	5.6
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن الغالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من الأعلى عمراً، حيث بلـــغ تمثيلهم ما يعادل (55.6) من حجم العينة، وعليه؛ فإن نتائج التحليل، سيغلب عليها رأي هذه الفئة (الأكبر عمراً) بدرجة معينة.

جدول (7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية
أقل من توجيهي	//	//
دبلوم	2	11.1
بكالوريوس	5	27.8
ماجستير	7	38.9
دكتوراه	4	22.2
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم ممن درجاتهم العلمية بين (البكالوريوس فأعلى حتى الدكتوراه)، حيث بلغ تمثيلهم ما يعادل (88.9) من حجم العينـــة وعليه؛ فإن نتائج التحليل سيغلب عليها رأي هؤلاء المثقفين بدرجة عالية جداً

جدول (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
علوم إنسانية واجتماعية	12	66.7
علوم طبيعية	5	27.8
المجموع	17	94.4
لا اجابة	1	5.6
المجموع العام	**18**	**100.0**

يُلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ افراد عينة الدراسة، هم من المتخصصين (بالعلوم الإنسانية)، حيث بلغ تمثيلهم ما يعادل (66.7) من حجم العينة، وعليه؛ فإن نتائج التحليل سيغلب عليه رأي المتخصصين بالعلوم الانسانية بدرجة معينة.

جدول (9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع التخصص

نوع التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	1	5.6
شريعة	5	27.8
طب	1	5.6
لغة عربية	2	11.1
فيزياء	2	11.1
اقتصاد	1	5.6
أخصائي تخدير	1	5.6
كيمياء	1	5.6
إدارة أعمال	1	5.6
المجموع	15	83.3
لا إجابة	3	16.7
المجموع العام	**18**	**100.0**

نلاحظ أن الغالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من من دارسي (الشريعة) بنسبة (27.8،%) بينما يتوزع ما يتبقى على باقي التخصصات، وعليه؛ فإن نتائج التحليل، سيغلب عليها اتجاه دارسي الشريعة بدرجة معينة.

جدول (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجموع سنوات الاعتقال

مجموع سنوات الاعتقال	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	1	5.6
من 1 إلى أقل من 3 سنوات	//	//
من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	1	5.6
من 5 سنوات إلى أقل من 8 سنوات	8	44.4
من8 سنوات إلى أقل من 12سنة	5	27.8
من 12 سنة فما فوق	2	11.1
لم اعتقل	1	5.6
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (44.4%) من المبحوثين؛ افراد عينة الدراسة، هم من الذين اعتُقلوا لمدد تتراوح ما بين **(5 سنوات إلى أقل من 8 سنوات) يليهم ممن اعتقلوا ما بين (من8 سنوات إلى أقل من 12سنة) بنسبة مقدارها (27.8%)** فإن نتائج التحليل، ستتأثر برأي ذوي هذه الأحكام.

جدول (11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الاعتقال بعد دخول المجلس التشريعي

عدد سنوات الاعتقال بعد دخول المجلس التشريعي	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	2	11.1
من 1 إلى أقل من 3 سنوات	//	//
من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	10	55.6
من 5 سنوات إلى أقل من 8 سنوات	5	27.8
لم اعتقل	1	5.6
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (65.%) من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من الذين اعتقلوا **(من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات) يليهم ممن اعتقلوا بين (من 5 سنوات إلى أقل من 8 سنوات) بنسبة مقدارها (27.8%)**، وعليه؛ فإن نتائج التحليل، ستتأثر برأي ذوي هذه الأحكام، ممن اعتقلوا بعد دخولهم المجلس التشريعي.

جدول (12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
متزوج	17	94.4
مطلق	//	//
أرمل	1	5.6
المجموع	17	94.4

نلاحظ أن الغالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من المتزوجين بنسبة (94.4%)وعليه، فإن نتائج التحليل، سيغلب عليها رؤية المتزوجين بنسبة ساحقة.

جدول (13) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الزوجات

أكثر من زوجة (العدد)	العدد	النسبة المئوية
لا يوجد	18	100
المجموع	**18**	**100**

تخلوا عينة الدراسة من المتزوجين من أكثر من زوجة

جدول (14) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأولاد الذكور

عدد الأولاد الذكور	العدد	النسبة المئوية
1 (ولد واحد)	1	5.6
2 (ولدان)	6	33.3
3 (ثلاثة أولاد)	2	11.1
4 (أربعة أولاد)	3	16.7
5 (خمسة أولاد)	1	5.6
6 (ستة أولاد)	2	11.1
7 (ثمانية أولاد)	1	5.6
المجموع	16	88.9
لا اجابة	2	11.1
المجموع العام	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (33.3) من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من لديهم **(ولـــدين) من الذكور**، ثم تتراوح الأعداد ما بين (3–8) من الذكور، بينما لا يوجد سوى عينة واحدة مـــن المبحوثين ليس لدية سوى ولد ذكر واحد.

جدول (15) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأبناء الإناث

عدد الأبناء الإناث	العدد	النسبة المئوية
(بنت واحدة) 1	5	27.8
(ابنتان) 2	3	16.7
(ثلاث بنات) 3	2	11.1
(أربع بنات) 4	3	16.7
(خمس بنات) 5	1	5.6
(ست بنات) 6	2	11.1
المجموع	16	88.9
لا إجابة	2	11.1
المجموع العام	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (27.8%) من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من لـــديهم ابنـــة واحدة، ثم تتراوح الأعداد ما بين (2–3) لباقي أفراد العينة.

جدول (16) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل قبل دخول التشريعي

العمل قبل دخول التشريعي	العدد	النسبة المئوية
موظف حكومي	9	50.0
قطاع خاص	7	38.9
أخرى	2	11.1
المجموع	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (50%) من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هـــم مـــن المـــوظفين الحكوميين، يليهم ممن يعملون في القطاع الخاص(38.9%).

جدول (17) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل قبل دخول التشريعي

نوع العمل قبل دخول التشريعي	العدد	النسبة المئوية
مدرس	5	27.8
مدقق حسابات	1	5.6
طبيب	1	5.6
أستاذ جامعي	3	16.7
صحافة وإعلام	1	5.6
موظف	3	16.7
مدير جمعية	1	5.6
المجموع	15	83.3
لا إجابة	3	16.7
المجموع العام	**18**	**100.0**

نلاحظ أن ما نسبته (27.8%) من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم من المدرسين، يليهم، وبنسب متقاربة، باقي الأعمال.

جدول (18) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارسة العمل المؤسسي قبل دخول التشريعي

ممارسة العمل المؤسسي	العدد	النسبة المئوية
نعم مارست العمل المؤسسي	14	77.8
لا لا لم أمارس العمل المؤسسي	3	16.7
المجموع	17	94.4
لا إجابة	1	5.6
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم ممن مارسوا العمل المؤسسي قبل دخول المجلس التشريعي إذ بلغت نسبتهم ما يعادل (77.8%).

جدول (19) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل المؤسسي

طبيعة العمل المؤسسي	العدد	النسبة المئوية
عضو هيئة إدارية لجمعية خيرية	11	61.1
عضو هيئة إدارية في نقابة متخصصة	3	16.7
عضو هيئة إدارية في نادي رياضي	//	//
أكثر من هيئة	1	5.6
المجموع	15	83.3
لا إجابة	3	16.7
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ افراد عينة الدراسة، ممن مارسوا العمل المؤسسي، وكانوا أعضاء هيئات إدارية في جمعيات خيرية، إذ بلغت نسبتهم ما يعادل (61.1%).

جدول (20) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اتقان لغة أجنبية

إتقان لغة أجنبية	العدد	النسبة المئوية
نعم، أتقن لغة أجنبية	14	77.8
لا أتقن لغة أجنبية	3	16.7
المجموع	17	94.4
لا إجابة	1	5.6
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم ممن يتقنون لغات أجنبية، إذ بلغت نسبتهم ما يعادل (77.8%).

جدول (21) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع اللغة الأجنبية

اللغة الأجنبية	العدد	النسبة المئوية
الإنجليزية	13	72.2
الفرنسية	//	//
الألمانية	//	//
العبرية	1	5.6
المجموع	14	77.8
لا إجابة	4	22.2
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، ممن يتقنون الإنجليزية، إذ بلغت نسبتهم ما يعادل (72.2%)، بينما ما نسبته (5.6%) يتقنون العبرية.

جدول (22) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على دورات في الحاسوب

الحصول على دورات في الحاسوب	العدد	النسبة المئوية
نعم، حصلت على دورات في الحاسوب	12	66.7
لا، لم أحصل على دورات في الحاسوب	6	33.3
المجموع	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، هم ممن حصلوا على دورات في الحاسوب إذ بلغت نسبتهم ما يعادل (66.7%).

جدول (23) توزيع أفراد عينة الدراسة نوع الدورات في الحاسوب

نوع الدورات (في الحاسوب)	العدد	النسبة المئوية
وورد	//	//
إكسل	//	//
إنترنت	//	//
شامل	8	44.4
لا إجابة	10	55.6
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، ممن أجابوا، قد حصلوا على دورات شاملة في الحاسوب وذلك بنسبة (44.4%).

جدول (24) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على دورات في القيادة أو التطوير.

الحصول على دورات (في القيادة أو التطوير)	العدد	النسبة المئوية
نعم، حصلت على دورات في القيادة أو التطوير	11	61.1
لا، لم أحصل على دورات في القيادة أو التطوير	5	27.8
المجموع	16	88.9
لا إجابة	2	11.1
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، ممن أجابوا، قد حصلوا على دورات في القيادة أو التطوير بنسبة (61.1%).

جدول (25) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع دورات في القيادة أو التطوير.

نوع الدورات (في القيادة أو التطوير)	العدد	النسبة المئوية
دورة في الإدارة	6	33.3
دورة فن التعامل مع الآخرين	1	5.6
صحافة وإعلام	1	5.6
دورات قيادية	1	5.6
المجموع	9	50.0
لا إجابة	9	50.0
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، ممن أجابوا، قد حصلوا على دورات في القيادة أو التطوير، بنسبة (33.3%)، بينما باقي المبحوثين موزعين على باقي الدورات.

جدول (26) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الترشح للمجلس التشريعي

نوع الترشح	العدد	النسبة المئوية
القائمة	10	55.6
الدوائر	8	44.4
المجموع	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية من المبحوثين اتجهوا نحو الترشح للمجلس التشريعي عن طريق (القائمة) بنسبة مقدارها (55.6) و (44.4) اتجهوا نحو (الدوائر).

جدول (27) توزيع أفراد عينة الدراسة درجة الدوام في جلسات المجلس التشريعي

الدوام في الجلسات	العدد	النسبة المئوية
أداوم دائماً	17	94.4
أداوم أحياناً	//	//
في السجن	1	5.6
المجموع	**18**	**100.0**

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة، ممن أجابوا، أعضاء المجلس التشريعي كانوا مداومين على حضور الجلسات وبما نسبته (94.4%) وما نسبته (5.6%) فلم يداوموا بسبب الاعتقال.

جدول (28) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العضوية في لجان المجلس التشريعي

العضوية (في لجان المجلس التشريعي)	العدد	النسبة المئوية
نعم، أشارك في عضوية اللجان	15	83.3
لا، لست في عضوية اللجان	3	16.7
المجموع	**18**	**100.0**

يلاحظ أن الغالبية العظمى من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة؛ هم أعضاء في لجان المجلس التشريعي وبما نسبته (83.3%)، وما نسبته (16.7%) فليسوا أعضاء في هذه اللجان.

جدول (29) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اللجنة المنتسب اليها النائب

اسم اللجنة	العدد	النسبة المئوية
التربية والتعليم	2	11.1
الشؤون المالية	2	11.1
السياسية	2	11.1
الرقابة	3	16.7
الحكم المحلي	2	11.1
لجنة القدس	2	11.1
لجنة القضايا الاجتماعية	1	5.6
الجدار والاستيطان	1	5.6
المجموع	15	83.3
لا إجابة	3	16.7
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن هناك حالة من التنوع بين المبحوثين في انتشارهم في (8) لجان، ما بين عضو واحد وعضوين في كل لجنة من اللجان في المجلس التشريعي.

جدول (30) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التقدم بأحد المشاريع للمجلس قبل الانقسام

التقدم بالمشاريع (قبل الانقسام)	العدد	النسبة المئوية
نعم، تقدمت بأحد المشاريع للمجلس قبل الانقسام	7	38.9
لا، لم أتقدم بأحد المشاريع للمجلس قبل الانقسام	9	50.0
المجموع	16	88.9
لا إجابة	2	11.1
المجموع العام	**18**	**100.0**

يلاحظ أن غالبية متواضعة من المبحوثين؛ أفراد عينة الدراسة؛ هم ممن لم يتقدموا بأي مشروع للمجلس قبل الانقسام(50.5%) بينما نسبة من تقدم بمشاريع كانت (38.9%).

5.1.4 أدوات الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات البحثية التالية: تمثلت أداة الدراسة التي استخدمها الباحث باستبيان بحثي، محكَّم من قبل مجموعة من الأكاديميين المتخصصين، أعد لغرض الدراسة وهي تبيان مدى إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية".

المقابلات المهيكلة: تم تصميم مجموعة من الأسئلة بهدف التعرف على مواقف أعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية يمكن الاستفادة منهم فيما يختص بموضوع الدراسة.

تحليل النصوص والمحتوى: قام الباحث بتحليل مجموعة من النصوص والبيانات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية مثل التقارير السنوية المختلفة.

6.1.4 طريقة تصميم الاستبيان

استعان الباحث بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث؛ لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك، تم عرض الاستبيان على المشرفين المعنيين في جامعة النجاح؛ للتحقق من صدقه، وقد أجرى الباحث التعديلات التي أشار إليها المحكمون، بحيث تكوَّن بصورته النهائية من (92) فقرة.

7.1.4 ثبات الأستبانة

تم فحص ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) بمجالاتها المختلفة حيث بلغت قيمة الثبات، في مجملها، (47.0%)

8.1.4 إجراءات الدراسة

- تم الاتصال مع لجنة المحكمين من المشرفين الأكاديميين في جامعة النجاح لآخذ آرائهم في مدى صلاحية أداة الدراسة، وبناءْ على إرشاداتهم وتوجيهاتهم فقد تم إلغاء بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى.

- تم تحديد مجتمع الدراسة؛ الذي شمل عينة عشوائية، غير طبقية، من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية بلغ عددها (18) عضواً.

- تم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه، وقام بجمع الاستبيانات، وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (18) استباناً.

- قام الباحث بتفريغ الاستجابات واستخراج النتائج بالاستعانة بالمعالجات الإحصائية.

9.1.4 متغيرات الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولا: المتغيرات المستقلة، وهي:

1) الجنس: اشتمل على مستويين: ذكر، أنثى

2) مكان السكن: اشتمل على ثلاثة مستويات: مدينة، مخيم، قرية

3) العمر: اشتمل على أربع مستويات: من 25-34، من 35-44، من 45-54، من 55 فما فوق

4) الدرجة العلمية: اشتمل على خمس مستويات: أقل من توجيهي، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير. دكتوراه

5) ذوي المؤهل الجامعي: اشتمل على مستويين: علوم إنسانية واجتماعية، علوم طبيعية

6) مجموع سنوات الاعتقال: ست مستويات: أقل من سنة، من سنة إلى أقل من 3، من3 إلى أقل من 5، من 5 إلى أقل من 8، من 8 إلى أقل من 12، أكثر من 12 سنة

7) مجموع سنوات الاعتقال بعد دخول التشريعي، اشتمل على ست مستويات: أقل من سنة، من سنة إلى أقل من 3، من3 إلى أقل من 5، من 5 إلى أقل من 8، من 8 إلى أقل من 12، أكثر من 12 سنة

8) الحالة الزوجية: اشتمل على أربعة مستويات: أعزب، متزوج، مطلق، أرمل

9) عدد الزوجات (لأكثر من واحدة) اشتمل على مستويين: 2- 3، أكثر من 3 زوجات

10) عدد الأولاد الذكور: اشتمل على ثماني مستويات: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8

11) عدد الأولاد الإناث: اشتمل على ست مستويات: 1، 2، 3، 4، 5، 6

12) العمل قبل دخولك المجلس التشريعي اشتمل على مستويين: موظف حكومي، قطاع خاص، أخرى

13) نوع العمل: اشتمل على سبع مستويات: مدرس، مدقق حسابات، طبيب، أستاذ جامعي، صحافة وإعلام،موظف،مدير جمعية،

14) ممارسة العمل المؤسسي قبل دخول المجلس التشريعي، اشتمل على مستويين: نعم مارست، لا لم أمارس

15) مكان ممارسة العمل المؤسسي، اشتمل على خمس مستويات: عضو هيئة إدارية لجمعية خيرية، عضو هيئة إدارية في نقابة متخصصة، عضو هيئة إدارية في نادي رياضي، أكثر من هيئة

16) إتقان اللغة الأجنبية: اشتمل على مستويين: أتقن، لا أتقن

17) اللغة المتقنة: اشتمل على أربع مستويات: الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، عبرية

18) دورات في الحاسوب، اشتمل على مستويين: حصلت على دورات، لم احصل

19) نوع الدورات: اشتمل على ثلاث مستويات، اشتمل على أربع مستويات: وورد، اكسل، انترنت، شامل

20) دورات في الإدارة أو القيادة أو التطوير، اشتمل على مستويين: حصلت على دورات، لم أحصل

21) نوع الدورات، اشتمل على أربع مستويات: في الإدارة، التعامل مع الآخرين، صحافة وإعلام قيادية

22) أساس ترشحك: اشتمل على مستويين: القائمة، الدوائر

23) الدوام على حضور الجلسات: اشتمل على ثلاث مستويات: أحضر دائماً، أحضر أحياناً، في السجن

24) العضوية في لجان المجلس التشريعي: اشتمل على مستويين: كنت عضواً في لجان المجلس، لم أكن عضواً

25) اسم اللجنة التي كنت عضواً فيها: اشتمل على ثماني مستويات: التربية والتعليم، المالية، السياسية، الرقابة، الحكم المحلي، القدس، الاجتماعية، الجدار والاستيطان

28) تقدمت بأحد المشاريع، القوانين للتشريعي إثناء الانقسام، اشتمل على مستويين: تقدمت، لم أتقدم

ثانيا: المتغيرات التابعة

وتمثل باستجابات أفراد العينة على مجالات الأداة.

10.1.4 المعالجات الإحصائية

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تـم بعـد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha).
- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.

11.1.4 تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واسـتخراج النتائج وفقا لطريقة ليكرت الرباعي.

جدول (31) مقياس طريقة ليكرت الرباعي

4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة

جدول (32) مقياس مفتاح التصحيح

المقياس	الرمز	مفتاح التصحيح	الاستجابة
موافق بشدة	4	4 – 3.28	مرتفعة جدا
موافق	3	3.27 – 2.52	مرتفعة
معارض	2	2.51– – 1.76	منخفضة
معارض بشدة	1	1.75 – 1	منخفضة جداً

2.4 نتائج الدراسة ومناقشتها

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفا للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن أجل تسهيل عمليـة تفسير النتائج، فقد اعتمد الباحث النسب المئوية:

1.2.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس

الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية"، ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجالات الدراسة، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الأول: قدرات وإمكانات النائب)

رقم	المجال الأول: قدرات وإمكانات النائب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الاستجابة
1	أعتبر أن دوري مرتبط بعمل وظيفي فقط	1.39	.778	34.7	منخفضة جداً
2	دوري يتمثل بدور نيابي، أمثل الجهة التي رشحتني والقاعدة التي انتخبتني	2.78	.943	69.5	مرتفعة
3	أشعر بالرضا من خلال أداء دوري خلال فترة عمل المجلس التشريعي	3.00	.767	75	مرتفعة
4	أشعر بالرضا من خلال أداء دوري بعد تعطل المجلس التشريعي	2.35	.996	58.7	منخفضة
5	قمت بتطوير قدراتي من خلال دورات تأهيلية متخصصة بالعمل النيابي	2.94	.574	73.5	مرتفعة
6	أعتقد أنني قمت بتنفيذ برنامجي الانتخابي من خلال عملي النيابي.	2.29	.686	57.2	منخفضة
7	تواصلت مع نواب عرب وأجانب لتحسين كفاءتي	2.75	.775	68.7	مرتفعة
8	شاركت بمؤتمرات ولقاءات تهتم بشؤون العمل البرلماني	2.81	.655	70.2	مرتفعة
9	تفاعلت مع تجارب النواب السابقين واستفدت منها	2.88	.485	72	مرتفعة
	المعدل العام	**2.57**	**0.79**	**64.2**	**مرتفعة**

يتضح، من نتائج الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أنه" أشعر بالرضى من خلال أداء دوري خلال فترة عمل المجلس التشريعي "، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3)، وهو مرتفع، ويبرز هذا؛ أن عضو المجلس التشريعي، من كتلة التغيير والإصلاح، وفي ظل ما أتيح له من التمكن من الأداء، هو راضٍ عما استطاع تقديمه بنسبة عالية، في حين حصلت الفقرة التي تنص على " أعتبر أن دوري مرتبطاً بعمل وظيفي فقط " على أدنى المتوسطات الحسابية، حيث بلغ متوسطهما الحسابي (1.39)، وهي منخفضة، مما يؤكد، وبناء على هذه الإجابة، أن نظرة أعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح، فيما يختص بطبيعة العمل، انه يهدف أساساً خدمة المواطنين والتعبير عنهم بأمانة وإخلاص، لا أن يكون أداء وظيفياً محدداً، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (2.57) أي ما يعادل (64.2%) وهي متوسط.

جدول (34) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الثاني: المعوقات الداخلية)

رقم	المجال الثاني: المعوقات الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الاستجابة
1	المعوقات التي اعترضتني كنائب هي معوقات ذاتية	1.28	.461	32	منخفضة جداً
2	المعوقات التي واجهتني كنائب هي معوقات خارجية(الاحتلال)	3.44	.616	86	مرتفعة جداً
3	تعرضت للاعتقال لدى قوات الاحتلال بعد فوزي في الانتخابات	3.44	.784	86	مرتفعة جداً
4	نجح الاحتلال في إبعادي عن ممارسة دوري كنائب	3.00	.840	75	مرتفعة
5	قمت بممارسة دوري كنائب وأنا داخل معتقلي	2.28	.575	57	منخفضة
6	قمنا بعقد لقاءات فيما بيننا في داخل المعتقل لتعزيز التواصل كنواب	2.61	.778	65.2	مرتفعة
7	لم يؤثر اعتقالي على دوري النيابي	1.47	.624	36.7	منخفضة جداً
8	قمت بمتابعة كافة القضايا والمستجدات من داخل المعتقل وتصدير رأيي وموقفي حولها	2.12	.781	53	منخفضة
9	خرجت بقرارات حول قضايا مختلفة داخل معتقلي	2.62	.885	65.5	مرتفعة
10	قمت وزملائي بتقديم مبادرات خارج المعتقل لتفعيل قضيتنا كنواب	2.94	.802	73.5	مرتفعة
11	كان هناك مصلحة لدى السلطة من وراء تغييبنا خلف قضبان السجن	3.44	.511	86	مرتفعة جداً
12	السلطة عملت على تفعيل قضيتنا كنواب معتقلين وسعت للإفراج عنا	1.17	.383	29.2	منخفضة جداً
13	بعد خروجي من السجن مارست دوري كنائب من خلال اللجان	1.88	1.054	47	منخفضة

رقم	المجال الثاني: المعوقات الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الاستجابة
14	السلطة مارست دور في تغييبنا كنواب وعدم دعوتنا للمناسبات الرسمية والشعبية والدينية	3.39	.979	84.7	مرتفعة جداً
15	قامت السلطة في الضفة بتهميش دوري كنائب	3.56	.984	89	مرتفعة جداً
16	قامت الأجهزة الأمنية بالحد من حركتي كنائب ووضع العراقيل أمامي بشكل مباشر	3.22	1.003	80.5	مرتفعة
17	قامت الأجهزة الأمنية بإعاقة عملي بالضغط على الموظفين التابعين لمكتبي(وذلك بالملاحقة والاستدعاء والاعتقالات المتكررة)	3.50	.857	84.5	مرتفعة جداً
18	أقوم بالتواصل مع زملائي النواب في كتلتي البرلمانية(التغيير والإصلاح) بشكل دوري لمتابعة كافة المستجدات	3.00	.707	75	مرتفعة
19	أقوم بالتواصل والتنسيق مع زملائي النواب من الكتل البرلمانية الأخرى حول كافة المستجدات	2.35	.493	58.7	مرتفعة جداً
20	قمت بالتواصل مع حكومة الضفة (د.سلام فياض) فيما يتعلق بدوري كنائب	2.06	1.056	51.5	منخفضة
21	رفضت السلطة في الضفة التعامل معنا كنواب	3.00	.767	75	مرتفعة
22	منعتنا السلطة حتى من الدخول إلى مكاتبنا وممارسة دورنا	2.76	.831	69	مرتفعة
23	تقاضينا رواتبنا كنواب بشكل كامل غير منقوص	3.24	.664	81	مرتفعة
24	مارست عملا خاصا وأنا نائب حصلت منه على دخل مادي	1.39	.698	34.7	منخفضة جداً
25	قمت باستئجار مكتب في محافظتي لممارسة دوري كنائب وللتواصل مع الناس لمتابعة مشاكلهم	3.67	.594	91.6	مرتفعة جداً
	المعدل العام	**2.67**	**0.749**	**66.7**	**مرتفعة**

يتضح، من نتائج الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أنه" **قمت باستئجار مكتب في محافظتي لممارسة دوري كنائب وللتواصل مع الناس لمتابعة مشاكلهم** "، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.67)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هـذا؛ أن عضو المجلس التشريعي، من كتلة التغيير والإصلاح، وفي ظل ما أتيح له من إمكانية استئجار مكتب ليجعل منه مقراً لتوثيق الروابط مع الناس بشكل مباشر، ولتسهيل أمر المقابلات عليـه، وهذه محاولة متقدمة من أجل السيطرة على **المعوقات الداخلية**، في حين حصلت الفقـرة التـي تنص على أن " **السلطة عملت على تفعيل قضيتنا كنواب معتقلين وسعت للإفراج عنا** " علـى أدنى المتوسطات الحسابية، حيث بلغ متوسطهما الحسابي (1.17)، وهي منخفضة، مما يؤكـد، وبناء على هذه الإجابة، أن هناك قصوراً يطال السلطة، بحسب الإجابات، في الإعراض عـن دعم النواب الأسرى وبذل الجهود للإفراج عنهم، وكما يلاحظ من خلال الجـدول السـابق أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (2.67)أي ما يعادل (66.7%) وهي متوسط.

إلا أنه، ومن خلال استقراء الفقرات المختلفة لهذا المجال(المعوقات الداخلية)؛ أن أبـرز هذه المعوقات تتعلق، بحسب رأي المبحوثين، أفراد عينة الدراسة، بمحاولات ثني النواب مـن كتلة الإصلاح والتغيير، عن أداء مهامهم، بأشكال مختلفة، كالاعتقال، والمضايقات والإعاقة عن أداء المهام.

جدول (35) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الثالث: المنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي)

رقم	المجال الثالث: المنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	الاستجابة
1	العمل النيابي الفلسطيني ذات صبغة عالمية أصبح	2.35	.862	58.7	منخفضة
2	قمت بالتواصل والتنسيق مع زملائي في كتلة التغيير والإصلاح حول جميع القضايا والمستجدات	3.12	.485	79	مرتفعة
3	قمت بتصدير موقفي من كافة الأحداث السياسية المختلفة	2.94	.725	73.5	مرتفعة
4	قمت بتنفيذ برنامجي الانتخابي	2.06	.429	51.5	منخفضة
5	تقدمت بمبادرات حول المواضيع المهمة والحساسة مثل المصالحة والانقسام	3.06	.827	76.5	مرتفعة
6	قمت بالتواصل مع الناس من خلال المناسبات المختلفة (أفراح، وأحزان، وإصلاح)	3.67	.485	91.7	مرتفعة جداً
7	أعتقد أنه تم ترسيخ وجود العمل النيابي الفلسطيني وفرضه على أرض الواقع أمام الكيان الصهيوني	2.06	1.056	51.5	منخفضة
8	تم تعريف الإنسان الفلسطيني وزيادة قناعاته بالعمل النيابي والأداء المتميز لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح	2.24	.752	56	منخفضة
9	قمت بفرض عملي كنائب رغم كل التحديات	2.65	.786	66.2	مرتفعة
10	كان لي دور كبير في مواجهة الاعتقال السياسي	3.18	.636	79.5	مرتفعة
11	تم ترسيخ العمل النيابي الفلسطيني أمام الدوائر المختصة في السلطة الفلسطينية	1.88	.928	47	منخفضة
12	قمت بواجبي كنائب في حل الإشكالات التي ترتبت خلال تعامل الأجهزة مع الناس	2.72	.669	68	مرتفعة
	المعدل العام	**2.66**	**0.720**	**66.5**	**مرتفعة**

يتضح، من نتائج الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على " قمت بالتواصل مع النـــاس من خلال المناسبات المختلفة (أفراح، وأحزان، وإصلاح) "، قد حازت على أعلى المتوســطات الحسابية؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.67)، وهو مرتفع جداً، ويبرز هذا؛ أن عضو المجلس التشريعي، من كتلة التغيير والإصلاح، وفي ظل ما أتيح له من إمكانية التواصل الاجتماعي في المناسبات، ليجعل هناك أداء للواجب أولاً، ولتوثيق الروابط مع الناس، بشكل مباشــر، إضــافة هامة للمنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي. في حين حصلت الفقرة التي تنص علــى أن " تم ترسيخ العمل النيابي الفلسطيني أمام الدوائر المختصة في السلطة " على أدنــى المتوســطات الحسابية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (1.88)، وهي منخفضة، مما يؤكد، وبنــاء علــى هــذه الإجابة، أن فكرة العمل والتأثير النيابي، لا تجد لها صدى في دوائــر الاختصــاص، بحســب الإجابات، هو عائق أمام تحقق منجزات العمل النيابي، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط العام لاستجابات المبحوثين قد بلغت (2.66)أي ما يعادل (66.7%) وهو متوسط.

إلا أنه، ومن خلال استقراء الفقرات المختلفة لهذا المجال(المنجزات المتحققة من خــلال العمل النيابي) أن المنجزات متعددة، في تحقق فكرة العمل النيابي وترســيخها، كفكــرة، علــى أرض الواقع في فلسطين، واستيعاب الناس لمفهومه، والتوصل إلى هذا المدى الجيــد، بــرغم المعيقات.

جدول (36) نسبة الرضا حول "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية" (المجال الرابع: رأي النواب من قائمة الإصلاح والتغيير حول المصالحة وحكومة التوافق)

رقم	المجال الرابع: رأيي حول المصالحة وحكومة التوافق	نعم	لا	نسبة الاستجابة%	الاستجابة
1	هل أنت مع إنجاح جهود المصالحة.	18	//	100	مرتفعة جداً
2	هل كان كان لك دور في إنجاح جهود المصالحة:	15	2	83.3	مرتفعة
3	هل شاركت في المشاورات التي أجريت في عملية التوافق بين فتح وحماس.	11	7	61.1	متوسطة
4	هل أنت راض عن تشكيل حكومة التوافق.	5	13	27.7	ضعيفة
5	هل شاركت في تسمية أو اقتراح بعض من وزراء حكومة التوافق:	7	13	38.8	ضعيفة
6	هل تتوقع استمرار ونجاح حكومة التوافق.	3	15	16.6	ضعيفة
7	هل تتوقع أن يعود المجلس التشريعي لعمله كاملا بعد المصالحة	1	17	5.5	ضعيفة
8	هل تتوقع أن تعرض حكومة التوافق على المجلس التشريعي.	//	18	0	معدومة
9	ماذا سيكون موقفك في حال انعقد المجلس التشريعي وعرضت عليه حكومة التوافق.	6	8	33.3	ضعيفة
10	هل تتوقع أن يتم معالجة كافة ملفات المصالحة بالتوازي خلال الفترة المحددة في اتفاق الشاطئ.	0	18	0	معدومة
	المعدل العام	**66**	**111**	**36.6**	**ضعيفة**

يتضح، من نتائج الجدول السابق أن هناك دعماً مطلقاً لإنجاح جهود المصالحة بنسبة (100%) من المبحوثين، أفراد عينة الدراسة من نواب المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، وتجلى ذلك من إجماع الرأي حول الإجابة عن الفقرة التي تنص على " هل أنت مع

إنجاح جهود المصالحة، ويبرز هذا؛ أن هناك دعماً هائلاً لإنجاح جهود المصالحة الفلسطينية، يقابله، وللأسف، تشاؤماً تاماً من إمكانية إنجاز المصالحة، وتمثل ذلك بالإجابة عن الفقرة التي تنص" هل تتوقع أن يتم معالجة كافة ملفات المصالحة بالتوازي خلال الفترة المحددة في اتفاق الشاطئ." وكانت الإجابة سلبية بنسبة 100%، وهذا يعكس، بناء على هذه النتيجة، أن هناك شكاً يصل إلى درجة اليأس التام من إنجاز برنامج جهود المصالحة الفلسطينية، وأيضاً، فقد حازت الفقرة التي تنص" هل تتوقع أن يعود المجلس التشريعي لعمله كاملا بعد المصالحة " **على** ما نسبته (5.5%)، وهي نسبة متواضعة جداً.

من الجدير بالملاحظة أنه، ومن خلال استقراء الفقرات المختلفة لهذا المجال**(رأي النائب حول المصالحة وحكومة التوافق)** أن هناك دعماً مطلقاً لإنجاح جهود المصالحة، وحكومة التوافق جزء من هذه الجهود، بينما هناك إحباط كبير في أن تتم الإجراءات الموصلة للمصالحة حسب ما هو مقرر لها، بحسب نتائج عينة الدراسة.

جدول (37) النسب المئوية لاستجابة المبحوثين، أفراد عينة الدراسة من نواب المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، لاستمارة الدراسة حول ("إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية") لكافة الفقرات.

الفقرة	%
أولا: قدرات وإمكانات النائب	64.2
ثانيا: المعوقات الداخلية	66.7
ثالثا: المنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي	66.5
رابعا: الرأي حول المصالحة وحكومة التوافق	36.6
المجال الكلي	**58.5**

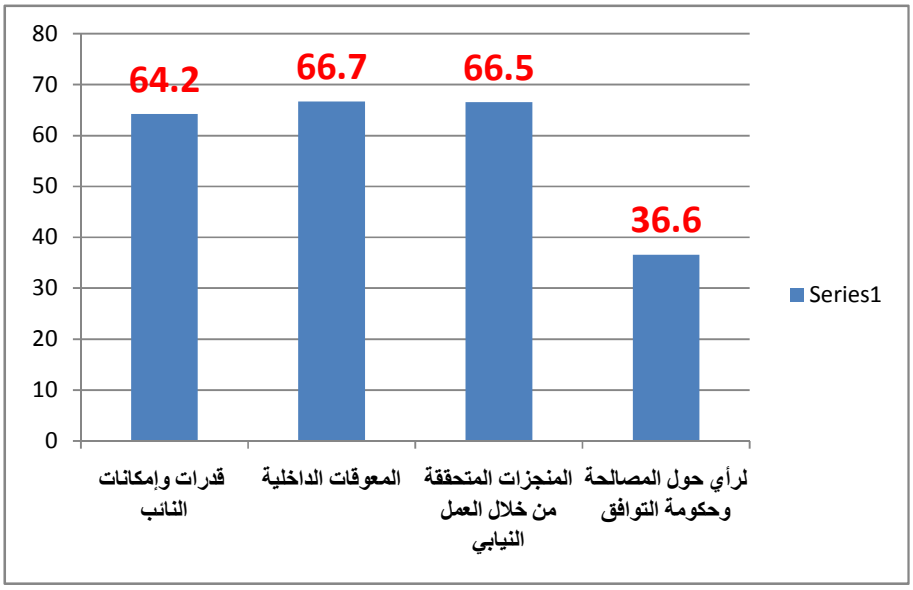

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم 5.4، أن المجال الثاني؛ الذي ينص على "المعوقات الداخلية" قد حازت على أعلى النسب المئوية، حيث بلغت نسبتها (66.7) وهو متوسط، وهذا يعكس رأي المبحوثين، كما تم الإشارة إليه، أن هناك معوقات جدية، تعوق عمل النواب، في حين حصلت الفقرة الثانية، والتي تنص على: "الرأي حول المصالحة وحكومة التوافق" على أدنى النسب المئوية، إذ بلغت (36.6%) وهي منخفضة، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان الن النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين قد بلغت (58.5).

2.2.4 رأي النواب من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية حول المرشح القادم

جدول (38) صفات المرشح القادم من حيث العمر

الاختيارات		العدد	%
1	34-25	5	27.8
2	44-35	5	27.8
3	54-45	7	38.9
4	55 فما فوق	//	//
المجموع		17	94.4
لا إجابة		1	5.6
المجموع العام		**18**	**100.0**

يتبين، من خلال الجدول السابق أن الأعمار ما بين(35-54) هي الأفضل في صـــفات المرشح المفضل للمجلس التشريعي القادم من حيث العمر، بحسب رأي عينة الدراسة.

جدول (39): صفات المرشح القادم من حيث الشهادة العلمية

	الاختيارات	العدد	%
1	توجيهي فأعلى	//	//
2	دبلوم فأعلى	1	5.6
3	بكالوريوس فأعلى	15	83.3
4	ماجستير فأعلى	1	5.6
5	دكتوراه	1	5.6
	المجموع	**18**	**100.0**

يتبين، من خلال الجدول السابق أن الشهادة العلمية من (بكـــالوريوس فـــأعلى) هـــي الأفضل في صفات المرشح المفضل للمجلس التشريعي القادم من حيث الشهادة العلمية، بحســـب رأي عينة الدراسة.

جدول (40) صفات المرشح القادم من حيث التخصص

	الاختيارات	العدد	%
1	العلوم الاجتماعية والإنسانية	//	//
2	العلوم الطبيعية	11	61.1
	لا إجابة	7	38.9
	المجموع	**18**	**100.0**

يتبين، من خلال الجدول السابق أن ذوي التخصص في (العلوم الطبيعية) هم الأفضل في صفات المرشح المفضل للمجلس التشريعي القادم.

جدول (41): صفات المرشح القادم من حيث نوع التخصص

الاختيارات		العدد	%
1	العلوم السياسية والقانون	3	16.7
2	القانون أو علم الاجتماع	1	5.6
3	القانون	1	5.6
4	القانون أو الاقتصاد والإدارة	4	22.2
5	الإدارة	1	5.6
المجموع		10	55.6
لا إجابة		8	44.4
المجموع العام		18	100.0

يتبين، من خلال الجدول السابق أن التخصصين في (الاقتصاد والقانون) هم الأفضل في صفات المرشح المفضل للمجلس التشريعي القادم.

جدول (42): أن يكون نائبا سابقا في المجلس التشريعي

الاختيارات		العدد	%
1	غير موافق	2	11.1
2	محايد	2	11.1
3	موافق	13	72.2
المجموع		17	94.4
لا إجابة		1	5.6
المجموع العام		18	100.0

يتبين، من خلال الجدول السابق أن ذوي الخبرة من (النواب السابقين) هو الخيار الأفضل في صفات المرشح المفضل للمجلس التشريعي القادم.

جدول (43): مدى نسبة تمثيل الشباب من سن 25 سنة – 40 سنة

الاختيارات		العدد	%
1	%25	12	66.7
2	%50	6	33.3
3	%75	//	//
4	%100	//	//
المجموع		**18**	**100**

يتبين، من خلال الجدول السابق أن النسبة المناسبة لتمثيل الشباب (25%) من إجمالي أعضاء المجلس التشريعي المقبل هي الأفضل في صفات المرشحين المفضلين للمجلس التشريعي القادم.

جدول (44): أفضل أن يكون تمثيل النساء في المجلس بنسبة

الاختيارات		العدد	%
1	من 1– 5	11	61.1
2	10–1	//	//
3	15–1	//	//
4	غير مهم	7	38.9
	أفضل أن لا يكون نساء	//	//
المجموع		**18**	**100**

يتبين، من خلال الجدول السابق أن تمثيل النساء (بنسبة 1–5) يتبين، من خلال الجدول السابق أن النسبة المناسبة لتمثيل النساء (1–5) من إجمالي أعضاء المجلس التشريعي المقبل هي الأفضل في صفات المرشحين المفضلين للمجلس التشريعي القادم.

خلاصة رأي النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول صفات المرشحين المقبلين للمجلس التشريعي القادم:

العمر: يما يختص بصفات المرشح القادم، برأي عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول المرشح القادم، بالنسبة للعمر الأنسب للمرشح، فهو يتراوح ما

بين(35–54) وهي ما بين سن النضوج والخبرة، مع عدم التأييد لمن هم أكبر 55 سنة، وذلك لأن العمل النيابي يلزمه التحرك والتواصل المباشر مع الجماهير، وقد يرهق هذا من هم أكبر سناً.

الشهادة العلمية: اتجه رأي عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول المرشح القادم فيما يختص بالشهادة العلمية الأنسب للمرشح، فقد اتجه نحو اختيار(البكالوريوس فأعلى)، وهذا طبيعي، لأن عضو المجلس التشريعي يلزمه خبرة النظر ومناقشة أمور ذات أبعاد سياسية، اقتصادية، واجتماعية، مما يفضل في صفات المرشح، أن يكون حاملاً لشهادة البكالوريوس، على الأقل.

التخصص الأنسب: اتجه رأي عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية فيما يختص بالتخصص الأفضل للمرشح القادم، هو (العلوم الطبيعية) في تخصص المرشح المفضل.

نوع التخصص: اتجه رأي عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول نوع تخصص المرشح القادم فقد تم اختيار (القانون أو الاقتصاد والإدارة) لأهمية الإلمام القانوني، ذلك لأن جل عمل عضو المجلس التشريعي في القوانين والنظر في مشاريع القوانين، وتلمسها وتبيان مدى موائمتها ومصالح الناس.

العضوية السابقة: اتجه رأي عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول المرشح القادم، أنه من الأفضل أن يكون ذا خبرة بشؤون المجلس التشريعي، بأن يكون المرشح المفضل للمجلس القادم؛ عضواً سابقاً فيه، لا يهدر من وقت مدة المجلس في الدراسة والإلمام.

تمثيل الشباب: اتجه رأي غالبية من عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغيير في الضفة الغربية حول تمثيل الشباب في المجلس القادم، أن لا يزيد تمثيلهم عن (25%)،

كمرشحين مفضلين للمجلس القادم، لأن الأصل في تمثيل الشباب، الإعـــداد للمســـتقبل وتنميـــة الخبرات، والنهوض بالمشاريع التي تمس حياة الناس وخاصة؛ قطاع الشباب.

تمثيل النساء: اتجه رأي غالبية من عينة الدراسة من النواب من كتلة الإصلاح والتغييـــر فـــي الضفة الغربية حول نسبة تمثيل النساء، وذلك بما نسبته (1-5) أي 20% مـــن إجمـــالي عـــدد أعضاء المجلس التشريعي.

الفصل الخامس

نتائج المقابلات

الفصل الخامس

نتائج المقابلات

1.5 الإشكاليات التي واجهت النائب في كتلة التغيير والإصلاح

قام الباحث بتحليل المقابلات التي أجراها مع عينة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، ومناقشتها وخرج بنتائج فعلية استقاها من فحوى المقابلات، وتبين له أن النائب عن منطقة رام الله فضل حمدان حصر أبرز هذه الإشكاليات في أربعة محاور تمثلت في:

1- الانشقاق السياسي

2- الاعتقالات

3- تعطيل عمل المجلس التشريعي

4- الحصار السياسي والأمني.[1]

رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك يعتبر أن الأمر كله يتعلق بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية التي لم يرد لها بعوامل خارجية وداخلية ان تنضج الى نهايتها وبالتالي كان التكالب منذ اليوم الأول لنجاح كتلة التغير والإصلاح ضد هذه الكتلة وضد قيامها في خدمة الشعب الفلسطيني وبالتالي كانت العوامل الخارجية متمثلة في التكالب العالمي وما سمي بالرباعية الدولية وشروطها ، ثم التكالب الإقليمي الذي أيضا لم يريد لهذه التجربة أن تنضج ولم يرد للتجربة الديمقراطية أن تنضج، وثالثها العامل المحلي الذي لم يتعاون مع أطراف بالذات الفئات العلمانية لم تتعاون مع الجهات الإسلامية دفاعا عن الديمقراطية الفلسطينية، وصدها للهجمات إن كانت داخلية أم خارجية في مواجهة هذه التجربة الرائدة التي كان من الأصل أن يدافع عنها بحيث تنضج التجربة.[2]

---

[1] فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رام الله، 2015/6/4م

[2] عزيز دويك، **مقابلة شخصية**، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، عن كتلة التغيير والإصلاح، الخليل، 2015/10/11م

أما الدكتور ناصر الشاعر نائب رئيس الوزراء في الحكومة العاشرة ووزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الحادية عشرة اعتبر أن أكبر إشكالية هي عدم منح النائب فرصة العمل وإثبات نفسه على مستويين:

المستوى الأول: الفلسطيني الداخلي

أ. فلم يكن هناك رغبة في إنجاح النواب المنتخبين من كتلة التغيير و الإصلاح، ومن ثم تعطيل المجلس التشريعي التابع لها وذلك من اللحظة الأولى لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية، مما أدى إلى إحباط العمل البرلماني، وإضاعة الوقت في الجدل الداخلي حول الصلاحيات، ثم المناكفات التي حصلت في داخل أروقة البرلمان، والتي بدورها أعاقتهم عن أداء دورهم الرقابي والتشريعي.

ب. يبدو أن البعض كان لديه قرار بعدم التعاطي مع النواب ومقاطعتهم، واستمرت فترة طويلة، مما أدى إلى ظهور الفوضى الخلاقة من قبل تنظيم حركة فتح والفلتان لإعاقة دور النائب واستدعى الأمر تدخلي شخصيا مع بعض الإخوة المخلصين من حركة فتح لحل العديد من الإشكاليات.

المستوى الثاني: الاحتلال

الذي مارس العديد من الإعاقات والإجراءات على النواب و كثرة الاعتقالات والتي لا زال النائب يعاني منها حتى اللحظة.[1]

أما النائب فتحي القرعاوي فقد تحدث بمرارة عن دور الاحتلال في إعاقة النائب، والذي قام باعتقالي ثماني سنوات إلى الآن، شملت معظم الفترة البرلمانية التي تم انتخابي خلالها حيث قضيتها في السجن عندهم "الإسرائيليين". وتحدث أيضا ان هناك معوقات دولية خارجية و

[1] ناصر الدين الشاعر، **مقابلة شخصية**، نائب رئيس وزراء الحكومة العاشرة ووزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الحادية عشرة، نابلس، في المنزل، 2015/6/4م.

إقليمية لا يروق لها أن يكون برلمان السلطة الفلسطينية والذي تأسس عبر اتفاق دولي، أن ترى أمثال الاتجاه الإسلامي يقومون بواجبهم من خلاله. مما دعاها لرفض نتائج الانتخابات.

وأما المعوقات الداخلية من قبل السلطة نفسها والمفترض أن تكون راعية للمجلس التشريعي الفلسطيني فقامت بعدة إجراءات بحق مجمل النواب، تمثلت بما يلي:

1- معظم النواب تم اعتقال أبنائهم في فترات متفاوتة، واقتحام بيوتهم كما حصل معي ومع النائب زيدان والنائب أبو جحيشة وغيرهم.

2- بعض النواب قد تم مراقبة مكتبه وهناك نواب قد تم تخويف من يأتي إلى مكاتبهم، ولذلك طوال الوقت كانت مكاتب النواب لا يدخلها الناس، ويتم استدعاء المراجعين فانعكس ذلك على ضعف تواصل الناس مع النواب تواصل الناس مع النواب.

3- ثم الأخطر من ذلك اتبعت السلطة ما يسمى بسياسة تجفيف المنابع وإخافة الناس من التعامل مع النواب فمثلا النائب الرمحي تم اقتحام المكان الذي يجري فيه مكالمة تلفزيونية على الهواء وتم احتجازه لبعض الوقت، ومثل ذلك تعرض له عدد كبير من النواب، مما كان له الأثر الواضح في إعاقة عمل النواب في الساحة الفلسطينية.[1]

أما إجابة الوزير والنائب عبد الرحمن زيدان فكانت مطولة في هذا الموضوع، وكانت في نفس السياق إلا أنه أضاف إشكالية غير مباشرة والمتمثلة في عدم استيعاب كثير من أبناء شعبنا لدور النائب أو النواب عندما تسنح الفرصة لتداول السلطة. وهناك عدم إدراك أيضا لدور النواب في ظل الاحتلال، وهناك عدم إدراك لدور النواب في ظل كثير من الضغوط الخارجية والابتزاز الوطني، وكثير من الناس للحقيقة يتوقع من النواب عمل المستحيلات، فكيف يتم ذلك ونحن تحت عقوبات ومقاطعة وشروط دولية منذ اليوم الأول، ونحن أيضا نواجه حالة عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات من قبل فتح التي صدمت بهذه النتائج وتنكرت لها، فقاموا بكل الإجراءات من أجل إثبات فشلنا أو من اجل إفشالنا منذ اليوم الأول، وأهمها ما كان على

[1] فتحي قرعاوي، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، طولكرم، المنزل، تاريخ المقابلة: 2015/6/5م

المستوى الداخلي واستغلال فترة أداء الحكومة اليمين الدستورية واستلامنا للمجلس التشـــريعي، حيث انعكس هذا الأمر على كل الجهود الحثيثة التي بذلتها فتح، واستغلال فترة أداء الحكومـــة اليمين الدستورية واستلامنا كمجلس تشريعي من خلال:

1- سحب الصلاحيات التي يمكن أن تستلمها أنت و تحويلها إلى الرئاســـة و هـــذا اســـتمرار السيطرة.

2- الاعتراض على أي فكرة تطرح في المجلس التشريعي تتعارض مع توجهات فتح

3- إغراق الوزارات بموظفين سواء الجانب العسكري أو المدني وصلوا إلى 29000 موظف خلال ثلاث شهور شملت أيضا تعيين مدراء عامون ووكلاء مساعدون رغم وقف التعيينات بمرسوم رئاسي.

4- تحويل بعض المؤسسات التي هي هيئات حكومية غير تابعة أو غير وزارية و تحويلها إلى الرئاسة

إضافة إلى ذلك قاموا بأعمال انتقامية مباشرة أهمها:

1- الهجوم على المجلس التشريعي مما عطل الجلسات

2- تهجموا على النواب، حاولوا أكثر من مرة ان يفرضوا أجندات معينة،

3- محاولة الهجوم على مجلس الوزراء أكثر من مرة، تدمير المقر، ومحاولة إحراق المجلـــس التشريعي، كلها محاولات عنيفة، أيضا إطلاق النار في مكاتب المجلس التشريعي، إطـــلاق النار في مجلس الوزراء دون حصانة لأي وزير أو نائب ولا يوجد حراسة ولا يوجـــد أي نوع من الحماية للوزير مقابل ذلك.

4- الدكتور سمير أبو عيشة كوزير، وزير تخطيط و وزير مالية هدد بالقتل، المهندس وصفي كبها، أطلقت النار على سيارته و أحرقت سيارته وأطلقت النار عليه في طوباس و أحرقت سيارة تم الاعتداء و تكسير سيارته في جنين.

5- وخطف النائب خليل الربعي وتم ضرب النائب الدكتور سمير القاضي تم ضربه وإسقاطه أرضا يعني و أيضا تم التهجم على باقي النواب ويعني لولا عناية رب العالمين سبحانه وتعالى تم إخراجهم من المكان.

6- لوحقنا كوزراء و لوحقت سياراتنا بسرعة هائلة وتم إطلاق النار على سياراتنا عن بعد للتخويف.

7- الاعتداء على مكاتب النواب حيث أحرقت مكاتب النواب في جنين و سلفيت و الخليل و رام الله، و تم تحطيم مكاتب النواب في نابلس و طولكرم أيضا، و تم اقتحام منزلي واعتقالي من قبل الأجهزة الأمنية وتفتيش و مصادرة ما في داخل المنزل من مواد مكتوبة أو مطبوعة أو الكترونية إضافة إلى الأجهزة وما إلى ذلك وحتى الآن أنا لم استرد هذه المواد منذ أربع سنوات[1].

أما النائب أنور زبون فقد توج هذه الإشكاليات والتحديات الداخلية والخارجية في عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات مع أنهم اعتبروها نزيهة وشفافة، إلا أنهم قاموا بالفوضى الخلاقة والتي أعلنتها كونداليزارايز (وزيرة خارجية أمريكا) وقامت بها حركة فتح حيث أعطى رئيسها (رئيس السلطة) أبو مازن فترة 3 شهور ومددها إلى 6 شهور لإسقاط الحكومة التي شكلتها كتلة التغيير والإصلاح، رغم أن محاولاتهم باءت بالفشل، والمشكلة الأهم عندهم هو مفهوم استيعاب الآخر فالقضية ليست نتائج انتخابات، إنما القضية هي عدم تقبل الآخر وعدم استيعاب الآخر،فنحن في الضفة وما يجري لأبناء الحركة الإسلامية من ملاحقة واعتقالات يؤكد ذلك، لاحظ آخر انتخابات حصلت في جامعة البوليتكنك (الخليل) وجامعة بيرزيت (رام الله) والنتائج والفوز الكبير الذي حققته الكتلة الإسلامية (بالرغم من كل الملاحقات والمضايقات والاعتقالات)، ماذا كانت النتيجة؟ صدر قرارا رئاسيا بوقف جميع الانتخابات في جامعات الضفة، لماذا؟ لأنهم لا يستوعبون الآخر.[2]

---

[1] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] أنور زبون، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الدكتور حسن خريشي اعتبر أن الإشكالية بدأت مع بداية الانتخابات بالدرجة الأولى أن الناس لم تكن تتوقع النتيجة، كان هناك توافق على إجراء الانتخابات من الجميع، الأمريكان دفعوا أموال والأوروبيين دفعوا للسلطة الفلسطينية، والكل كانوا متفقين على أن يعملوا على تدجين حركة حماس، لتصبح جزء من النظام السياسي الفلسطيني تحت شعار سلطة واحدة وسلاح واحد، فوجئوا بنتائج الانتخابات وبالتالي هم حاولوا أن لا يعترفوا بشرعية هذه النتائج رغم أن كل الناس أقروا بشرعيتها لأنها كانت ديمقراطية نزيهة وشفافه..الخ، وبالتالي:

1- الذي فاز لم يستلم والذي خسر لم يسلم هذا الجانب الأول.

2- المجتمع الدولي تعامل برفض لنتائج الانتخابات وبدأ بحصار مالي واقتصادي وعزل سياسي.

3- والنائب الفلسطيني نائب جديد، هذا النائب صاحب تجربة جديدة جدا لم يكن جزءا منها في السابق وهو ملتزم بإطار سياسي و الإطار السياسي هو الذي يجدد وجهة النائب

4- أنا أعتقد أن هناك حالة عدم إتاحة الفرصة لأن يشارك في الحياة السياسية البرلمانية الفلسطينية كما قلنا هي العائق الأول و الأخير لها.

5- للأسف هناك عملية استقطاب حاد داخل المجلس التشريعي بين القطبين الأكبر حماس وفتح، وبالتالي نواب حركة حماس كانوا محكومين للقرار السياسي للحركة السياسية وليس بقرارهم الشخصي أو الفردي، يذهبوا إلى حيث يشاءوا سواء بالحديث أو بالتصويت، أو بكل القضايا النيابية الأخرى.[1]

النائب رياض رداد يرى أن أبرز الإشكالات تمثلت بالتالي:

1) غياب الديمقراطية الحقيقية في العمل البرلماني.

[1] حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، نائب مستقل (كتلة التغيير والمستقلين)، طولكرم، المكتب، بتاريخ: 2015/6/7م

2) إعاقة الاحتلال و المتمثلة في عدم انتظام العمل البرلماني سواء كان بالاعتقال أو بالتضييق داخل الضفة في حرية عقد الجلسات و التنقلات منع المشاركات الخارجية خارج فلسطين للتواصل مع برلمانات العالم

3) إشكاليات تتمثل في غياب الرؤية الحقيقية التشريعية المتكاملة بسبب الواقع الفلسطيني المضطرب فليس هناك رؤية متكاملة في سن التشريعات الشاملة لكل مناحي الحياة.

حتى و إن وجدت الرؤية فهناك جوانب مؤثرة في سن التشريعات لا يمكن تنفيذها بسبب الارتباط مع الاحتلال من خلال الاتفاقيات المبرمة كالاتفاقيات الأمنية و الاقتصادية و السياسية[1].

فيما اعتبرت الدكتورة سهام ثابت أن فتح ليس لها علاقة بالممارسات التي حصلت مع نواب كتلة التغيير والإصلاح، وأن الممارسات التي قامت بها بعض الأجهزة من تجاوزات لا يمكن إلصاقها بحركة فتح، وأن هناك فصل بين الأجهزة الأمنية وفتح وأن من يقول ذلك هم حرين، تقول: "فتح شو خصها الأجهزة الأمنية ما ردت عليهم(تقصد الحكومة والنواب)، وإذا بدك تشتغل سياسة يجب أن تكون حريص، وما بجوز إطلاق مثل هذه الاتهامات، و أن يطلقوها هكذا، وأن من يقول بمثل هذا الكلام لا يفهم سياسة.

فيما علق الوزير وصفي كبها على كلام د سهام عن كتلة فتح بقوله: هذا كلام مجافي للحقيقة، فنقابة الوظيفة العمومية قد تم استخدامها في إفشال عمل المجلس، كما أن المسيرات التي خرجت في رام الله، كانت مدفوعة من التنظيم، والبيانات التي صدرت عن التنظيم وعن كتائب شهداء الأقصى أكبر دليل على ذلك، وهذا لا ينفي دور الأجهزة الأمنية، التي هي أجهزة فتح، وموظفيها وعناصرها من كوادر حركة فتح، فالنائب ثابت لا يمكن لها أن تغطي شمس الحقيقة بغربال التهرب من جرائم فتح في الساحة الفلسطينية والاستماتة في إفشال التغيير والإصلاح. فالذين حاولوا إغلاق التشريعي هم في غالبيتهم من تنظيم فتح وعناصر الأجهزة

[1] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والمستقلين، طولكرم، البيت بتاريخ 2015/9/16م

الأمنية وحيث لا فرق بينهم، فهم في انتماءاتهم يتبعون فتح ويأتمرون بأوامرها وينفذون تعليماتها.

وأضاف الوزير كبها بقوله: " أنه لا شك أن حجم المؤامرة التي تعرضت لها كتلة التغيير والإصلاح لم تقتصر على الصعيد المحلي وإنما واجهت مؤامرات إقليمية ودولية، جميعها تهدف إلى الالتفاف على التجربة الديمقراطية الفلسطينية الوليدة وإجهاضها، وتجاهل خيار الشعب الفلسطيني الذي دفع بالتغيير والإصلاح وبأغلبية ساحقة إلى قبة المجلس التشريعي، حيث لا يُراد لهذه التجربة النجاح وعليه فقد وضعت العصي في دواليب المجلس التشريعي والحكومة العاشرة التي حظيت بثقة المجلس التشريعي، من خلال رزمة من المراسيم الرئاسية التي جردت الحكومة من وسائل وأدوات العمل والنجاح وقيدت صلاحياتها حيث لم يكن هناك سلطة حقيقية على الكثير من المؤسسات الفلسطينية ومنها الأمنية التي ارتبطت من خلال مدير عام الأجهزة الأمنية المرتبط مباشرة بالرئاسة، وحتى القضاء الشرعي فقد أُتبع للرئاسة كما هو القضاء الفلسطيني، وصندوق الاستثمار، وسلطة النقد، والمعابر، ومجلس القضاء، وحتى الدبلوماسية الفلسطينية فقد أسندت إلى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ولم يكن لوزير الخارجية أي دور...الخ. وهناك الكثير من صور وأشكال سحب الصلاحيات.

من الجهة الأخرى فإن الاعتقالات التي تقوم بها سلطات الاحتلال تحول دون انتظام عمل النائب وتشوش على أداء المجلس التشريعي، وتفتح المجال أمام الأقلية البرلمانية لتقرر نيابة عن الأكثرية المغيبة في سجون الاحتلال.[1]

النائب مصطفى البرغوثي يقول: " أنا أعطيك الصافي، هو انه للآسف الشديد المجلس الذي انتخب في أول انتخابات ديمقراطية حقيقية وكاملة الديمقراطية بالكامل وحرم من حقه في ممارسة دوره ومنع من القيام بدوره التشريعي، وأدى ذلك إلى حدوث خلل شديد في النظام السياسي بتمركز كافة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في يد السلطة التنفيذية في الضفة وغزة.

[1] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

وهذا أنا برأيي خطيئة كبرى ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني لأنه الشعب الفلسطيني هو الذي يختار من ممثله ولا يحق لأحد أن يلغي هنا التمثيل، والنتيجة الثانية أن الشعب حرم من تكرار عملية الانتخابات، يعني لم ننتخب حتى نظل 10 سنين،انتخبوا الناس ل4 سنين فقط ولكن للأسف الشديد نحن صرنا في 2016 بدنا نصير ولحد الآن لم تتم الانتخاب التي كانت سوف تتم 2010.[1]

أما النائب حسن يوسف يرى أن الإشكاليات التي واجهته وواجهت كتلته البرلمانية تمثلت في:

1- الاعتقالات، حيث تم انتخابه وهو في داخل السجن ثم خرج وعاد إلى السجن حتى وصل مجموع سجناته إلى 6 سنوات منذ انتخابه عضوا في المجلس التشريعي.

2- فرض حصار سياسي على الحركة والكتلة البرلمانية على إثر نتائج الانتخابات وإغلاق المجلس وتغييبه عن الواقع وتعطيل دوره.

3- لم تتح لنا الفرصة كنواب للتواصل مع أبناء مجتمعنا، فعملوا على تجفيف منابع التواصل مع أبناء شعبنا، فلو أنك كنائب قمت بالتواصل مع أحد أو أن أحدا تواصل معك كنائب فإنه يتابع ويلاحق ويستدعى، وأحيانا يسجن من قبل الأجهزة الأمنية.

4- نحن محرومون من الفضاء الدولي (من الخروج والسفر) للتواصل مع البرلمانات الدولية لعرض قضايانا ووجهة نظرنا ونظر شعبنا.

5- محرومون من التواصل مع الوفود التي تأتي (حتى الوفود البرلمانية) تأتي إلى الضفة ولا يتصل بنا أحد، ومحرومون من الميزانيات التي تخصص لذلك، بينما الكتل الأخرى تلتقي مع هذه الوفود وتعرض وجهة نظرها وتتواصل معها.

[1] مصطفى البرغوثي، **مقابلة هاتفية**، نائب عن كتلة المبادرة الوطنية، رام الله، الهاتف، 2015/8/10م.

6- ممنوع على المؤسسات أن تستقبلنا وأن تتواصل معنا، حيث حاولنا زيارة المجالس القروية والبلدية والمدارس والشركات والمؤسسات والنقابات مع أن القانون يكفل لنا الحق في الرقابة والإشراف على مثل هذه المؤسسات.

7- ممنوعون من إدخال أية إعانة عبر حساباتنا لممارسة دور التنمية والتطوير للمجتمع في كافة المجالات.

8- ممنوعون من تصدير المواقف عبر الإعلام ومن الإعلان عن مواقفنا تجاه القضايا التي تتعلق بقضيتنا وحقوق شعبنا.. أعطيك مثالا، منذ أيام بتاريخ 2015/8/14م الأربعاء، كان هناك وقفة مع الأسرى بدعوة من القوى الوطنية والإسلامية، أنا شخصيا شاركت فيها، ما حصل أنة حضر أحدهم وأمامي بدأ بتوجيه المصورين أن يوجهوا كاميرات التصوير وعلى مسمعي يقول: من هنا وللشمال (بجانب الشيخ) ومن جهة اليمين.. الخ لا تصورا، حتى لا يظهر الشيخ النائب، ولا كتلته البرلمانية بأنهم قد شاركوا بمثل هذه القضايا في الشارع، ماذا تقول؟؟ فأنت يا سيدي تحارب على هذا المستوى مع شديد الأسف.[1]

2.5 تأثير هذه الإشكاليات على أداء النائب ودوره في التغلب عليها

يجيب النائب فضل حمدان إن هذه الإشكالات كان لها تأثير كبير على أداء ودور النائب فهي:

1- عطلت أكثر الأعمال التي كان ينبغي أن أقوم بها كنائب في حدود عملي ومسؤولياتي القانونية، كالعمل في التشريعات القانونية والتي يتطلبها المجتمع.

2- عدم القدرة على القيام بعملي من حيث الرقابة وإعطاء الثقة والإشراف على عمل الحكومة ومحاسبتها.

[1] حسن يوسف، **مقابلة تلفونية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رام الله، 2015/8/17م

الصعوبات التي واجهتنا كانت شديدة إلى درجة منعتني من القيام بدوري كنائب، ومع ذلك كنا نحاول جاهدين القيام ببعض الأعمال العامة في خدمة المجتمع على المستوى التثقيفي والتعليمي والإصلاح في المجتمع، و يقول أيضا: "حاولنا أن نبذل جهود ولكن جهودنا باءت بالفشل، لأن الأمر مربوط بأبي مازن والفصائل الأخرى، وهناك رضوخ للضغوط الأمريكية.[1]

الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني يرى أن نائب كتلة التغيير والإصلاح تعرض لما لم يتعرض له أي نائب في العالم، أولا لم يعترف بشرعيته كما ينبغي وكما يجب، حوصر بمعنى منعه من السفر، ثم اعتقل بحيث انه قضى أكثر من 100 شهر من خلال هذه التجربة في السجون ولم يقضها تحت فيه البرلمان ليقوم بدوره في خدمة أبناء شعبه، وبالتالي النائب تعرض لضغوط غير عادية حاولت كلها جاهدة ألا تنضج التجربة الديمقراطية لهؤلاء النواب ولا لغيرهم ولا في الحياة السياسية الفلسطينية. أنا أقول بصراحة لو أعطي نواب التغيير والإصلاح فرصتهم في إدارة شؤون الحياة التشريعية في الأراضي الفلسطينية ثم الحكومة التي نشأت أو أعطيت فرصتها لكان حال الفلسطيني 180 درجة غير الحال التي نحن عليها الآن.[2]

الدكتور ناصر الشاعر يعتقد انه لم يكن هناك دور عملي للنائب بل وحتى أنه لم يعط فرصة للتغلب على هذه الإشكالات لأسباب عدة منها:

1- النائب لم يلق حالة استقرار حتى ولو ساعة واحدة، ولم يكن هناك مجال لإثبات دوره. وتسارع الانقسام حال دون ذلك أيضا.

2- النائب في الضفة لم يكن صاحب مبادرة أو قرار بمعنى الكلمة، وأنه كان يشعر أن الأحداث والقرارات تصنع في مكان ما وهو ليس جزء منها، وبالتالي أصبح عاجزا عن إحداث أي تغيير

[1] فضل حمدان، مقابلة **شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رام الله، تاريخ المقابلة: 2015/6/4

[2] عزيز دويك، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

3- جزء من النواب تنقصهم الخبرة السياسية، بمعنى أن رجل السياسة غالبا ما يكون صاحب مبادرة وقادر على أن يناور و يتعامل مع سياسيين آخرين من أجل إيجاد صيغة سياسية تشكل مبادرة للخروج من مأزق أو طرح مبادرة للوصول إلى حل سياسي.

4- بعض النواب فضل السلامة وعدم تعريض نفسه لخطر حقيقي بسبب الأوضاع المتسارعة وأبعد نفسه.

5- لم يكن للنواب تواصل أو اجتماعات دورية لمناقشة وتقييم واقع أو ظرف أو مرحلة أو حدث..الخ بسبب الإرباك والخوف وعدم الاستقرار، أو لشعورهم بأن كلمتهم ليست هي التي تصنع شيئا أو تحدث التغيير. [1]

أما النائب فتحي القرعاوي فقد وجد نفسه محاصرا بسبب التركيز على أبنائه بالملاحقة والسجن من كلا الطرفين كل هذا لأننا فزنا بأكبر عدد من المقاعد بنسبة كبيرة بأصوات الجمهور التي كانت تنتظرنا أن نخدمهم(حسب قوله). كما أنه في أي مناسبة من المناسبات خاصة المناسبات القومية مثل التضامن مع الأسرى والمناسبات حتى الاجتماعية في بيوت العزاء، وحتى الاجتماعية في الأفراح والأتراح ما غبنا عن الواقع الفلسطيني في لحظة من اللحظات وقدر المستطاع، ثم نحن ساهمنا في الوقوف مع الحركة الطلابية، كان لنا دور واضح في توضيح كثير من الإشكاليات التي حصلت مع الإعلام وكنا لا نتردد في أي مقابلة نجريها مع الإعلام لتوضيح مجريات الساحة الفلسطينية لأن هذا من واجبنا، في اللحظة التي تخلى عنها الآخرين عن هذا الدور..[2]

أما الدكتور حسن خريشي يعتبر أن النائب عام 2006 يختلف عن النائب عام 1996، فالنائب هذا ملتزم بإطار سياسي، والإطار السياسي هو الذي يحدد وجهة النائب، وهذا يعود الى عدم الخبرة بالموضوع باعتبار أن النائب انتخابه يمثل الشعب الفلسطيني ولا يمثل طرفا دون آخر، لكن للأسف هناك عملية استقطاب حاد داخل المجلس التشريعي بين القطبين الأكبر حماس

[1] ناصر الشاعر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] فتحي قرعاوي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

وفتح، وبالتالي نواب حركة حماس كانوا محكومين للقرار السياسي للحركة السياسية وليس بقرارهم الشخصي أو الفردي.[1]

النائب رياض رداد يعتبر أنه بداية ينبغي أن تكون كافة التسهيلات متوفرة للنائب سواء على صعيده الشخصي أو البرلماني من أجل أن يقوم بدوره المطلوب. فكيف إذا أزيلت كافة التسهيلات و استبدلت كل المعوقات الممكنة سواء كانت في جانب الشراكة في العمل السياسي، أو الاحتلال الذي أراد و بكل الوسائل إفشال تجربة المشاركة السياسية للإسلاميين.

إضافة إلى جهة المحيط الإقليمي الذي عمل على إفشال هذه التجربة حتى لا تتعدى حدود فلسطينية و بالتالي لم يكن هناك عمل برلماني حقيقي بسبب الأمور مجتمعة[2].

الوزير النائب زيدان يعتبر أن هذه الإشكاليات والإعاقات تديرها منظومة، يقول: لو اطلعت على كتاب "حلم رام الله" لصحفي فرنسي اسمه "بنجامن بارت" ستعرف مدى عمق التخطيط الدولي الأمريكي ودقة التنفيذ على المستوى المحلي، لإفشال هذه التجربة وإفشال هذا المجلس التشريعي وإفشال هذه الحكومات بسبب وجود حماس فيها وما ذكره الكاتب يغني عن كثير من التفاصيل لأني صدمت حقيقة بالكواليس التي ذكرها الصحفي الذي عاش حوالي11 سنة أو أكثر في رام الله وهناك تفاصيل مذهلة ومؤسسات أمريكية أقيمت خصيصا لكي تشرف على أدق التفاصيل لإفشال المجلس التشريعي وإفشال الحكومة، ونجحت في ذلك لمنع أي تعاطي أو تعاون مع المنتخبين شرعيا وبشفافية كاملة من قبل الشعب الفلسطيني.[3]

النائب أنور زبون أفاد: أننا في فلسطين لم نعش منذ لحظة انتخابنا الأجواء الديمقراطية او البيئة الديمقراطية التي يتكلم عنها الغرب أو حتى السلطة الفلسطينية. ديمقراطيا وعالميا يجب أن يعطى أي إنسان فترة الأربع سنوات وجعل هؤلاء الذين انتخبونا يحكمون علينا بعد هذه الفترة. وفي دورهم للتغلب على هذه الإشكاليات قال: عملنا على امتصاص الضربات والفوضى

---

[1] حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الخلاقة التي قام بها تنظيم فتح و السلطة الوطنية ضدنا، وفهمنا أن الانتخابات لم تكن في يـــوم من الأيام إلا عبارة عن صندوق وضع فيه أوراق الديموقراطية. هم يجب علـــيهم أن يتعلمـــوا مفهوم استيعاب الآخر. اذكر انه تم اعتقالنا بعد 3اشهر من الانتخابات وللأسف كان هنـــاك 10 لقاءات ما بين أولمرت ومحمود عباس خلال سنة من اعتقالنا، لم يتم حتـــى طـــرح موضـــوع اعتقالنا كنواب على الطرف الإسرائيلي للإفراج عنا. حيث أن النواب دستوريا وقانونيا مسؤولين من الرئيس.[1]

النائب سهام ثابث اعتبرت أن الذي أثر على أداء دور النائب هو الانقســـام، وأضـــافت تقول: "إلغي الانقسام حاليا ونرجع نجتمع لمصلحة الشعب الفلسطيني.[2]

أما الوزير كبها يرى أن النائب لا يملك من أمره شيء، فقد كان مستهدفاً من قبل تنظيم فتح وكتائب شهداء الأقصى التي أصدرت بيانات تهدد ما أسمتهم وأطلقت عليهم " نواب ووزراء حماس "، فالشرطة والأجهزة ألأمنية لم توفر الأمن والحماية للنواب، الأمر الذي أعطى الفرصة والمجال "للغوغاء" من المس بكرامة النائب وتعريض حياته للخطر، وعندما لا تملك الحكومـــة سيطرة على الأجهزة الأمنية التي تخدم سياسات فتح، فماذا يصنع النائب أمام مجموعات الفلتان التي كانت تغلق التشريعي والوزارات، وتحت سمع وبصر الأجهزة الأمنيـــة والرئاســـة؟ هـــذه الأجهزة قد شكلت غطاء وحماية لهؤلاء في ظل عدم وجود قرار لاعتقال هؤلاء الذين يعبثـــون بأمن وأمان المواطن ويخربون مؤسساته. فإن النائب يفقد دوره حتى في معالجة القضـــايا ذات العلاقة بمهام وصلاحيات النائب.[3]

3.5 اللجوء إلى القضاء من أجل استرداد دور النائب

توجه الباحث إلى شريحة النواب من خلال المقابلات بسؤال حول لجوء النائـــب إلـــى القضاء الفلسطيني من أجل استعادة دوره فأجاب رئيس المجلس التشريعي أنه قد يكون، ويعتقـــد

---

[1] أنور زبون، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] سهام ثابت، **مقابلة تلفونية**، نائب عن كتلة حركة فتح، طولكرم، 2015/6/11م.

[3] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

أن سلامة القضاء هو أساس التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات. لكن القضاء يجب أن يكون قضاء شفاف ونزيه بعيد عن أي ضغوط سياسية بحيث يمارس دوره الدستوري، ونحن نظر إلى الدول العربية جميعها والحالة الفلسطينية أكثر من ذلك. القضاء مسيس في معظم الأحيان، اعرف قضاة بكوا دما لأنهم لم يستطيعوا أن يتخذوا القرار الصحيح والمتساوق والمنسجم مع الدستور الفلسطيني، ولكن على الإجمال أنا استطيع أن أقول أن القضاء مسيس.[1]

أما النائب فضل حمدان يعتبر أن اللجوء للقضاء لا يعيد لهم دورهم المسلوب فيقول: "لا أعتقد ذلك".[2]

الوزير د ناصر الشاعر اعتبر أن هذا حق للنائب، ولكنه من حكم معرفته وتجربته يتوقع أن القضاء قد يعتبر هذه القضية بأنها سياسية، وأنها خارج صلاحياته، أو أن يتم التأجيل بالنطق بالقضية بحجة النظر والحصول على توافق وطني للمصالحة.

ويضيف أن التشريعي محكوم للانقسام السياسي وبالتالي يكون قراره ليس فيه، وإنما عند الأطراف التي أفرزته، وما دامت هذه الأطراف غير متفقة، بل منقسمة؛ فسيبقى المجلس معطلا.[3]

النائب فتحي القرعاوي يعتقد أن دور القضاء في هذه الأثناء دور غير مستقل. كما ويعتقد أن القضاء بحاجة إلى البرلمان من اجل أن يفعله وبحاجة إلى هيئة رقابة من اجل أن تتابع وتراقب هذا المنبر المهم في حياة الشعب الفلسطيني. ولا اعتقد أن القضاء في ظل الظرف الحالي و التفرد الموجود الآن في الساحة الفلسطينية سيكون في صالحه إعادة دور النائب وتفعيل البرلمان.[4]

---

[1] عزيز دويك، **مقابلة تلفونية**، مرجع سابق.

[2] فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] ناصر الشاعر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[4] فتحي قرعاوي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الدكتور حسن خريشي يعتبر أن القضاء مهيمن عليه، يقول:"قضاؤنا قادر على جلب حقوق الناس؟ –أنا اشك في ذلك– لأن طريقة التعيين للقضاة ومجلس القضاء الأعلى تقول انه يستخدم سياسيا من قبل السلطة التنفيذية. لأننا مرة من المرات للأسف لجأنا في مواضع تخص المجلس التشريعي وفشلنا في هذا القضاء لأن القضاء مسيس يريد أن يأخذ الوجهة الأخرى وليس الوجهة التي يمثلها النائب أو تحديدا النائب الحمساوي في المجلس التشريعي.[1]

النائب رياض رداد يرى أنه لا يوجد هناك مسوغ أو ضرورة للجوء للقضاء لأن المجلس التشريعي مستقل بذاته، وقراراته توجه القضاء وتشرع للقضاء، كل الأمر هو قرار سياسي برفع الخطر عن المجلس التشريعي.

وبالتالي أي لجوء للقضاء هو انتقاص من سلطة المجلس التشريعي وتأثره بأحكام القضاء سواء أكانت قانونية أو غير قانونية.[2]

أما الوزير النائب زيدان تساءل باستهجان عن أي قضاء؟! القضاء الفلسطيني مسيس ولا يملك من أمره شيء وينتظر الأمر بالتليفون مثال:عندما تم الإعلان عن وقف التعذيب في عام (2010/10/1) كان الأمر سياسيا وبعد ذلك وجدت المحاكم من يعطيها التعليمات بالتليفون، ومشكلة المعلمين المفصولين وإعادتهم إلى أعمالهم وإبطال قرار فصلهم، كانت المحكمة تنتظر تليفونا لكي يبلغها برفع الحظر عن هذا القرار، يقول: أنا جربت اللجوء للقضاء، عندما تم الاعتداء على بيتي وعلى شخصي وعلى ممتلكاتي وحصانتي وعلى كل وثائقي، تقدمت ببلاغ رسمي للنائب العام بتاريخ 2010/9/22م عن طريق الهيئة المستقلة، وكانت إجابة النائب العام للأسف باهته لا تحوي أي رد، وما تحويه هو إثبات الواقعة، فأدانوا أنفسهم بالمخالفات القانونية لحصانتي ولوضعي النيابي وبالوثائق، ولكنهم لم يتخذوا أي إجراءات لا بحق من اصدر القرار ولا بحق من نفذ ولم يظهروا أي إجراء قانوني بحق الأجهزة التي قامت بالاعتداء.[3]

---

[1] حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، النائب مرجع سابق.

[3] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

4.5 تقديم الاستقالة هل يعتبر حلا أو يفرض حلا أو تفرض واقعاً؟

عند الحديث مع النواب الذين تم مقابلتهم، وسؤالهم حول تقديم استقالاتهم من المجلس التشريعي، وما إذا كانت هذه الخطوة تعتبر حلا أو تفرض واقعا على الواقع البرلماني المعطل؛ أجاب النائب فضل حمدان: أن الاستقالة لا تشكل مخرجا ولا تفرض حلا.[1]

رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك لا يعتقد أن الاستقالة هي الحل. فالكل يتمنى هذه الاستقالة ويضيف أنه لو تابعتم الصحافة الفلسطينية على وجه الخصوص منذ الأسبوع الأول لنجاحنا وتسلمنا لمهام مناصبنا في المجلس التشريعي كان هناك التهديد بإقالة المجلس التشريعي وتغييبه عن الساحة السياسية الفلسطينية. وما يجري الآن من محاولة للاستعاضة عن دور المجلس التشريعي بدور المجلس الوطني وهي جزء من هذه المحاولات المستميتة التي تضطر لإلجاء النائب للاستقالة. ولماذا يستقيل النائب ؟؟ ثم ماذا يقدم من رصيده لأبناء شعبه وهو لم يعط الفرصة ولا واحد على مليون من الفرصة التي يخدم من خلالها أبناء شعبه ليحوز على ثقة الشعب من جديد. الحقيقة موضوع الاستقالة في تقديري هي جزء من خطة متكاملة مفهومها أن لا يعطي النائب الإسلامي الفرصة لكي يخدم أبناء شعبه ثم يجب أن لا يعطي الفرصة كي يظهر كفاءته أو براعته في إدارة دفة الأمور التشريعية أو السياسية، ثم الإشراف على النواحي الاقتصادية والثقافية والفكرية وغير ذلك.[2]

ويرى الدكتور ناصر الشاعر أن تقديم نواب (كتلة التغيير والإصلاح) لاستقالات جماعية يؤدي إلى فراغ دستوري كامل في الجسم التشريعي، بل والحكومي (الذي يحتاج إلى مصادقة البرلمان) وبالتالي قد يدعو ذلك إلى انتخابات تشريعية سريعة لسد الفراغ في جسم السلطة. ولكنه يوعز عدم إقدام كتلة التغيير على هذه الخطوة إلى ثلاث أسباب:

1. حماس بتركها للحكومة لم يبق لها إلا التشريعي الذي تشكل فيه أغلبية، وأمام هذا العالم "الديمقراطي" لا زال وجود حماس في المجلس يشكل إحراجا للعالم ويضغط عليهم.

---

[1] فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] عزيز دويك، **مقابلة تلفونية**، مرجع سابق.

ويتساءل إذا حماس لماذا تضحي؟ كمراقب: باعتقادي أن حماس غير مستعدة لهذا التنـــازل خاصة بعد خروجها من الحكومة.

2. التجربة تقول أن النظام السياسي الفلسطيني القائم، لديه الاستعداد على ملئ أي فراغ عـــن طريق المراسيم الرئاسية، وهذا حصل في تشكيل حكومات تستمر لسنوات بمراسيم رئاسية سواء بتوافق كما في الحكومة الحالية، أو بغير توافق كما في حكومة سلام فياض.

والمهم في هذه النقطة هو استعداد العالم للتعامل مع هذه القرارات حتى لـــو مـــن دون موافقة من التشريعي عليها كما في النظم الديمقراطية والقانونية، وبالتالي أصبح خروج حمـــاس من التشريعي لا يؤثر ولا يشكل ضغطا لتسريع العملية الانتخابية والخروج من المأزق الراهن.

3. استمرار التشريعي بقيادة حماس وانعقاده في جلسات مستمرة ودورية في غـــزة، يعتبـــر بالنسبة لحماس يافطة قانونية، واستمرار تقديم تقارير بخصوص ممارســـات وإجـــراءات، تعطيها الغطاء للاستمرار في التصرف في غزة.[1]

أما النائب الشيخ فتحي فيعتبر أن استقالته كنائب، تعني غيابه عن الساحة وجلوسه فـــي البيت ويقول: نحن ندفع الثمن سواء وجدنا في بيوتنا أو وجدنا مع جمهورنا، ولذلك باعتقـــادي استمرار بقاءنا في الوقت الحالي والظرف الحالي رغم صعوبته، أفضل من ترك الساحة بالكامل للجهات التي تعطل هذا البرلمان.[2]

النائب الدكتور حسن خريشة يؤمن أن أي كتلة برلمانية كبيرة في المجلـــس التشـــريعي (يشير إلى كتلة التغيير والإصلاح) تقوم بتقديم استقالتها وتقول بأن المجلس التشريعي لـــم يعـــد يمثلها، سيشكل حالة إحراج للرئيس محمود عباس بشكل خاص أمام العالم، وبالتـــالي ســـيكون هناك حاجة وضرورة إلى إجراء الانتخابات التشريعية مرة أخرى، لذلك يقول:" أنا ممن يدعون

[1] ناصر الشاعر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] فتحي القرعاوي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

دائما إلى استقالات كبيرة في المجلس التشريعي حتى تحرج من لا يريد لهذا المجلس أن يعمل وكل من لا يريد لهذه الحياة الديمقراطية أن تسير.[1]

النائب رياض رداد يعتبر أن الاستقالة لو كانت ناتجة عن أسباب خاصة للنائب لكانت تصرفا حكيما، لكن الاستقالة بسبب ما ذكر من الإعاقات العامة لسهلنا على الحريصين لإفشال التجربة من الوصول إلى هدفهم، ولحملوا الكتلة المستقيلة أو النائب المستقيل سبب توقف العمل البرلماني، لأنهم فقط يريدون إفشال هذه الكتلة، ولو كان ذلك وأجريت انتخابات تشريعية جديدة على فرض لما سمح لهذه الكتلة أن تخوض الانتخابات مرة أخرى على الطريقة السابقة، وهذا كان مطلب ثمين لكل الحريصين على إفشال هذه التجربة، وبالتالي قرار عدم الاستقالة كان حكيما وما زال. كما أن التلويح بالاستقالة أو الاستقالة يضعف ثقة الناخب فيك لأنك استقلت عند أول عقبة، كما أن استمرارك وتحديك لكل المعوقات التي عرت كل الأطراف الذين هم سببا في تعطيل العمل البرلماني كان أهم من العمل البرلماني نفسه.[2]

الوزير النائب عبد الرحمن زيدان يعتقد أنه أكبر خطأ إخلاء الموقع بالاستقالة، لأن الاستقالة تعني إخلاء الطريق أمام الجهة التي لم تقبل نتائج الانتخابات، لكي تعيد ترتيب الأمور بطريقتها وبأسلوبها وإقصائك وإخراجك من الصورة تماما ولكن ليس بيدهم وإنما باختيارك أنت، وأننا كنواب لا نملك الحق في الاستقالة لكي يقفز عليه من لم يتم اختياره، معنى ذلك أنني خنت التفويض وخنت الاختيار، أنا أتمسك بموقعي وليبوء من يعطل عملي ويعطل أدائي لوظيفتي بإثم ومسؤولية التعطيل، أما أنا فلا أخلى موقعي الذي اختارني الناس لأجله، كما أن إخلاء الموقع سيملأ بشرعية مصطنعة ستعامل معها العالم لأن العالم لا يحترم الشرعيات.[3]

الوزير وصفي كبها يرى أن فكرة أن يقوم نواب التغيير والإصلاح بتقديم استقالاتهم هي وصفة فتحاوية، لأن فتح من خلال تعطيلها للمجلس والأداء البرلماني إنما تدفع النواب للاستقالة

---

[1] حسن خريشة، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

[2] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

[3] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

ومن ثم إيجاد مبرر قوي لإعطاء غطاء للمراسيم الرئاسية التي يتخذها رئيس السلطة بحجة غياب التشريعي، والتي يعتبرها بقوة القانون، فهذا ليس حلا وإنما تكريس لسلطة الاستبداد والتفرد، وأمنية تتمناها فتح وسلطتها. ويعتبر الوزير كبها أن النواب هم قيادة الشعب الحقيقية والشرعية والتي لا يمكن لأحد أن يشكك بها، فهم من استعملهم الشعب الفلسطيني، لذلك يطالبهم ويسألهم لماذا تصمتون على حقكم المغتصب؟ لماذا تسمحون بمصادرة دوركم، لماذا تستسلمون للظلم والاستبداد وأنتم من جئتم عبر صناديق الاقتراع من خلال انتخابات شهد العالم بنزاهتها؟[1]

أما النائب الدكتور مصطفى البرغوثي يرى أن هذه الآلية (تقديم الاستقالات) يجب التفكير فيها، لأنه غير متأكد من أنها تؤدي إلى نتيجة، لخشيته من أن تؤدي عكس ما هو مطلوب، وبدل أن تؤدي للدعوة لإجراء انتخابات جديدة، أن يقف البعض عند نقطة موجودة في النظام تقول:

1- أن المجلس التشريعي يبقى فاعلا حتى انتخاب المجلس التشريعي الجديد.

2- قد تؤدي إلى تعميق الوضع بأن تصبح السلطة التنفيذية متفردة أكثر وتقول أن المجلس مستقيل.[2]

5.5 إشكالية الاختيار والكفاءة

ولدى سؤالي للنواب عن إشكالية الاختيار وما إذا كان اختيار النائب وكفاءته وخبرته، هو السبب في عدم تقبل الآخر له، و السبب في تقصيره وعدم قدرته على استعادة دوره أجاب رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك أن النواب كفاءات متميزة بكل المعايير الموجودة، معظم الموجودين في المجلس التشريعي من النواب الإسلاميين في درجات علمية غاية في الكفاءة، وأنا أستذكر عندما طرح الدكتور عمر عبد الرازق –على سبيل المثال– وزيرا للمالية أنا كلمت الدكتور سلام فياض وقلت له ما رأيك في ذلك؟ قال والله نعم الاختيار، وهذا يدل على

[1] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] مصطفى البرغوثي، **مقابلة هاتفية**، مرجع سابق

المستوى الفردي في كفاءات غير عادية، والمتوسطات العامة للمستوى الثقافي والفكري والخبرة والكفاءة أعلى من كل ما يوجد في برلمانات العالم.[1]

النائب أنور زبون: أن هذا الكلام مردود على من يقوله لأمرين:

الأمر الأول:

1- لم تعط الفرصة للنواب بشكل عام الدورة الأخيرة وبالذات نواب التغيير والإصلاح من اجل أن يقوم بأي عمل حتى تستطيع أن تتكلم عن عطائهم وعلمهم. وبشكل عام من التعارف عليه أن الانتخابات لعبة، و الفصيل أو الحزب أو التنظيم الذي يتقن اللعب الصح فيحصل على نتائج صح.

2- الآن واضح في الانتخابات خاصة كتلة التغيير والإصلاح فليس كل من تقدم اسمه في الانتخابات هو الأفضل، إنما هو الأفضل في الانتخابات وليس الأفضل كشخص وليس الأفضل في العلم وليس الأفضل في الإدارة وليس الأفضل في التقديم إنما هو يتم الأفضل للانتخاب بمعنى انه في بعض المناطق كانت العشيرة والعائلة تقدم رجل فيها في بعض المناطق الأخرى العلم، في بعض المناطق الأخرى الخير والشهرة لها دور والأصل أن الجميع متفق على قاعدة واحدة وهي فكرة التغيير والإصلاح، بعد ذلك يتم الانتخاب الآن احد المناطق (أهل مكة أدرى بشعابها) اعلم بمن يوضع في الانتخاب الآن. ليس الجميع وليس كل الناس يعلموا بمن تم انتخابه، أو متفقين على من يتم انتخابه هذا أمر لا يغير إنما أن الناس القائمين على الأمر تم اختيار هذا الشخص برأيهم هو الأفضل في الانتخابات الذي يمكن أن يحصل على أعلى الأصوات في تلك المنطقة ويحمل الفكر الإسلامي الذي تحمله كتلة التغيير والإصلاح تبعا لذلك يوضع الناس.

هذا كلام شيء طبيعي لا يعجب الناس ولا يمكن أن يتفق كل الناس عليه، ولكن في نفس الوقت باعتقادي المشكلة ليست كبيرة إنما كما قلنا أمر في لجان وهذه اللجان إذا اختارت هذه

[1] عزيز دويك، **مقابلة تلفونية**، مرجع سابق.

الناس وكان هناك إيجاب كان هناك في خلل في عملية انتقاء لعدم المعرفة والى ما ذلك وهي تجربة لمدة 4 سنوات الكل يقدم ما لديه، وبعد ذلك يتم الحكم فإما أن يستمر أو يوقف ويأتي بغيرة من اجل ذلك القضية ليست بخطيرة وليست بقضية أيضا من اجل أن نقول كانت سببا في عملنا أو نوقف عملنا برأيي لا لأننا نحن أصلا لم نعمل حتى هذه اللحظة منذ الانتخاب والسبب كما قلنا بعد 3 أشهر تم اعتقالنا، جلست 4 جلسات طبعا فتح تنظيم فتح في داخل الانتخابات وقف تماما لم نأخذ أي قرار في تلك الفترة من اجل ذلك يعني نتكلم عن انتخاب وما إليه.[1]

د ناصر الشاعر يعتبر أن هناك بعض العوامل أثرت على بعض النواب، أظهرت إشكالية في الاختيار وهذا راجع إلى أن جزء من النواب لم تكن خلفيتهم سياسية، أي أنه لم يكن رجل سياسة سابق يستطيع أن يتعامل مع الواقع والظروف السياسية والتي تحتاج إلى التقييم والمبادرة والمناورة، وطرح المبادرات للخروج من المآزق، فالنائب بسبب ذلك تأثر فلم يكن صاحب قرار فكانت القرارات والأحداث تصنع في مكان، وهو لم يكن جزءا منها، وبالتالي أصبح عاجزا عن إحداث أي تغيير.

أما النائب حسن يوسف فيشير إلى أن الناس بطبيعتهم مختلفين في التفكير والكفاءة، فهناك من يحمل وهناك من يتم حمله (يحمل)، وهناك من يعطي القرار وهناك من ينتظر القرار لينفذه، وهذه طبيعة البشر أينما تذهب في برلمانات العالم ونحن لسنا خارج السياق.

لكنا نبادر ولدينا مبادرات ونحاول الإفصاح على الأخر والحديث مع الآخر، ولكن أنت كنائب غير مسموح لك أن تعمل، وغير مسموح لك أن تتعامل مع المجتمع وغير مسموح لك بالمشاركة، وإن شاركت ليس مسموح لك أن تظهر وتعبر عن رأيك أو موقفك فالاحتلال من جهة وأجهزة السلطة وفتح من جهة أخرى، وبذلك كيف يتم الحكم على الأداء؟.

د مصطفى البرغوثي يعتقد أن الإشكالية ليست في اختيار النائب في كتلة التغيير والإصلاح وإنما هي في الاحتلال الذي لا يريد لنا أن نمارس ديمقراطية حقيقية.

---

[1] أنور زبون، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

النائب رياض رداد يرى أن التجربة الأولى في العمل البرلماني كان من الطبيعي أن يتم فرز شخصيات عامة ذات نشاط سابق، لها قبول اجتماعي وجماهيري مع تفاوت في القــدرات والكفاءات، بحيث كانت النظرة العامة والسطحية الفوز كأي حزب في أي دولة ذات عراقة فــي العمل البرلماني، والواقع يشهد أن الاختيار للنائب حسب القدرة والكفاءة هذا يحتاج إلى استقرار سياسي وأمني وعمل برلماني حر وعريق، ولذلك لا أنكر أنه كان هناك شيء من الضعف عند البعض.[1]

6.5 مواصفات التي يجب توفرها في المرشح القادم

ولدى سؤال الباحث للنواب حول المواصفات التي يجب توفرها للمرشح القادم بالاستفادة من التجربة السابقة أجاب الدكتور ناصر الدين الشاعر:

أنا في تقديري الشخصي (تجربتي) عليه أن يكون متحليا بعدد من المواصــفات حتــى يتمكن من إنجاز المهمة والقيام بمسؤولياته:

1- الحد الأدنى والمعقول من الخبرة السياسية، أي المعرفة بما يدور في المنطقة والعالم.

2- أن يتحلى بدرجة ملحوظة من المرونة وتقبل الآخر والاحترام المتبادل والعمل المشترك.

3- أن لا يكون من ذوي المصالح الشخصية الذين يمكن أن يضحوا بالمصلحة العامــة لقــاء مكتسبات محدودة، إنما يكون من المعروفين بتقديم المصلحة الوطنية وإعلاء شأنها. ومــن المعروفين بنظافة الجيب والعرض، وأن لا يكون ملطخا أو متهما من أي شي ينتقص مــن سمعة النائب أو المجلس بشكل عام.

4- أن لا نأتي بأناس ليس لديهم أي خبرة في العمل العــام أو العمــل المؤسســي أو العمــل السياسي. فالمجلس التشريعي ليس تجمع ترضيات (وليس جوائز ترضية)، وهو اســتحقاق

[1] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

وخدمة وقدرة على الخدمة، وهو قرار وقدرة على اتخاذ القرار، وهو جهة حاضنة وحامية للمجتمع والمشروع الوطني و الوحدة والوطن.

ومن لا يؤمن بهذه المصطلحات لن يكون مؤهلا للترشح للمجلس التشريعي. وسيكون عبئا على قضيتهم وفصائلهم ومجتمعهم.

5- أن يتمتع بمستوى علمي لائق وخاصة وأنت تتكلم عن مجتمع فلسطيني يتمتع بأعلى نسبة تعليم في المنطقة والعالم وبخاصة في بعض المجالات ذات العلاقة بالاقتصاد والإدارة والاجتماع والتنمية والسياسة بالتأكيد.[1]

النائب رياض رداد يرى أن المرشح القادم يجب أن تتوفر فيه القدرة والكفاءة العلمية والسياسية والجسدية، والصدق، وفهم الواقع الفلسطيني، واستعداده لتحمل المخاطر والتكاليف النيابية.[2]

أما الوزير وصفي كبها فيعتقد أن التجربة أثبتت أن المواصفات والمعايير التقليدية الواجب توفرها في المرشح هي مواصفات ثانوية، حيث يلزم النائب أن تتوفر فيه المواصفات التالية:

1. أن يكون لديه إنتماء حقيقي لهموم وقضايا الوطن والشعب.

2. أن يكون لديه الإستعداد للتضحية بكل شيء، وأن لا يغيب عن ساحة الأحداث.

3. أن تكون لديه الجرأة والشجاعة لمقارعة الباطل، وأن يقول كلمة الحق مهما كان الثمن.

4. أن يكون صوت وسوط الكل الفلسطيني.

5. أن يكون إلى جانب المظلومين والمضطهدين والمحرومين والمقهورين.

6. أن يجترح الآليات التي تكفل له الوفاء للعقد الموقع بينه وبين المواطن وكل ما له علاقة بالهم والمصلحة العامة.

---

[1] ناصر الشاعر، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

7. أن يكون مبادراً وصانعاً للحدث.[1]

أما النائب حسن يوسف فاعتبر أنه يجب أن يكون صاحب علم وكفاءة، وصاحب خلق ونزاهة وحكمة، طاهر اليد و الفرج والجيب، وصاحب أجندة وطنية ومبادئ، ويحفظ أمانة الشعب وأمانة الشهداء والأسرى.

أن يتم إفساح المجال للطاقات الكامنة والتركيز على الجانب التخصصي ليكون عندنا شريحة تنهض بالمجتمع وفق سياسات مدروسة وتخصصية للوصول بشعبنا الى بر الأمان.

7.5 دور النائب في إحداث تنمية سياسية

ولدى سؤال الباحث لشريحة البحث من أجريت معهم مقابلات، عن دورهم أدى إلى تنمية سياسية أم لا، أجاب النائب فض ل حمدان: " أن الأثر قليل لأننا لم نعمل"، بدأنا العمل في التشريعي خلال شهرين فكانت المناكفات، ثم الاعتقالات المتكررة، والتي استمرت حتى الآن، والتي منعت من إحداث أية تنمية سياسية.[2]

الوزير النائب زيدان اعتبر أن ما جرى من إعاقات ووضع للعقبات لا يحدث تنمية سياسية، إنما أحدث نكبة سياسية، فلو سارت الأمور بالمسار الذي من المفترض أن تسير فيه وانتظم المجلس التشريعي ومارس دورة الدستوري والرقابي، لكان ذلك يصب في التنمية السياسية، ونحن للأسف انتقلنا من مرحلة انتخابات نزيهة وشفافة لا يوجد لها مثيل في العالم إلى مرحلة عدم اعتراف ووضع العراقيل والعقبات، ثم العنف ثم، ثم..، هذا اسمه تدهور سياسي وليس تنمية سياسية.[3]

الوزير كبها يعتبر أن المشاركة في الانتخابات قد أوجد حالة تنافسية شديدة بين فتح وحماس، وهذا بحد ذاته فتح آفاقا ايجابية كثيرة حول التنويع بالعمل، وأثبت أن هناك من يحارب

---

[1] وصفي كبها، **مقابلة شخصية** مرجع سابق.

[2] فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الفساد المالي والإداري بجدية وقناعة، كما أن الترشيد في المصاريف التي طالت العديد من الجوانب في مؤسسات السلطة والحياة السياسية قد ولد حالة من توظيف الموارد لخدمة المواطن على عكس ما كان سائدا حيث يبتز المواطن وتوظف الموارد في خدمة ورفاهية المسؤول أولا، لذلك فلو أن هذا الدور استمر وأخذ النائب والوزير دوره الحقيقي والمناسب لكان هناك تنمية ليس فقط سياسية وإنما في كل المجالات وهذه هي الحقيقة.[1]

أما الدكتور حسن خريشي فيعتقد أن دور النائب دور محوري في الحياة السياسية بشكل عام باعتبار أن المجلس التشريعي هو حجر الزاوية في النظام السياسي والمجلس التشريعي الذي يأتي نتاج انتخابات مباشرة من الشعب الفلسطيني الذي يعبر عن غرابة النائب وبالتالي عضو المجلس التشريعي هي الشخص المؤهل لدرجة كبيرة ليصنع حدثا سياسيا ويغير مجرى الأحداث في الساحة الداخلية الفلسطينية وعلى المستوى الخارجي، أيضا من باب انه هو الرقيب على أداء السلطة التنفيذ بكل مكوناتها وليس فقط الحكومة وكل من يعمل للصالح العام وهو مسؤول عن العلاقات حتى رغم انه يمثل الخارج لكن هو مسؤول باعتبارهم أصبحت جزء من السلة الفلسطينية وليس جزء من منظمة التحرير سابقا.[2]

8.5 الحل من وجهة نظر النائب

ولدى سؤال الباحث للنواب شريحة البحث عن المخرج من هذا الواقع البرلماني المعطل والإعاقات التي توضع أمامهم، رأى النائب فضل حمدان أن الحل يكون بالتوافق السياسي ما بين الفرقاء. لأن الحل للأسف ليس بأيدينا، فالتدخل الإسرائيلي والأمريكي هو من يفرض الحل كوننا ما زلنا تحت الاحتلال.[3]

الدكتور عزيز دويك يرى لو أن القضاء يأخذ دوره ويقيم العدالة، ثم الجهاز التنفيذي يستمع لصوت الحق والعدل، هذا يمكن أن يصلح الشأن الفلسطيني كله ولكان حالنا غير الحال

---

[1] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

[2] حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

الذي نحن فيه الآن، هذا جانب. والجانب الثاني يجب على الكل أن يعطي هؤلاء النواب فرصتهم لأن جوهر التفويض الشعبي للنواب (كأكبر سلطة للشعب) تقول أن على النائب أن يقيم تحت قبة البرلمان أربع سنوات كي يستطيع أن يغير ويثبت كفاءته، وأقول لك أنه لم نعط فرصة واحدة ولا لقرار واحد لصالح الشعب ومصلحته. إذا العامل الخارجي وليس عدم كفاءة النواب هي السبب الأكبر في محاولة إفشال هذه التجربة. يجب أن يتوفر الجو الديمقراطي أولا، ثم يجب أن تكون السلطة التنفيذية متعاونة ومهيئة للمجلس التشريعي لأن يقوم بدوره، ثم لا بد من نزاهة القضاء لأن أي خلاف ممكن أن يحله قضاء نزيه لا قضاء مسيس.[1]

أما النائب فتحي القرعاوي يرى، أنه ليس مع بقاء الواقع البرلماني فهو يرى الحل أن يصار إلى ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الفلسطيني القائم على احترام متبادل بعد أن يكون هناك مصالحة وطنية داخلية، وأن يتعهد الجميع باحترام نتائج الانتخابات أيا كانت هذه النتائج. ونبني بعد ذلك على هذا الواقع ومن يفوز نهنئه ونبارك له وندعمه ونقف إلى جانبه، ومن يخسر يبقى في صف المعارضة ويقف إلى جانبه.[2]

النائب رياض رداد يرى أن المخرج يتمثل بالتالي:

1- التخلص من هيمنة الاحتلال والمحيط الإقليمي والدولي عن استقلالية العمل البرلماني في فلسطين

2- الإيمان القطعي بأحقية النائب أو الكتلة البرلمانية بالعمل حسب آيدولوجيتها وبرنامجها الانتخابي دونما إعاقات.

3- ينبغي أن يكون هناك قرار حاسم وجريء من قبل الرئيس الفلسطيني لأنه صاحب الصلاحية في شمولية الأمر بالدعوة لانعقاد المجلس التشريعي حسب القانون الأساسي الفلسطيني.[3]

---

[1] عزيز دويك، **مقابلة تلفونية**، مرجع سابق.

[2] فتحي قرعاوي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[3] رياض رداد، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

الدكتور حسن خريشي يرى أن المخرج لاستعادة الدور المسلوب:

أولا- النواب بحاجة لقرار شجاع وخطوة شجاعة من قبل نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية تحديدا، وأن يقوموا بعقد جلساتهم حتى في بيوتهم ويتواصلوا مع غزة هكذا تفرض حقائق على الأرض.

ثانيا- الخطوة الثانية انه بإمكاننا أن نذهب بشكل دائم إلى المجلس التشريعي كمقر والجلوس في المجلس التشريعي، أن ندخل المجلس التشريعي ونمارس عملنا بغض كل الممارسات العنيفة التي نمارس ضدنا وأنا اعتقد كما تلاحظ أن كل نائب عنده مرافق أو اثنين وعنده أولاده لو أخذوهم على المجلس التشريعي ولا أي قوة تمكن أن تمنعه، وأي قوة أمنية تدخل المجلس التشريعي هي تنتهك سيادة المجلس التشريعي وبالتالي كل الناس الذين يتعرضوا للأذى يهربوا وأن يناموا ويعتصموا في المجلس التشريعي لان السلطة لا تدخل المجلس التشريعي.

ثالثا- أنا اعتقد الحل أن أي من الكتل تقول نحن نقدم استقالاتنا وبالتالي سوف تشكل حالة إحراج للسلطة وللرئيس أبو مازن شخصيا، لان الحل في النهاية هو الذهاب مرة أخرى لصندوق الاقتراع لعقد الانتخابات بعد اخذ ضمانات دولية من المجتمع الدولي بأن لا تتكرر فينا نفس التجربة أن الذي يفوز لا يستلم والذي لا يفوز لا يسلم.[1]

النائب زيدان يبدو له أن الأطراف يجب أن تصل إلى حالة الشعور الى الحاجة إلى المصالحة ويكون القرار ذاتي وطني ومحلي وليس إملاء خارجيا وليس تحقيق لأجندة معينة، وأن يكون القرار وطني والهدف وطني وليس من أجل البقاء في السلطة فقط، بالسيطرة والهيمنة المستمرة لأنه بذلك سنبقى نرا وح في حالة الانقسام المريحة للبعض.[2]

النائب سهام ثابت **ترى المخرج في** الانتخابات وهي تؤيد أن تجري الانتخابات قبل المصالحة، وبعدين بعملوا انتخابات سواء حماس أو فتح، بعد ذلك يجتمع المجلس التشريعي، أنا

---

[1] حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

[2] عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

من وجهة نظري أننا نستطيع أن نحل القضايا المهمة بهذه السنين، أن يجروا انتخابات رئاسية وتشريعية والي بفوز يستلم سواء حماس أو فتح والي بفوز يحمل الجمل بما حمل.[1]

الوزير وصفي كبها يعتبر إن المخرج الحقيقي يكون بالضغط على حركة فتح للقبول بالمصالحة الوطنية وتنفيذ اتفاق القاهرة، وإجراء إصلاحات في مؤسسات منظمة التحرير، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني فلسطيني متزامنة، وحتى يتم ذلك لا بد للنائب أن لا يقف مكتوف الأيدي ولا يحرك ساكنا، وأن لا يبقى مستسلم لهذا الواقع المر، فبإمكانه أن يحتج يومياً ويفضح استبداد فتح وأن يقيم خيمات الاعتصام في ساحة التشريعي وأمام المقاطعة وحتى أمام منزل الرئيس أبو مازن، وبإمكانه فضح ممارسات فتح وسلطتها دولياً واللجوء إلى المحاكم الدولية لفضح هذه الممارسات والتغييب المقصود للمجلس التشريعي، كما أن المجلس بإمكانه عقد جلساته في الساحات العامة كدوار المنار في رام الله، ودوار ابن رشد في الخليل، ودوار الشهداء في نابلس، وعلى أن تعقد جلسات المجلس في هذه الساحات وفي كافة محافظات الوطن حتى يستطيع النائب خلق حالة ضغط على فتح وسلطتها (لأن الله لا يسمع من ساكت)، نعم لا بد من دعوة المجلس التشريعي وكافة الأحرار إلى إقامة خيم اعتصام أمام المقاطعة وفي ساحة المجلس التشريعي لتفعيل دورهم والقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليهم من قبل من أنتخبهم، وأن يستنفذوا كل الوسائل القانونية والسلمية لانتزاع هذا الحق الذي تُصادره سلطة مستبدة.[2]

الوزير النائب مصطفى البرغوثي لا يوجد حل إلا الوحدة لأنه إذا بقينا منقسمين فـ"إسرائيل" ستبطش بنا جميعا. وعودة المجلس التشريعي للعمل بالتوافق وتطبيق اتفاق المصالحة وتشكيل قيادة وطنية موحدة للشعب الفلسطيني.[3]

أما النائب حسن يوسف فيرى أن الحل يكمن في تطبيق اتفاق الشاطئ واتفاق غزة بخصوص المصالحة، من قبل حكومة التوافق الوطني وأن يتم دعوة المجلس التشريعي للانعقاد

---

[1] سهام ثابت، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

[2] وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

[3] مصطفى البرغوثي، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق.

وأن يصدر قرارين رئاسيين بعقد لقاء الإطار القيادي لمنظمة التحرير والذي يضم كل القوى بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي للتقييم كل ما يستجد على الساحة الفلسطينية وإعادة بنـــاء النظام الفلسطيني من جديد، ثم الدعوة بمرسوم رئاسي بالإعلان عن انتخابات للمجلس الـــوطني (برلمان منظمة التحرير)، في الداخل والخارج ما أمكن لإعادة بناء منظمة التحرير على أســـس ديمقراطية لتمثل الكل الفلسطيني، فهذا هو المدخل الصحيح وبعد ذلك أن تجري الانتخابات فـــي ظل ظروف صحية وطبيعية ورفع اليد الأمنية عن الناس،وفسح المجال لكل الشرائح بالمشاركة في الانتخابات، وأن يكون هناك مساحة بالحرية والتعبير عن الرأي، وحق المواطن والمرشـــح مصون بالحركة ذهابا وإيابا من دون ممارسة الاعتقـــالات والإســـتدعاءات، وأن تفـــتح كـــل المؤسسات التابعة لكل القوى الوطنية بما فيها حركة الجهاد وحماس، لتقوم بدورها الطبيعي في ظل ظروف طبيعية وبعد ذلك نقبل بالنتيجة التي يقررها الشعب[1]

[1] حسن يوسف، **مقابلة شخصية**، مرجع سابق

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الإشكاليات التي واجهت النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني (النائب في كتلة التغيير والإصلاح) وذلك منذ انتخابه حيث تعرض هذا النائب إلى تحديات ومعيقات شكلت أمامه إعاقات واضحة لعملة بل وعطلت دوره الذي يتمثل في التشريع والرقابة والمحاسبة. تناول الباحث هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسية، من خلالها في الفصل التمهيدي يطرح مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة، وحدود الدراسة، والأدبيات (الدراسات) السابقة.

والفصل الأول تناولت فيه الدراسة التعريف بالمجلس التشريعي وبداياته، وطبيعة النظام الفلسطيني، وتشكيل منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني، ثم تشكيل السلطة والاتفاقيات التي أبرمتها، وعلاقتها بالمجلس التشريعي الفلسطيني والقيود التي فرضتها عليه، وتأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني الأول وصلاحياته ومهامه وبنيتها الإدارية، ثم تناولت الدراسة في فصلها الثاني التغيرات السياسية التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد عام 2000م، ومشاركة الفصائل الفلسطينية وحماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، ناقش هذا الفصل انهيار قمة كامب ديفيد، وخطة خارطة الطريق، واتفاق القاهرة، وقانون الانتخابات المعدل، والتوافق الوطني الفلسطيني، ثم تناول الفصل مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها، وردود الفعل على فوزها من حصار وعزل سياسي واقتصادي، والإجراءات التي مورست بحقها، سواء كانت إجراءات أمريكية أو أوروبية أو محلية سيما الفلسطينية الداخلية (من حركة فتح والسلطة التنفيذية)، وكذلك الإشكاليات التي واجهت كتلة التغيير والإصلاح، وتشمل: إشكالية الجلسة الختامية وكيف تعاملت الكتلة معها، والإشكالية المتعلقة بالجلسة الأولى للمجلس التشريعي، والإشكاليات التي برزت بسبب تعيين أمين عام للمجلس التشريعي، وإشكاليات الصلاحيات الأمنية، والإشكاليات المتعلقة بانتخابات هيئة مكتب المجلس التشريعي الثاني، وإشكالية تشكيل لجان المجلس التشريعي الثاني، والإشكاليات المتعلقة بحقوق الكتل البرلمانية، والإشكالية المتعلقة بافتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي، ثم الإشكاليات الناتجة

عن رفض "إسرائيل" لنتائج الانتخابات التشريعية والإجراءات التي اتخذتها، والإشكاليات المتعلقة بانعقاد المجلس التشريعي وفقا لنظام التوكيلات، وإشكالية الولاية الزمنية وتمديد ولاية المجلس بقرار من المجلس المركزي، ثم الفصل الثالث والذي تناولت فيه الدراسة: المنهجية وإجراءات الدراسة، ويتحدث عن منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة، والمكونة من 18 نائب ونائبة في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية، ثم تحليل النتائج إحصائيا، ثم نتائج الدراسة والتوصيات.

تكمن مشكلة البحث في أن نائب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية لم يمتلك مفاتيح العمل البرلماني المنتج، ولم يتمكن من ممارسة عمله في ظل أجواء سياسية معقدة، حيث أسهمت مجموعة من العوامل (الذاتية والداخلية والخارجية) في إعاقة عمل النائب في المجلس التشريعي.

ومن أجل ذلك تطرح الدراسة العديد من الأسئلة حول الإشكاليات التي واجهت النائب، بعد فوزه في الانتخابات التشريعية الثانية، وتتساءل الدراسة عن الاعتبارات التي على أساسها شاركت حركة حماس والعراقيل التي فرضتها الاتفاقيات أمام تجربة برلمانية ناجحة، والإشكاليات التي اعترضت كتلة التغيير والإصلاح في تجربتها البرلمانية في المجلس التشريعي، وكيف تعاملت الكتلة مع الإشكاليات التي اعترضتها والتحديات التي واجهتها طيلة فترتها البرلمانية، والدور الدولي و"الإسرائيلي" ودور السلطة في لإفشال تلك التجربة، ثم المواصفات التي يجب توفرها في المرشح القادم حتى يكون المجلس أكثر فاعلية.

وتفترض الدراسة أن النائب في كتلة التغيير والإصلاح يعني من معوقات تحول دون تمكينه من القيام بدوره وواجباته، وهذه المعوقات تعتبر ذاتية، ناتجة عن ضعف في الاختيار وضعف في الكفاءة والدور، وأن استمرار النائب وضعفه في عدم تفعيل دوره وانتزاعه من المؤسسة المستأثرة، فإنه بالتالي سيتحول إلى شاهد زور على المرحلة ومحاولة الاحتلال تمرير الحلول والإقرار "بحقوق" دولة الكيان.

ومن أجل هذا البحث فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحليل شامل للفصول وكذلك إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي و استخدام التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج، وإجراء المقابلات كأداة لتدعيم الدراسة، بالإضافة إلى جمع المادة العلمية من الكتب والنشرات والدوريات وتوثيقها.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عدم احترام نتائج انتخابات شهدت لها المنظومة الدولية بالنزاهة والشفافية على مستوى العالم ككل، وبالرغم من هذه النزاهة والشفافية إلا أن المنظومة الدولية والإقليمية وحتى الداخلية الفلسطينية لم تحترم هذه النتائج وبدؤوا بالعمل على إحباطها وإفشالها بل والانقضاض على شرعيتها وإسقاطها من خلال فرض حصار سياسي واقتصادي وعزل دولي وفوضى عارمة داخلية، وهذه الدراسة تجلي هذا الدور وتوضحه، ولكي تشكل هذه الدراسة رافدا جديدا للدارسين والباحثين في هذا المجال، ولكي تساهم هذه الدراسة في تطوير الكفاءة البرلمانية، وكذلك لكي تضع هذه الدراسة أسس لاختيار من تتوفر فيه المواصفات المناسبة ليكون نائبا للمجلس التشريعي القادم ليكون فاعلا وقادرا على الأداء والعمل والتحدي للقيام بدوره المنوط به في جميع الظروف والأوقات مهما كانت.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أبرزها أن الإشكاليات التي واجهت النائب في كتلة التغيير والإصلاح كانت كبيرة وشديدة إلى درجة أنه لم يتمكن من القيام بأي دور من أجل ممارسة دوره والقيام بواجباته، وقد تمثلت هذه الإشكاليات بالدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول العربية والإقليمية من فرض للحصار والعزل السياسي والذي من خلاله لم يقبل بالتعاطي الرسمي معهم، بالإضافة إلى الفوضى الخلاقة والتي قامت بها السلطة التنفيذية الفلسطينية من خلال مؤسساتها الرسمية والتنظيمية الشعبية لإفشال هذه التجربة وإسقاط من حاز على أعلى النتائج في الانتخابات التشريعية الثانية، إضافة إلى أن اللجوء إلى القضاء غير مجدي لأن القضاء بطريقة تعيين قضاته والمجلس الأعلى للقضاء يعتبر قضاء مسيسا محسوبا على طرف دون الآخر، وبخصوص تقديم الاستقالات أثبتت الدراسة أن هناك رأيان، الأول يعتبرها لا تجدي لأنها تعطي الفرصة للسلطة التنفيذية لمزيد من الهيمنة

والاستفراد بحجة أنه لا يوجد مجلس تشريعي والقانون يكفل لهم ذلك، والرأي الثاني يعتبر أن الاستقالات الجماعية تشكل حالة إحراج للسلطة والرئيس أبو مازن وبالتالي تضغط عليه لإجراء انتخابات تشريعية جديدة للحصول على شرعية. وبحصول الحل كان هناك ثلاثة آراء تمثلت في أن الرأي الأول يرى أن الحل ليس بأيدينا إنما هو بيد الأطراف الخارجية والتي تراعي مصالحها فقط، والرأي الثاني يعتبر أن الحل يكمن بالمصالحة والتوافق ما بين الفرقاء وتنفيذ اتفاقات المصالحة والتي كان آخرها اتفاق الشاطئ، أما الرأي الثالث فقد اعتبر أن الحل يكمن في الضغط على حركة فتح والسلطة والنزول إلى الشارع من قبل النائب في كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، من أجل انتزاع دوره المسلوب وأداءه لمهماته وواجباته تجاه الوطن والمواطن وذلك بما كفله له الدستور. أما بخصوص المواصفات التي يجب توفرها في المرشح القادم للمجلس التشريعي ليكون قادرا على انجاز مهمته فقد خرجت الدراسة بنتيجة أنه وبالإضافة إلى المواصفات التقليدية للنائب إلا أنه يجب أن تتوفر فيهم بعض المواصفات الإضافية والتي منها الحد الأدنى من الخبرة السياسية والمعرفة بما يدور بالمنطقة والعالم، وأن يكون لديه الخبرة الكافية والفعالة في العمل المؤسسي والخدماتي في المجتمع، وأن يتحلى بالجرأة والشجاعة وأن يكون لديه الاستعداد للتضحية وأن لا يغيب عن الساحة مهما كلفه ذلك من ثمن، وأن يجترح الآليات التي تكفل له الوفاء بالعقد الذي قطعه مع من زكاه و انتخبه ومثله، والمرونة وتقبل الآخر والشراكة والعمل الجماعي والمستوى العلمي اللائق والمبادر.

النتائج والتوصيات

النتائج

يرى الباحث من خلال الإستبانات والمقابلات التي أجراها على عينة البحث وجد أن هناك العديد من الإشكاليات التي واجهت النائب في المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح وبالتالي كانت سببا فعليا في إعاقة عمله بل ويمكن القول أنها عطلت عمله بالكامل، لذلك أجمل الباحث نتائج البحث بما يلي:

1- أن تلك الإعاقات لم تكن فردية أو عفوية، إنما كانت بقرار سياسي داخلي وخارجي ومخطط لها دوليا وإقليميا وعربيا ومحليا داخليا وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي كان لها الدور الأبرز في لإثارة الفوضى والإنقلاب على نتائج الانتخابات الفلسطينية منذ اليوم الأول لتلك النتائج، والتي كانت نزيهة وشفافة.

2- الموقف الأوروبي ساهم في تعزيز الحصار، تمثل ذلك عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات ومحاولة فرض شروط الرباعية الدولية.

3- الدور الإقليمي والعربي تمثل بعدم الاعتراف والتعاطي مع الحكومة وخارجيتها ووزرائها التي تشكلت بصورة شرعية ودستورية من خلال:

- إبقاء التعامل مع مؤسسة الرئاسة على أنها هي التي تمثل الشعب والقضية وليس الحكومة التي أفرزها المجلس التشريعي الفلسطيني.
- عدم التعاطي المالي سواء بالتحويلات أو المنح المالية مع الحكومة ووزارة المالية فيها، والتعامل بذلك مع مؤسسة الرئاسة فقط.
- عدم استقبال الوزراء والنواب من قبل المستويات السياسية والرسمية في الدول العربية والإقليمية.

4- إعاقات الاحتلال "الإسرائيلي" والتي تمثلت بعدة إجراءات كان منها:

أ. الاعتقالات: حيث استخدم الاحتلال الاعتقالات لتغييب النواب والوزراء عن المشهد والساحة الفلسطينية وبالتالي ساهم بشكل مباشر بتعطيل الحياة السياسية الحكومية والبرلمانية حتى وصل عدد المعتقلين في بعض الأحيان إلى 55 نائبا ووزيرا معتقلا (مختطفا) وبالتالي تعطيل العمل البرلماني. وبنفس الوقت إعطاء المجال للتفاوض والتعاطي والتنسيق مع مؤسسة الرئاسة.

ب. عدم السماح لنواب كتلة التغيير والإصلاح بالسفر للتواصل مع الفضاء الخارجي والدولي

ت. إعاقة تحركهم وتنقلهم وملاحقتهم بين الحين والآخر

ث. مداهمة مكاتب النواب وبيوتهم واعتقال المقربين منهم

5- إعاقات حركة فتح والسلطة (مؤسسة الرئاسة) ومفرزاتها والتي تمثلت بما يلي:

أ. إجراءات المجلس التشريعي الأول والذي قام بعقد جلسة سريعة قبل موعد التسليم بأيام قليلة 2006/2/16م وأقر من خلالها عدة قارات ومراسيم تحد من صلاحيات الحكومة والمجلس التشريعي وتحويلها إلى مؤسسة الرئاسة وتعيين أمين عام للمجلس التشريعي.

ب. مؤسسة الرئاسة والرئيس أبو مازن: حيث تمثل ذلك بقرار سياسي منذ اللحظة الأولى والقيام بتعيينات وتنقلات تحد من صلاحيات الحكومة والمجلس وتزيد من صلاحيات مؤسسة الرئاسة، هذا بالإضافة إلى عدم التعاطي الرسمي وتبني الحكومة والوزراء والنواب للتعاطي معهم دوليا وإقليميا والاعتراف بشرعيتهم.

ت. الأجهزة الأمنية: حيت رفضت التعاطي مع الحكومة وعدم تبني وتنفيذ قراراتها فيما يتعلق بالداخلية والأمن وعدم الانصياع إلى الأوامر التي تحفظ امن المواطن ومؤسساته، بل على العكس تماما كان الأمن في كثير من الأحيان هم سبب في التوتر والفوضى إما بشكل مباشر وبممارسات مباشرة، وإما بالقيام بغض الطرف عن المتسببين بالفوضى

ث. حركة فتح والتي قامت من خلال تنظيمها بإصدار البيانات والتحريض على حكومة "حماس" ووزرائها ونوابها وإعاقة عملهم من خلال نقابة الموظفين العموميين والتي قامت بالعديد من الإضرابات و التعطيلات التي تشل العمل وتعطله.

وبالتالي كان حجم التحدي والإشكاليات التي اعترضت النائب في كتلة التغيير والإصلاح كبيرة جدا، بحيث كانت أكبر بكثير من قدراته وإمكانياته المتواضعة فتجربته حديثة العهد.

وبالنظر إلى الدور الذي قام به النائب لمواجهة هذه الإشكاليات والتحديات التي واجهته أظهرت الدراسة أن حجم الإشكالات كانت شديدة وكبيرة إلى درجة أنها لم تعط مجالا للنائب أن يفعل شي فعطلت هذه الإشكالات الأعمال التي كان ينبغي له أن يفعلها ضمن حدود صلاحياته ودوره الطبيعي والدستوري. فالاحتلال من جهة، وممارسات السلطة وحركة فتح من جهة أخرى. وبالتالي النائب لا يكاد يخرج من مأزق أو أزمة أو حصار إلا ويدخل في جانب آخر من المعاناة.

وهناك مجموعة من التوصيات توصل اليها الباحث من خلال المقابلات والاستبانات:

1- أن اللجوء إلى القضاء من أجل استرداد دور النائب وتفعيل دوره هو غير مجدي، لأن القضاء محسوب على طرف دون آخر(أي أن القضاء من وجهة نظر شريحة البحث هو منحاز للطرف الآخر الذي لم يفز في الانتخابات)، وهذا راجع إلى طريقة تعيين القضاة ومجلس القضاء الأعلى والذي يستخدم سياسيا من قبل السلطة التنفيذية.

2- **يرى الباحث أن** تقديم الاستقالة من قبل النائب في كتلة التغيير والإصلاح بشكل فردي أو بشكل جماعي (كتلة التغيير والإصلاح)، إنما هي غياب عن الساحة بالنسبة للنائب، وتنفيذا لما تريده السلطة التنفيذية وحركة فتح حيث أن المقصود من تجاهل النائب وفرض الحصار عليه وملاحقته واعتقاله إنما هو من أجل إيصاله إلى الاستقالة والغياب الكامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه الاستقالة تصب في صالح تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية وتعطيها الصلاحية والشرعية للمراسيم التي قد تصدر وتعتبر قوانين سارية في ظل غياب السلطة

التشريعية. وهناك رأي آخر يعتبر أن الاستقالات الجماعية تعتبر هي الحل لأنها تشكل فراغا دستوريا وإحراجا للسلطة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني أبو مازن أمام العالم، وبالتالي يقرض عليه الذهاب إلى الانتخابات وبالتالي تغيير هذا الواقع.

3- المواصفات التي يجب توفرها في المرشح القادم من وجهة نظر شريحة البحث ومستخلصين للعبر من المرحلة السابقة، وحتى يكون قادرا من إنجاز مهمته، فكانت كما يلي:

- الحد الأدنى والمعقول من الخبرة السياسية والمعرفة بما يدور في المنطقة والعالم.
- أن يكون لديه الخبرة الكافية والفعالة في العمل المؤسسي والخدماتي في المجتمع.
- أن يتحلى بدرجة ملحوظة من المرونة وتقبل الآخر والعمل الجماعي المشترك.
- أن يتمتع بمستوى علمي لائق وتخصص مناسب.
- أن يكون لديه الانتماء الحقيقي لهموم وقضايا الوطن والشعب.
- أن يتحلى بالجرأة والشجاعة لمقارعة الباطل، وأن يكون لديه الاستعداد للتضحية، وأن لا يغيب عن ساحة الأحداث مهما كان الثمن.
- أن يكون مبادرا وصانعا للحدث، وأن يكون صوتا وسوطا لكل فلسطيني.
- أن يجترح الآليات التي تكفل له الوفاء للعقد الذي وقعه مع المواطن وكل من له علاقة بالهم والمصلحة العامة.

وبخصوص الحل من وجهة نظر شريحة البحث (النواب) فقد كانت وجهة النظر منقسمة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

1- الأول رأى أن الحل ليس بأيدينا إنما هو بيد الخارج الذي يتدخل في القرار الفلسطيني ويملي شروطه عليه.

2- و الثاني يرى أن الحل يكمن في الاتفاق ما بين الفرقاء (فتح وحماس) والوصول إلى المصالحة الحقيقية وتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة.

3- الثالث يرى أن الحل يكمن بالضغط على حركة فتح والنزول إلى الشارع من قبل النائب ليدافع عن دوره ويسترده ويمارس دور التشريع والرقابة والمحاسبة والوفاء للمواطن والوطن.

4- ضرورة أن يقوم النواب باجتراح الطرق والأساليب لاستعادة دورهم بالرغم من كل المعوقات والتحديات التي تواجههم، والقيام بواجباتهم واستخدام جميع الطرق السلمية والقانونية في ذلك.

5- العمل على تواصل النواب مع بعضهم البعض في الضفة الغربية وغزة وجميع النواب من كافة الكتل البرلمانية الأخرى، والعمل على عقد اجتماعات متواصلة للاتفاق والخروج بموقف موحد حول كيفية استعادة وتفعيل دورهم من خلال:

6- العمل على دراسة تقديم النواب لاستقالات جماعية للضغط على من يعطل البرلمان والاعتذار للشعب عن تقصيرهم وعجزهم في هذا المجال.

7- دراسة التوجه للقضاء الفلسطيني أو القضاء الدولي أو قوى العدالة في العالم لتقديم الشكاوى اللازمة تجاه من يعطل ويعيق عمل البرلمان، سواء الاحتلال أو السلطة.

8- العمل على الخروج بقرارات وتوصيات حول مشاريع قرار أو قوانين أو مراسيم رئاسية أو سلوك سياسي أو إبداء رأي وتصدير مواقف بذلك من خلال الدراسة والتنسيق مع النواب الآخرين وتصدير مواقف معلنة بذلك وتوثيقها للضغط على من يعطل البرلمان من جهة، ومن جهة أخرى للتاريخ.

9- التوجه إلى مقر المجلس التشريعي والبقاء فيه و ممارسة النائب لدوره.

10- العمل على عدم ترشيح أي نائب سابق للمرحلة المقبلة كونه مكث سنين طويلة وتجديد الدماء من جهة، ومن جهة أخرى العمل على اختيار الشخص المناسب المؤهل إداريا وسياسيا وخبرة في العمل المؤسسي، والقادر على التواصل والتفاعل مع الآخر. وإفساح المجال أمام الشباب والمختصين، وذوي الخبرات في العمل المؤسسي والعمل السياسي والاجتماعي الناجح.

11- العمل على تفعيل دورهم والتواصل مع بعضهم البعض لمناقشة ومتابعة وتصدير مواقف مدروسة فيمل يتعلق بالمستجدات والأحداث المتسارعة على مستوى القضية وعلى مستوى حاجة المواطن فيما يتعلق بالقوانين والمؤسسات. ونشر ثقافة الشراكة وتقبل الآخر والعمل الجماعي المشترك وتقديم المصلحة العامة على المصالح الضيقة الخاصة، وتفعيل دور المؤسسات بحيادية ونزاهة.

12- ضرورة الضغط على السلطة دوليا وعربيا وداخليا من أجل إعادة دور المجلس التشريعي وتفعيله، لممارسة دوره الرقابي والدستوري.

والله ولي التوفيق

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابحيص، حسن وآخرون، **صراع الإرادات، السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية**، بيروت، ط1، ج2. 2008م.

ابحيص، حسن. وآخرون، **صراع الإرادات، السلوك الأمني لفتح وحماس والإطراف المعنية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستفسارات، بيروت، 2006–2007.

ابن منظور: **لسان العرب**، ، مادة: نوب، دار صادر، بيروت، 1955م، م1، ص774.

أبو هنود حسين وساجي جبارين وآخرين، **قراءات قانونية في مدى قانونية توكيلات النواب الأسرى زملاءهم في كتلة التغيير والإصلاح في الشؤون المتصلة بالعمل البرلماني**، القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس وفقا لحالات الضرورة، سلسلة إصدارات (3)، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، رام الله، 2006م.

ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007.

بكري، مصطفى، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة (مصر في المرمى)**، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى**، "مفتاح"، شباط2006–حزيران2007.

حرب، جهاد، **قانون الانتخابات الفلسطيني، كتاب الانتخابات الفلسطينية الثانية(الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)، 2005–2006**، تحرير د. خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والبحثية، 2007.

حرب، جهاد، **المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى**، شباط2006- حزيران2007، "مفتاح".

حمدان، أسامة، **إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية، قراءة نقدية لتجربة حماس وحكومتها**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

خالد، تيسير، **النجاح والفشل في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية**، مجلس السياسة الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، شتاء1998.

الدغمي، تغريد، **موسوعة التشريع الفلسطيني**، عمان، دار الثقافة، ط1، ج1. 2006.

ربيع محمد محمود، وإسماعيل صبري، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، 1994م.

رضوان علي شعبان، **نحو استراتيجية تنموية فلسطينية**، ماس، سبتمبر، غزة، 1999.

الزبيدي، باسم، **حركة المقاومة الإسلامية حماس والنظام السياسي، دخول الى النظام أم خروج منه**، رام الله، مركز البحوث والدراسات المسحية، 2009.

الشحود، علي بن نايف، **مشروعية المشاركة في المجالس التشريعية والتنفيذية المعاصرة**، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م ، عدد الأجزاء: 1.

الشريفي، نداء صارق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

صالح، محسن، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة "1996-2010"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

طه، عدنان، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.

عارف، نصر محمد، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة، دار القارئ العربي، 1993م.

عثمان، عثمان وآخرون، **دراسات فلسطينية**، مطبعة النصر، نابلس، 2011.

عطية الله، أحمد، **القاموس السياسي**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

غانم، السيد عبد المطلب، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1981م.

فريدريك، رونالد وارنولد ليتهولد (محرران)، **المدخل الى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين**، ترجمة ياسين السيد، جنيف ورام الله:مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2007.

فريدريك، رونالد وآرنولد ليتهولد ولويجي دي مارتينو، **تغير الحكومة وحكم القطاع الأمني: المفاهيم الفلسطينية العامة** ترجمة ياسين السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006/8/2.

القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، جامعة القاهرة، 2006.

كايد، عزيز، **إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية، العلاقة بين السلطتين في ضوء الإتفاقيات السياسية**، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة التقارير القانونية (20)، رام الله، 2000م

مجدلاني، أحمد، **المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، معهد دراسات المرأة، بيرزيت/ رام الله، 2002.

محاضر المجلس التشريعي.

معهد السياسة الإقتصادية الفلسطينية، **التنمية الفلسطينية المتعثرة**، رام الله، 2005.

مفتاح، **المجلس التشريعي الثاني، تقييم الأداء للدورة التشريعية**، شباط2006- حزيران2007

الوحيدي، فتحي: **التطورات الدستورية في فلسطين، 1917-1995.** الطبعة الثانية، 1996.

وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

الرسائل الجامعية

عمير، ميسون، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية،(نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

عياش، حسن، **المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة 1996-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، 2010

المجلات والتقارير والاتفاقيات

الاتفاقية المرحلية

احمد، حسين ومحمود أبو الرب، وطاهر المصري: ***معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني لدى الناخب الفلسطيني في عام 2006"*** **مجلة جامعة النجاح للأبحاث** (العلوم الإنسانية) المجلد 20 (3) 2006

إعلان المبادئ"، الاتفاقية الإسرائيلية- الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ووثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، سلسلة الوثائق الفلسطينية رقم 6، القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996.

بيان رسمي صادر عن حركة "حماس" بتاريخ 1996/1/16م، حول أسباب مقاطعتها للانتخابات التشريعية الأولى.

بيان صادر عن كتلة فتح البرلمانية، رام الله، 2006/2/20م

الجرباوي، على، ***فلسطين والمرحلة الجديدة***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، 2006م.

جهاد عودة، "**المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الإنتقالية نحو تأسيس حياة برلمانية**،" ***مجلة دراسات إستراتيجية***، أبو ظبي، العدد100، 2004، ص 27-28.

حمزاوي، عمر، ***التصعيد الأمريكي الأوروبي لأهداف إقليمية،"صراع فتح وحماس...."***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر. 2007-المجلد 42

رسالة موجهة من الأمين العام للمجلس التشريعي لهيئة مكتب المجلس ولجنة شؤون المجلس بتاريخ 2006/2/20.

الريس، ناهض، **إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية**، سلسلة التقارير القانونية،الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2000.

شحماط مراد، وجصاص لبنى: ***"التنمية السياسية:مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي"***، جامعة سكيكدة، الجزائر، **المجلة العربية للعلوم السياسية.**

عودة، رهام، ***الدولة المدنية والدولة الدينية***، **مجلة سياسات**، العدد (25)، 2003.

كايد، عزيز، **إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الفلسطينية**،سلسلة التقارير القانونية،الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان،رام الله 2000.

مفتاح: **المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى** 2006–2007 مركز الدراسات الزيتونة.

هنية، إسماعيل، **دخول حماس الانتخابات التشريعية تطور جديد في مسار عملها السياسي**، مقابلة صحفية، مع إسماعيل هنية رئيس قائمة التغيير والإصلاح، المحرر، خزمو، جاك، مجلة البيادر السياسي المقدسية، العدد894، كانون ثاني 2006.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **التقرير السنوي الثالث**،رام الله،شباط 1998.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **التقرير السنوي الرابع**، رام الله، شباط 1999.

الجرائد والصحف

جريدة الرأي، عمان،2006/2/11

صحيفة القدس، 2006/3/9.

المقابلات الشخصية

أنور زبون، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، عن دائرة بيت لحم، 2015/6/19م، في المسجد الأقصى المبارك.

حسن خريشي، **مقابلة شخصية**، نائب مستقل (كتلة التغيير والمستقلين)، طولكرم، المكتب، بتاريخ: 2015/6/7م

حسن يوسف، **مقابلة تلفونية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رام الله، 2015/8/17م

رياض رداد، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والمستقلين، طولكرم، البيت بتاريخ 2015/9/16م

سهام ثابت، **مقابلة تلفونية**، نائب عن كتلة حركة فتح، طولكرم، 2015/6/11م.

عبد الرحمن زيدان، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، طولكرم، 2015/6/5م، البيت.

عزيز دويك، **مقابلة شخصية**، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، عن كتلة التغيير والإصلاح، الخليل، 2015/10/11م.

فتحي قرعاوي، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، طولكرم، المنزل، تاريخ المقابلة: 2015/6/5م

فضل حمدان، **مقابلة شخصية**، النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، رام الله، 2015/6/4م

مصطفى البرغوثي، **مقابلة هاتفية**، نائب عن كتلة المبادرة الوطنية، رام الله، الهاتف، 2015/8/10م.

ناصر الدين الشاعر، **مقابلة شخصية**، نائب رئيس وزراء الحكومة العاشرة ووزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الحادية عشرة، نابلس، في المنزل، 2015/6/4م.

وصفي كبها، **مقابلة شخصية**، وزير الأسرى الأسبق في حكومة حماس العاشرة، 2006م، جنين، 2015/7/5م عبر التواصل الإجتماعي.

المراجع الالكترونية

أسعد تلحمي، صدمة في إسرائيل من فوز حماس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، المشهد الإسرائيلي، 2006/1/27، أنظر:

http://www.madarcenter.org//almash-had/viewarticle.asp?articalid=2885

تلحمي، أسعد، صدمة في إسرائيل من فوز حماس، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، المشهد الإسرائيلي، 2006/1/27، أنظر: http:www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2885.

حسين، خليل، البرلمان: النشأة والخصائص والشكل والوظائف، 2008، أنظر: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-pot.html

الحيلة، احمد، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006/4/26، http://www.alzaytouna.net/permalink/4645.html

دراسة إحصائية و سياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/يناير،" مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، انظر: http://www.mesc.com.jo/Studies/studies_3.htm1#_Toc126327338

شاهين، حسام، دراسة تحليلية حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موقع مجلة دنيا الرأي، 2006/2/12م، أنظر: http://pulpit.alwatanvoice.com/artiles/2006/02/12/37040.htm1

صالح، محسن، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010 "تقرير معلومات"(14)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان. أنظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4485.html بتاريخ 2014/5/1م

الفوضى الخلاقة " في الشرق الأوسط عبر الإدارة الأميركية.بتاريخ: 2014/3/27م، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%

88%D8%B6%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%
D8%A7%D9%82%D8%A9

اللواء، هدى، دراسة قانونية، العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، موقع المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ: 2014/11/15، أنظر:
http://www.plc.gov.ps/ar/research_details.aspx?id=41

ليلة: النظم السياسية والدولة والحكم
http://www.madinahnet.com/books49/%D9%85%D8%B4%D8%
B1%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84
%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9- %D9%85
8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC% %D9%81%D9%
%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA D8%A7%D9%84%D8
D8%B9%D9%8A%D8%A9- %D8%B4%D8%B1%D9%8A%
%D9%86%D9%81% %D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA
A7%D9%84%D9 D9%8A%D8%B0%D9%8A%D8%A9-%D8%
%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9-
4-%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9% بتاريخ: 2014/6/2

المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010 "تقرير معلومات"(14)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت–لبنان.http://www.alzaytouna.net/permalink/4485.html

المجلس التشريعي الفلسطيني وعملية الانتقال السلمي للسلطة أنظر:
www.muwatin.org/activities

مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.htm1#

موقع الحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين، أنظر:
http://www.ferrplc.org/ar/home.php?page=c2hvd1RocmVhZA==&id=Mjg3&type=ZH1uYW1pYw

موقع المجلس التشريعي الفلسطيني انظر:
http://www.plc.gov.ps/details.aspx?meauid=21

موقع المجلس الوطني الفلسطيني أنظر:
http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&1emid=362&lang=ar

النعامي، صالح، الفلتان الأمني في السلطة...مخاطر التوظيف الإسرائيلي: الجزيرة نت، 2005/6/22م،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/6/23/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%8%8A- %86%D9 6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%B8% D8% %D8%AA%D9%88% D8%B1-%D8%A7%D9%84D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%D9%8A%D9%84%D9%8A %B1%D8%A7%D8%A6

وزارة المالية في السلطة الفلسطينية،إعداد موظفين السلطة الفلسطينية لفترات مختلفة 2005-2006، http://www.mof.gov.ps/mouthly-reports/2006/table-6.php.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، التعريف والدور، الزيارة بتاريخ: 2014/11/7م أنظر: www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4235.

يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، "تقوية مؤسسات السلطة"، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أنظر: http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1

يوسف صافي، "تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2006،" مركز هدف لحقوق الإنسان، 2008، ص14-15، أنظر: http://www.hadaf-hr.com/arabic/modules/myfiles/1_1238051299.pdf

الموسوعة الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، أنظر: www.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 2016/2/2م.

نص خطاب الرئيس جورج بوش حول سياسته في الشرق الأوسط، وحل الدولتين، 2002/6/24، موقع وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا": http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4940

تصريح صحفي صادر عن عزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية، 2010/2/23 www.alaahd.com،

المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/21، أنظر: http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006doweek/doweek_1.htm

الخليج، 2008/12/17، ووكالة قدس نت للأنباء، 2009/1/10، أنظر:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=91585

بيان صادر عن كتلة فتح البرلمانية "كتلة فتح ترد.." 2010/1/24، www.1.wafa.ps

المجلس التشريعي الفلسطيني: تاريخ الزيارة 2014/11/12م
http://mofo.pna.ps/?pageid=1766

موقع المجلس الوطني الفلسطيني، تاريخ الزيارة 2014/11/13، أنظر:
www.palistinepne.org/pag،

المجلس التشريعي الفلسطيني، التعريف والدور، الزيارة بتاريخ: 2014/11/12م أنظر:
ww.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4235.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4485.htmlhttp://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/14_Palestinian_Legislative_4-10.pdf

http://www.mofo.pna.ps/pageid=1766

http://www.muwatin.org/activities/1.pdf

المراجع الأجنبية

Exwcutive Summary of the Sixth herzlia Conference< April 2006<p. 2<3<17< and 19< see: http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1590Executive_Summary_part1.pdf

Steven Erlanger< "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster<" in The New York Times newspaper< 14/2/2006< see: http://www.nytimes.com/2006/02/14/internstional/middleeast/14mideast.html?_r=1

الملاحق

ملحق (1): الاستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأخ/ ت النائب/ـــة في كتلة التغيير والإصلاح المحترم/ـــة

السلام عليكم ورحمة الله:

الموضوع: إستبانة بحث بعنوان "إشكالية العمل النيابي لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وتأثيرها على التنمية السياسية"

يسعى الباحث من خلال هذه الاستبانة إلى التعرف على حقيقة الإشكاليات التي واجهتها، وكيف تعاملت معها وذلك بالإجابة عن الأسئلة الواردة فيها، ليتم تجلية العمـــل النيـــابي لكتلـــة التغيير والإصلاح، راجيا منكم التكرم بالإجابة عن فقراتها بدقة و موضوعية وذلك بوضع إشارة (x) في المكان المخصص حسب ما ينطبق مع رأيكم، علما أن الباحث سيقوم باســـتعمال هـــذه المعلومات لأغراض البحث مما يثري منهج البحث العلمي.

شاكرا لكم تعاونكم.

الباحث

البطاقة الشخصية:

1. الجنس:

أ. ذكر ب. أنثى

2. مكان السكن:

أ. مدينة ب. مخيم ج. قرية

3. العمر:

أ. من 25-34 ب. من 35-44 ج. من 45-54 د- من 55 فما فوق

4. الدرجة العلمية:

أ. أقل من توجيهي ب. دبلوم ج. بكالوريوس د. ماجستير فأكثر

5. للأشخاص الحاصلين على مؤهل جامعي:

أ. مجال التخصص: أ. علوم إنسانية واجتماعية ب. علوم طبيعية

ب. حدد تخصصك: (.....)

6. أ. مجموع سنوات الاعتقال: (.....)

ب. عدد سنوات الاعتقال بعد دخولك المجلس التشريعي: (.....)

7. الحالة الزواجية:

أ. أعزب ب. متزوج ج. مطلق د. أرمل

8. العمل قبل دخولك المجلس التشريعي:

أ. التربية ب. التجارة ج. الصناعة د. أخرى

حدد عملك: (.....)

9. هل لديك خبرة في العمل المؤسسي قبل دخولك المجلس التشريعي:

أ. نعم ب. لا

10. إذا كان لديك خبرة في العمل المؤسسي، أين كان ذلك:

أ. عضو هيئة إدارية لجمعية خيرية ب. عضو هيئة إدارية في نقابة متخصصة

ج. عضو هيئة إدارية في نادي رياضي د. أكثر من هيئة حدد (.....)

11. هل تتقن أي لغة أجنبية؟

أ. نعم ب. لا

12. إذا كنت تتقن إحدى اللغات الأجنبية حددها:

أ. الإنجليزية ب. الفرنسية ج. الألمانية د. عبرية

13. هل كنت مرشحا على أساس:

أ. القائمة ب. الدوائر

14. أثناء عمل المجلس التشريعي بشكل كامل قبل الإنقسام هل كنت من المداومين على حضور الجلسات:

أ. دائما ب. نادرا ج. لا د. كنت في السجن

15. هل كنت عضوا في لجان المجلس التشريعي:

أ. نعم ب. لا

حدد اللجنة التي كنت عضوا فيها: (.....)

16. هل تقدمت شخصيا بأحد المشاريع أو القوانين للمجلس التشريعي أثناء عمله قبل الإنقسام:

أ. نعم ب. لا

ضع شارة (X) في المكان الذي تراه مناسباً :

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
المجال الأول: قدرات وإمكانات النائب					
1	أعتبر أن دوري مرتبط بعمل وظيفي فقط				
2	دوري يتمثل بدور نيابي، أمثل الجهة التي رشحتني والقاعدة التي انتخبتني				
3	أشعر بالرضى من خلال أداء دوري خلال فترة عمل المجلس التشريعي				
4	أشعر بالرضى من خلال أداء دوري بعد تعطل المجلس التشريعي				
5	قمت بتطوير قدراتي من خلال دورات تأهيلية متخصصة بالعمل النيابي				
6	أعتقد أنني قمت بتنفيذ برنامجي الانتخابي من خلال عملي النيابي.				

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
7	تواصلت مع نواب عرب وأجانب لتحسين كفاءتي				
8	شاركت بمؤتمرات ولقاءات تهتم بشؤون العمل البرلماني				
9	تفاعلت مع تجارب النواب السابقين واستفدت منها				
المجال الثاني: المعوقات الداخلية					
1	المعوقات التي اعترضني كنائب هي معوقات ذاتية				
2	المعوقات التي واجهتني كنائب هي معوقات خارجية(الاحتلال)				
3	تعرضت للاعتقال لدى قوات الاحتلال بعد فوزي في الانتخابات				
4	نجح الاحتلال في إبعادي عن ممارسة دوري كنائب				
5	قمت بممارسة دوري كنائب وأنا داخل معتقلي				
6	قمنا بعقد لقاءات فيما بيننا في داخل المعتقل لتعزيز التواصل كنواب				
7	قمت بممارسة دوري في المعتقل وتوعية من حولي من المعتقلين بما يدور من مؤامرات واستهداف				
8	قمت بمتابعة كافة القضايا والمستجدات من داخل المعتقل وتصدير رأيي وموقفي حولها				
9	خرجت بقرارات حول قضايا مختلفة داخل معتقلي				
10	قمت وزملائي بتقديم مبادرات خارج المعتقل لتتفعيل قضيتنا كنواب				
11	كان هناك مصلحة لدى السلطة من وراء تغييبنا خلف قضبان السجن				
12	السلطة عملت على تفعيل قضيتنا كنواب معتقلين وسعت للإفراج عنا				
13	بعد خروجي من السجن مارست دوري كنائب من خلال اللجان				

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
14	أعتقد أن السلطة مارست دور في تغييبنا كنواب وعدم دعوتنا للمناسبات الرسمية والشعبية والدينية				
15	قامت السلطة في الضفة بتهميش دوري كنائب				
16	قامت الأجهزة الأمنية بالحد من حركتي كنائب ووضع العراقيل أمامي بشكل مباشر				
17	قامت الأجهزة الأمنية بإعاقة عملي بالضغط على الموظفين التابعين لمكتبي(وذلك بالملاحقة والاستدعاء والاعتقالات المتكررة)				
18	أقوم بالتواصل مع زملائي النواب في كتلتي البرلمانية(التغيير والإصلاح) بشكل دوري لمتابعة كافة المستجدات				
19	أقوم بالتواصل والتنسيق مع زملائي النواب من الكتل البرلمانية الأخرى حول كافة المستجدات				
20	قمت بالتواصل مع حكومة الضفة (سلام فياض) فيما يتعلق بدوري كنائب				
المحور الثالث: المنجزات المتحققة من خلال العمل النيابي					
1	العمل النيابي الفلسطيني ذات صبغة عالمية أصبح				
2	قمت بالتواصل والتنسيق مع زملائي في كتلة التغيير والإصلاح حول جميع القضايا والمستجدات				
3	قمت بتصدير موقفي من كافة الأحداث السياسية المختلفة				
4	قمت بتنفيذ برنامجي الانتخابي				
5	تقدمت بمبادرات حول المواضيع المهمة والحساسة مثل المصالحة والانقسام				
6	قمت بالتواصل مع الناس من خلال المناسبات المختلفة(أفراح، وأحزان، وإصلاح)				

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
7	تم ترسيخ وجود العمل النيابي الفلسطيني وفرضه على أرض الواقع أمام الكيان الصهيوني				
8	تم تعريف الإنسان الفلسطيني وزيادة قناعاته بالعمل النيابي والأداء المتميز لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح				
9	قمت بفرض عملي كنائب رغم كل التحديات				
10	كان لي دور كبير في مواجهة الاعتقال السياسي				
11	تم ترسيخ العمل النيابي الفلسطيني أمام الدوائر المختصة في السلطة الفلسطينية				
12	قمت بواجبي كنائب في حل الإشكالات التي ترتبت خلال تعامل الأجهزة مع الناس				

الفقرة الرابعة: رأيي حول المصالحة وحكومة التوافق

1. هل أنت مع انجاح جهود المصالحة:

أ. نعم ب. لا

2. هل كان لك دور في إنجاح جهود المصالحة:

أ. نعم ب. لا

3. هل شاركت في المشاورات التي أجريت في عملية التوافق بين فتح وحماس:

أ. نعم ب. لا

4. هل أنت راض عن تشكيل حكومة التوافق:

أ. نعم ب. لا

5. هل شاركت في تسمية أو اقتراح بعض من وزراء حكومة التوافق:

أ. نعم ب. لا

6. هل تتوقع استمرار ونجاح حكومة التوافق:

أ. نعم ب. لا

7. هل تتوقع أن يعود المجلس التشريعي لعمله كاملا بعد المصالحة:

أ. نعم ب. لا

8. هل تتوقع ان تعرض حكومة التوافق على المجلس التشريعي:

أ. نعم ب. لا

9. ماذا سيكون موقفك في حال انعقد المجلس التشريعي وعرضت عليه حكومة التوافق:

أ. أعطيها الثقة كاملة ب. أحجب الثقة عن بعض من وزرائها

ج. أحجب عنها الثقة بشكل كامل

10. هل تتوقع أن يتم معالجة كافة ملفات المصالحة بالتوازي خلال الفترة المحددة في اتفاق الشاطئ

أ. نعم ب. لا

الفقرة الخامسة: توصياتي حول المرشح القادم

أعتقد من وجهة نظري أنه يجب أن تتوفر في المرشح القادم المواصفات التاليـــة مـــن حيث:

1. العمر:

أ. 25- 34 ب. 35-44 ح. 45-54 د. 55- فما فوق

2. الشهادة العلمية:

أ. توجيهي ب. دبلوم ج. بكالوريوس د. ماجستير فأعلى

3. التخصص:

أ. العلوم الإجتماعية والإنسانية ب. العلوم الطبيعية

أنا أفضل أن يكون متخصصا في (.....) أو في (.....)

4. أن يكون نائبا سابقا في المجلس التشريعي.

أ. موافق ب. أرفض ج. محايد

5. أفضل أن يكون تمثيل النساء في المجلس بنسبة من:

أ. 1: 5 ب. 1: 10 ج. 1: 15 د. غير مهم

هـ. أفضل أن لا يكون نساء في المجلس التشريعي

6. أن يكون لديه خبرة كافية في عمل مؤسسات المجتمع المدني:

أ. موفق ب. أرفض ج. غير مهم

7. أعتقد أنه يجب أن يكون له تجربة فاعلة وتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني:

أ. موافق ب. أرفض ج. غير مهم

خالص شكري وتقديري لجهودكم وحسن تعاونكم

إشراف

إياد لطفي يوسف أبو صلاح

الباحث

أ. د. عبد الستار قاسم

ملحق (2) رسالة من النائب فضل حمدان للباحث

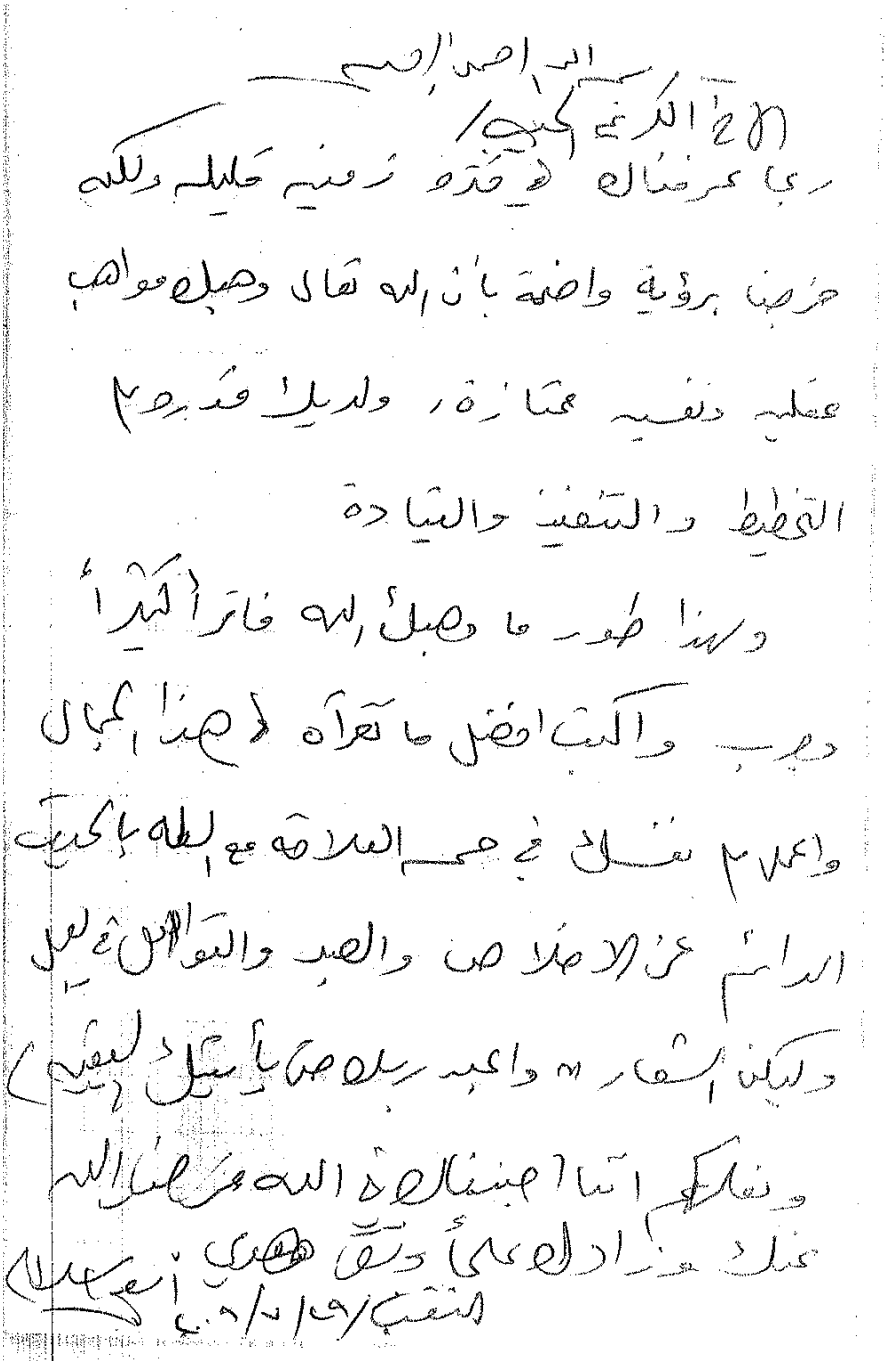

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Workability of the Members of the Change & Reform Bloc in the Legislative Council & its Impact on Political Development in the West Bank

By
Iyad Lutfe Yousef Abu Salsh

Supervised By
Prof. Abdul Sattar Qasim

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2015

The Workability of the Members of the Change & Reform Bloc in the Legislative Council & its Impact on Political Development in the West Bank

By
Iyad Lutfe Yousef Abu Salsh
Supervised By
Prof. Abdul Sattar Qasim

Abstract

This study dealt with the problems facing the member of Change and Reform Block (CRB) as at the Palestinian legislative Council after his success in the election which took place on 2006, these problems stopped his role in legislation, monitoring and auditing.

The researcher handled this study in five sections, conclusion and recommendations; The first section presented the issue of the study and its background. The second section introduced the legislative council, its role and divisions in addition to define the concept of political development. The third section dealt with the political changes and the related local and international reaction to its results. In the fourth section the researcher formulated a questionnaire filled by sample members of Hamas party, where the received data was analyzed using statistical analysis model (SPSS). In final section the researcher interviewed some Hamas council members to allow knowing problems facing him. Obtained information were analyzed to get the results, conclusions and recommendations .

The issue of the research is to high light and to mention that Hamas member at the legislative Council from west bank was not able to take his

roles in practicing his normal activity within the prevailing complicated political situation which entailed the hindrance of his work.

The study raises various questions such as, what are the criteria that triggered Hamas to participate in the election process, problems faces Hamas member after his success in the elections, how the party dealt with such problems, the international, Israel and the internal role in preventing the success of this experience.

The study assumes that Hamas Council member suffers from personal insufficiencies, objective obstacles that prevents him from achieving the targets he was aiming at.

The study adopted the analytical descriptive approach aiming to make comprehensive analysis for various sections of the study. All data were computerized and analyzed statistically, also interviews were done as a tool to support the study in addition to collecting necessary information from various references and circulations.

The importance of the study is to in highlighting the role of Hamas member in the legislative council. Moreover, the study will be a good source for other researchers working in the same field, also it will enhance the efficiency of council members, as it specified the characteristics criteria of future council members

Several results were obtained from the study, and the most important result was that Hamas member faced several problems hindered him from doing his role in proper manner.

Several recommendations were seen by the study and the most important one was that in spite of all problems faced by Hamas members, he could employ several means to take his role to allow him defending various issue of concern to his country and citizens, considering this critical phase facing Palestinian issue.